مصباح الحرية

5

مفاهيم الليبرتارية وروادها

الأسواق الحرة

- آدم سميث
- لودفيغ فون ميزس
- ميلتون فريدمان
- فريدريك باستيا
- برتراند دي جوفينيل
- فريدريك ايه. هايك
- رسيل روبرتس

رياض الريس للكتب والنشر
RIYAD EL-RAYYES BOOKS

The Libertarian Reader (5)

(Ed). David Boaz

Copyright © 2008 by the Cato Institute
All rights reserved

First Published in May 2008
Copyright Arabic language edition © **Riad El-Rayyes Books S.A.R.L.**
BEIRUT - LEBANON
elrayyes@sodetel.net.lb - www.elrayyesbooks.com

ISBN 9953 - 21- 358 - 5

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without prior permission in writing of the publishers.

مفاهيم الليبرتارية وروادها (٥)

تحرير: ديفيد بوز
ترجمة: صلاح عبدالحق/الأردن
مراجعة وتدقيق: فادي حدادين/الأردن

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ٢٠٠٨

لشراء النسخة الإلكترونية:
www.arabicebook.com

تصميم الغلاف: يارا خوري
(محترف بيروت غرافيكس)
صورة الغلاف: Liberty
Istanbul Archaeology Museum

المحتويات

تعريف ٩

تقسيم العمل ..... آدم سميث ١٧

المجتمع والمصلحة الذاتية ..... آدم سميث ٢١

العمل والتجارة ..... آدم سميث ٢٥

التجارة الحرة ..... آدم سميث ٢٩

النظام البسيط للحرية الطبيعية ..... آدم سميث ٣٥

ما يُرى وما لا يُرى ..... فريدريك باستيا ٣٩

الاشتراكية والتدخل ..... لودفيغ فون ميزس ٥٩

سلطة إعادة التوزيع ..... برتراند دي جوفينيل ٨١

العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية
السياسية ..... ميلتون فريدمان ٩٣

نظام السوق أو عوامل تفاعلات السوق .. فريدريك إيه. هايك ١١٧

إذا كنت ستدفع الحساب، فسأطلب
شريحة (فيليه)..... رسيل روبرتس ١٣٣

فهرس الأعلام ١٣٩
فهرس الأماكن ١٤١

تعريف

غالباً ما يصار إلى الربط بشكل وثيق بين الليبرتارية والدفاع عن الأسواق الحرة. هذا التصور صحيح تماماً ولكن ربما كانت هناك مبالغة في التركيز عليه. غاية الليبرتارية ليست هي الدفاع عن علاقات الأسواق بحد ذاتها ـ وليست بالتأكيد أشكالاً رأسمالية من النظام ـ بقدر ما هي الدفاع عن الحرية الفردية، والمجتمع المدني، والنظام التلقائي. السوق الحرة هي النظام الاقتصادي الذي ينشأ عندما يتاح للأفراد اكتساب الملكية وتبادلها دون الخضوع سوى لاشتراط عدم انتهاك حقوق الآخرين. الأسواق أيضاً هي الشكل الضروري للنظام إذا كان لبني البشر أن يكونوا قادرين على التعاون لتحقيق أهدافهم المتشابكة.

الناس عادة يصنفون المنظمات الأميركية في ثلاثة قطاعات:

عام، وخاص، وغير ربحي (أو «مستقل»). هناك تصنيف آخر قد يكون جوهرياً أكثر وهو: إكراهي أم حر. هناك بصورة أساسية نوعان فقط من المنظمات، تلك التي تتضمن إكراهاً وتلك الحرة كلياً. القطاع الحر يشمل المؤسسات الربحية، والنوادي، والكنائس والكُنُس، والمنظمات الخيرية. كل تلك المؤسسات تختلف عن الحكومة بطريقة أساسية واحدة: ليس بوسعها امتلاك موارد أو تنفيذ خططٍ عن طريق الإكراه.

من هنا فإن تحليل الأسواق هو فقط دراسة أحد أشكال النظام الحر، ذلك الجزء الذي يسعى فيه الناس لتحقيق أهدافهم عن طريق التعاون والتبادل مع الآخرين. الاقتصاديون أدّوا دوراً هاماً في تطوير الفكر الليبرتاري لأنهم درسوا النظام التلقائي للأسواق على أساس التعاون الحر بصورة أكثر عناية مما فعله علماء الاجتماع الآخرون.

المشكلة الجوهرية التي يسعى الاقتصاديون لحلها هي التنسيق. وهم يسألون على أبسط المستويات: كيف يمكن توفير الغذاء لمدينة؟ إذا كان سكان فيلادلفيا لا ينتجون طعاماً ولا شراب بيرة ولا أجهزة تلفزيون، فكيف تتوفر لهم كل هذه الأشياء بسهولة؟ العملية تتم بسهولة بالغة بحيث إننا نفترض أن هناك شخصاً لديه كمبيوتر فائق القوة تم استخدامه للتخطيط لذلك. الواقع، بالطبع، هو أنه لا أحد خطط ذلك، وأنه عندما يحاول أحد التخطيط لتنسيق اقتصادي فالنتيجة هي انعدامُ التنسيق وكارثة.

كل فرد يخطط لنفسه بالطبع، ومن المؤكد أن مؤسسات الأعمال تخطط عملياتها الإنتاجية. لم، إذن، تساءلت

افتتاحيةٌ لـ«النيويورك تايمز» عام ١٩٧٥: «هل التخطيط شيء حسن بالنسبة للأفراد والأعمال لكنه شيء سيئ للاقتصاد القومي؟» الجواب يكمن في التمييز بين نوعين من المنظمات حددهما هايك وبولاني. الشركات والمؤسسات الاستثمارية تخطط لأنها منظمة لتحقيق هدف واحد وتريد استخدام مواردها بكفاءة أكبر لتحقيق هذا الهدف. المجتمع ليس له هدف واحد، فهو يتكون من آلاف أو ملايين الأفراد كل منهم له هدفه أو هدفها الخاص. محاولة إيجاد خطة واحدة ستعني بالضرورة تفضيل أهداف البعض على البعض الآخر. كما أنها تعني أيضاً مستوىً إنتاجياً أكثر انخفاضاً، لأن السوق التنافسي يستفيد أفضل فائدة من المعلومات الجزئية الصغيرة التي تتوفر للأفراد في المجتمع ـ حول خططهم الخاصة وقيمهم وظروفهم المحلية.

بعض الحكومات وضعت وثائق مهيبة تحمل عناوين مثل «خطط الإنتاج القومي»، فيما هي في الواقع مجرد ملخصات لجميع الخطط التي وضعها مجتمع الأعمال. بولاني يقارن «خططاً» كهذه بخطة مدير فريق شطرنج يقول: «خطة فريقي هي تحريك ٤٥ بيدقاً خطوة واحدة و٢٠ فيلاً بمعدل ٣ حركات، و١٥ قلعة بمعدل ٤ حركات... إلخ». قد يكون من الممكن إطلاق اسم خطة على ذلك، لكنها في واقع الأمر «تلخيصٌ أحمق لجملة من الخطط».

ورغم أن السكولاستيين الإسبان والفيزيوقراطيين الفرنسيين وآخرين كانوا قد حققوا في مرحلة مبكرة إنجازات هامة في النظرية الاقتصادية، إلا أن آدم سميث يُعدّ عادة مؤسس علم الاقتصاد الحديث إذ وضع عام ١٧٧٦ كتابه (ثروة الأمم). بدأ سميث بشرح أهمية تقسيم العمل ـ ليس فقط من

حيث إن ذلك يؤدي إلى إنتاج أكبر، بل لحقيقة ضرورته للتجارة الخارجية الحرة، وهو تحليل حاول أصحاب نظرية الحمائية، دون جدوى، دحضه لأكثر من قرنين من الزمان. أطلق سميث على نظام السوق «النظام البسيط للحرية الطبيعية»، وعلى نحو مماثل قال الليبرتاريون المعاصرون بأن «الرأسمالية هي ما يحدث عندما تدع الناس وحدهم».

كان فريدريك باستيا داعيةً كبيراً لأفكار سميث والاقتصاديين الفرنسيين. وقد أكدت إحدى مقالاته الهامة على قضية أساسية في التحليل الاقتصادي: الفرق بين «ما يُرى وما لا يُرى». وقال بأن ما يُرى هو التأثير الفوري لأي إنفاق، خصوصاً الإنفاق الحكومي؛ أما ما لا يُرى غالباً، فهو تكلفة الفرصة ــ المال الذي لا يستطيع دافع الضرائب إنفاقه لأغراضه الخاصة مثلاً، لأنه كان قد اقتُطِعَ على شكل ضريبة من أجل أغراضٍ أخرى.

في عام ١٩٢٢ نشر لودفيغ فون ميزس نقداً لكون الاشتراكية غير عملية في التطبيق ــ عدم قدرتها على حل مشاكل «الحسابات الاقتصادية» في غياب الأسعار وحقوق الملكية. ولو أن كتابنا هذا كان قد صدر قبل سقوط الشيوعية السوفياتية لكان قد تضمن مقتطفات من كتاب (الاشتراكية). لكننا اليوم، في الوقت الذي أصبحت فيه الاشتراكية المكتملة مسألةً تاريخية بحتة، فإن نقد ميزس للتدخل في الاقتصاد قد أصبح أكثر صلة بالواقع. لقد فحص ميزس في العديد من كتاباته كيف أن تدخلاً واحداً في العملية السلسة للسوق يخلق مشاكل يبدو أنها تتطلب مزيداً من التدخل مما يولِّد مزيداً ومزيداً من الهيمنة الحكومية على الاقتصاد.

فريدريك هايك شارك بإسهامات هامة في النظرية الاقتصادية في كتب مثل (النظرية المجردة لرأس المال) و(الأسعار والإنتاج) لكنه في معظم أعماله درس السوق باعتباره أحد أنواع النظام التلقائي. وفي المقتطفات التي اخترناها في هذه السلسلة من كتابه (القانون، والتشريع، والحرية) يؤكد هايك أن كلمة «اقتصاد» قد تشوش فهمنا لعملية السوق: فهي مشتقة من كلمة يونانية تعني «الإدارة المنزلية» وقد تُستخدم لتعني إدارة اقتصادية لمنزل واحد أو شركة، غير أنها أصبحت تعني أيضاً الاقتصاد الوطني. لكن، وحيث إنه، لأغراض الدقة، ليس هناك اقتصادٌ وطني بل فقط شبكة من الاستثمارات، فهو يقترح أن نطلق على نظام السوق مصطلح (كاتالاكسي) وهو مشتق من فعل يوناني يعني ليس فقط «التبادل» بل أيضاً «الترحيب ضمن الجماعة» و«التحول من عدو إلى صديق».

ويدرس ميلتون فريدمان منفعة غير اقتصادية لعملية السوق: حماية الحرية الفردية والحرية المدنية عن طريق تقييد دور الدولة وتوفير مصادر بديلة للثروة والنفوذ في المجتمع. ورغم أننا نرى أحياناً بلداناً رأسمالية بصورة أساسية ليس فيها الكثير من الحرية السياسية، فإننا لا نرى أبداً بلداً اشتراكياً يتمتع بحرية سياسية. في ظل الاشتراكية يحتاج كل تصرف لموافقة حكومية: ما الذي سيخصصه مُخَطِّط مركزي من مساحةٍ في الصحف أو وقت في التلفزيون لنقاد الحكومة؟ المجتمع التعددي الذي يوفر حماية تامة للملكية يعني أن تكون لدى كثير من الناس القدرة على تطوير الأفكار.

سقوط الشيوعية أطفأ بريق فكرة التخطيط الاقتصادي. ورغم أن المهندسين الاجتماعيين ما زالوا يخرجون علينا

ببرامج تخطيطية، فإنهم لم يعودوا يطلقون عليها تخطيطاً بل يستخدمون مصطلحات مثل سياسة صناعية، أو ديموقراطية اقتصادية، أو سياسة تنافسية. الجدلية الأكثر أهمية هذه الأيام لصالح التدخل في نظام السوق الحر هي إعادة توزيع الدخل من خلال دولة الرعاية الاجتماعية. ويعرض برتراند دي جوفينيل وجهة نظره حول مشاكل دولة الرعاية الاجتماعية، ويحذر من أن إعادة التوزيع تتضمن عادة «إعادة توزيع للسلطة من الفرد إلى الدولة».

النمو الاقتصادي المثير للإعجاب الذي تحقق في اقتصاديات السوق منذ الثورة الصناعية شجع على انتشار الأسواق حول العالم. واليوم يبدو أن العالم بكامله قد دخل أخيراً في سوق عالمي واحد. لكن بعض حكام البلدان ـ وبعض المفكرين ـ لا زالوا يقاومون متطلبات النمو الاقتصادي، ويسعون لتحقيق النمو دون تعددية ومنافسة وحرية استثمار.

وقد كتب ديفيد رامزي ستيل مؤلف كتاب (من ماركس إلى ميزس)، عام ١٩٧٩ عن أولى بوادر التململ الرأسمالي في الصين، مستشهداً بكاتب في المجلة الرسمية «بكين ريفيو» كان قد أكد أن الصين ليست بحاجة لتبني مؤسسات السوق الحر للوصول إلى اقتصاد حديث. وقال ذلك المحلل الصيني: «ينبغي لنا تحقيق نجاح أكبر من اليابان، فهؤلاء لم يتعلموا من الولايات المتحدة فقط علوم الكمبيوتر بل ورقص التعري أيضاً. المسألة بالنسبة لنا هي اكتساب أفضل ما لدى البلدان الرأسمالية المتقدمة مع رفض فلسفتهم». وقد رد ستيل على ذلك بقوله:

الزوارُ من الدول الأقل تطوراً يحملون عادة قائمة تسوق

ذهنية للمؤسسات الإجتماعية... بيد أن المؤسسات الاجتماعية ليست بالونات ألعاب. لا يمكن أن تكون هناك صناعةٌ متقدمة دون سوقٍ لعوامل الإنتاج... لا يمكن للابتكارات العلمية والتكنولوجية أن تزدهر دون أن تفيض أساليب التفكير النقدي الساخر والموضوعي على كل مجالات الحياة... عملية المبادلات التجارية غير المخططة المعروفة بالسوق لا تتسق مع التنظيم السياسي الصارم للمجتمع ضمن أسلوب معيشة واحد أو أسلوب تفكير واحد... أنت تمارس لعبة السوق أو لا تمارسها... إذا كنت لا تريد ممارستها فستبقى تعيساً. لكن إذا كنت تريد ممارستها، فعليك أن تمارسها فعلاً. تريد علوم كمبيوتر؟ عليك إذن أن تقبل برقص التعري.

الأسواق الحرة هي النظام الاقتصادي للشعوب الحرة. قد يشكل ذلك مخاوف كابوسية للنخب الحاكمة، لكنه ينبغي أن يشكل رؤية ملهمة لأولئك الذين لا مصلحة مكتسبة لديهم في الوضع الراهن.

آدم سميث

تقسيم العمل

يعدّ كتاب آدم سميث، الصادر عام ١٧٧٦ بعنوان (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم)، عموماً الأساس للاقتصاد الحديث. في هذه الصفحات الأولى من الكتاب، بدأ سميث باستكشاف أهمية تقسيم العمل مستخدماً مباشرة مثاله المشهور عن مصنع الدبابيس حيث يتيح التخصص لمجموعة من الناس إنتاج كمية أكبر بكثير من الدبابيس عندما يكونون متعاونين مما لو عملوا بشكل فردي.

يبدو أن التطور الأكبر في القوى الفاعلة في العمل، والجزء الأكبر من المهارة والفهم والحكم أياً كانت وجهته، أو تطبيقه، هي من تأثيرات تقسيم العمل.

إن تأثيرات تقسيم العمل، في الأعمال العامة في المجتمع، يمكن فهمها بطريقة أسهل وذلك بالأخذ بالحساب كيفية عملها في بعض الصناعات المعنية. وغالباً ما تطبق تلك الطرق بطريقة متقدمة في بعض الصناعات الأقل أهمية، وذلك لا يعني أنها لا تطبق في الأخرى الأكثر أهمية، بل الأمر أن في تلك الصناعات القليلة الأهمية التي تلبي حاجات عددٍ قليل من الناس، يكون العدد الإجمالي للعمال قليلاً، ويتجمع العمال من مختلف الأقسام في المكان نفسه، حيث يتم وضعهم تحت مراقبة مُشاهد. وعلى العكس، فإنه في تلك الصناعات الكبيرة التي تزود الحاجات الأكبر للجزء الأكبر من الناس، يستخدم عدد أكبر من العمال في مختلف الأقسام، مما يجعل من الصعب جمعهم في المكان نفسه، وأيضاً رؤية عدد كبير من العمال في الوقت نفسه، أكبر مثلاً من عدد العمال الذين يعملون في القِسم نفسه. بالرغم من أن في تلك الصناعات، حيث يتم تقسيم العمل إلى أجزاء أكثر، وهو ما يعد أكثر من التقسيم في الصناعات الأقل أهمية، إلا أنه يكون غير واضح وبالتالي أقل ملاحظة.

لنأخذ مثلاً إحدى الصناعات القليلة الأهمية، حيث يتم مراعاة تقسيم العمل فيها. فمثلاً هذا الرجل العامل غير متفوق أو متعلم في مجال عمله، وهو صناعة الدبابيس (فتقسيم العمل ينتج تجارة مميزة). وبالإضافة إلى كونه لا يتمتع بخبرة في استعمال الآلات المستخدمة في العمل، فهو وبكامل طاقته الصناعية لا يتمكن من إنتاج أكثر من دبّوس واحد في اليوم، أو بالتأكيد فإنه لا يستطيع إنتاج عشرين منها، لكن طبيعة إجراء العمل الآن لم تجعل من العمل بأسره صناعة وتجارة مميزة فحسب، بل بتقسيمه إلى عدد من الأقسام، والجزء الأكبر منها هو الجزء الحيز التجاري. ويجري تقسيم

العمل كما يلي: فالرجل الأول (العامل) يقوم بجرّ السلك، والآخر يقوم بتسويته، أما الثالث فيقوم بقطعه، والرابع بتوجيهه، والخامس يتولى إعداده بدقة لتهيئته لوضع الرأس وجعله قابلاً لاستقبال عمليتين أو أكثر، وهو ما يشكل عملاً مميزاً، وآخر يقوم بتبييض الدبابيس، حتى أن لفها بالورق يشكل عملية بحد ذاتها؛ أما العملية الأكثر أهمية في هذه الحالة فتُقسَّم إلى نحو ١٨ عملية مميزة، والتي في بعض أنواع الصناعات تنفذها أيدٍ مختلفة، وبينما في أخرى فإن الشخص نفسه يقوم بتنفيذ اثنتين أو ثلاث منها. لقد رأيتُ إحدى الصناعات الصغيرة من ذلك النوع والتي تشغّل ١٠ عمال فقط، حيث يقوم البعض منهم بعملين مختلفين أو أكثر، بالرغم من كونهم فقراء جداً، لكنهم اعتادوا التعامل مع الآلات المطلوبة في مجال العمل مما مكنهم من إنتاج ١٢ باونداً من الدبابيس في يوم واحد لبذلهم أقصى جهدهم. ويوجد في الباوند الواحد ٤ آلاف دبّوس من الحجم المتوسط، وقد استطاع هؤلاء العشرة صنع ٤٨ ألفاً من الدبابيس، حيث ينفذ كل واحد منهم عُشر العملية، فيقوم الواحد منهم بصناعة ٤٨٠٠ دبوس في اليوم الواحد. بينما لو قام كل منهم بالعمل بطريقة مستقلة ومنفصلة عن الآخر، ودون تعلم الواحد منهم أصول ذلك العمل، فإنه لن يكون باستطاعته صناعة ٢٠ دبوساً في اليوم الواحد، ولا حتى واحد، وبالتأكيد لن يستطيعوا إنتاج الـ٢٤٠ جزءاً من الدبابيس أو الجزء الـ٤٨٠٠، مما هو في الوقت الحالي؛ كل ذلك يتم ضمن تتابع لتقسيم جيد للعمل، ومزيج من العمليات المختلفة.

وكذلك الحال في كل فن أو صناعة أخرى، وحيث تكون تأثيرات تقسيم العمل مشابهة لهذه التي تؤثر على الصناعة القليلة الأهمية (البسيطة) بالرغم من أن العمل في بعضها لا يمكن تقسيمه أو

اختزاله إلى عمليات أبسط. إن تقسيم العمل من ناحية أخرى، كما يمكن تقديمه، وفي تلك المناسبات، وفي كل فن، هو زيادة تناسبية للقوى الفعالة في العمل، ويبدو أن الفصل بين الأعمال والوظائف المختلفة يحظى بمكانة كتتابع لهذه الفائدة. إن الفصل أيضاً قد طبق بطريقة موسعة في الدول التي تتمتع بأعلى درجات الصناعة والتقدم.

يرجع النمو الكبير في العمل الناتج من تقسيم العمل والذي يستطيع إنجازه عدد كبير من الناس إلى ثلاثة ظروف مختلفة: **أولاً**، إلى زيادة براعة العاملين؛ **ثانياً**، إلى حفظ الوقت الذي يضيع عادةُ أثناء مروره من نوع أعمال معين إلى نوع آخر؛ **وأخيراً**، إلى اختراع الأعداد الهائلة من الآلات التي تسهل العمل وتمكن عاملاً واحداً من إنجاز العديد من المهام.

وقد ساهم تضاعف حجم الإنتاج الناتج من تقسيم العمل في جعل المجتمع أكثر تنظيماً، حيث أصبحت الثروة تمتد إلى جميع فئات المجتمع بما فيها الطبقات الدنيا، كما أصبح كل عامل يملك كمية كبيرة من العمل والذي أحدثه بنفسه، بينما يكون غيره في موقفه ذات غير أنه قادر على إبدال الكميات الكبيرة من عمله بكميات بضائع كبيرة وذلك بسبب أسعارها المختلفة، فيزود الآخرين بوفرة بما يتطلعون إليه، ويقومون هم أيضاً بتزويده بما يحتاج إليه، وبالتالي تعم الوفرة على كافة فئات المجتمع.

آدم سميث

المجتمع والمصلحة الذاتية

تحتوي هذه المادة المختارة على مقولة سميث التي يجري الاستشهاد بها على نطاق واسع، والتي تؤكد أنه «ليس بسبب حب فعل الخير من جانب الجزار أو صانع النبيذ أو الخباز يمكننا توقع تناول عشائنا، بل بسبب المصلحة الخاصة لكل منهم». بيد أنه تنبغي ملاحظة أن سميث قد قال في بعض الجمل التي سبقت ذلك بأسطر قليلة «لدى الإنسان دائماً تقريباً سبب لمساعدة إخوانه». اهتمام كل منا بمصلحته الخاصة هو ما يدفعنا للتعاون من خلال السوق مع أشخاص أكثر مما نستطيع تكوين علاقات صداقة معهم.

إن تقسيم العمل هذا الذي انبثقت عنه فوائد عديدة ليس ناجماً بالأصل عن أية حكمة بشرية تنبأت وقصدت تلك الثروة التي وفر

لها (تقسيم العمل) المناسبة. إنه الشيء الضروري الذي ليس له أية منفعة مكلفة، رغم أنه نتيجة بطيئة جداً وتدريجية لنزعة معينة في الطبيعة؛ تلك النزعة نحو التبادل والمقايضة واستبدال شيء بآخر...

في المجتمع المتحضر، يكون المرء في كل الأوقات محتاجاً إلى التعاون ومساعدة الجماهير الواسعة، مع أن حياته بأسرها قلما توفر له فرصة إقامة صداقة مع قليل من الأشخاص. في كل جنس أو نوع من الحيوانات، عندما ينمو أحدها ويبلغ أشده، يكون مستقلاً، ولا تكون لديه الفرصة ـ في الظروف الطبيعية ـ للحصول على مساعدة أي كائن آخر. لكن كثيراً ما تتاح للإنسان فرصة مستمرة للحصول على مساعدة إخوانه، ومن غير المجدي أن ينتظر تلك المساعدة من باب الصدقة فقط. فمن المحتمل جداً أن يسود ويزدهر إن استطاع أن يرضي حبهم لذاتهم خدمة لمصلحته، مبيناً لهم أن ما يفعلونه لأجله عند اللزوم إنما هو بالأساس خيرٌ وفائدةٌ لهم. وكل من عرض مثل هذه الصفقة على أي شخص آخر، إنما يعرض نفس الأمر أعلاه. أعطني ما تريد، وستحصل على هذا الشيء الذي تريده. لكننا بهذا الأسلوب نحصل من بعضنا على الجزء الأكبر من تلك الخدمات التي نبقى في حاجة إليها ـ فنحن لا نتوقع من الجزار أو صانع النبيذ أو الخباز أن يوفروا لنا طعاماً من قبيل الإحسان، بل من قبيل حرصهم على مصالحهم. لذا فنحن نناشد حبهم لذاتهم وحرصهم على مصالحهم، فلا نحدثهم عن حاجاتنا نحن، بل نحدثهم عن مكاسبهم هم. ما من أحد، سوى الشحاذ، يختار العيش معتمداً على صدقات الآخرين. بل حتى الشحاذ لا يعتمد اعتماداً كلياً على الصدقات. إذ إن صدقات المحسنين توفر له تمويلاً يسد به رمقه أو حاجاته الأساسية فقط. لكن رغم أن هذا المبدأ يمكن أن يوفر له مستلزمات العيش الضرورية التي سمحت له

الفرصة بالحصول عليها، فإن الجزء الأكبر من احتياجاته الطارئة يُشبع عن طريق استخدام أسلوب الآخرين، عبر الاتفاقات والمقايضة والشراء.

آدم سميث

العمل والتجارة

يعرض سميث في هذه الفقرات نظرية قيمة العمل التي ثبت في نهاية المطاف أنها شكلت طريقاً مسدوداً بالنسبة للاقتصاديين، وتم استبدالها بالنظرية الذاتية للقيمة. وهو يعرض وجهة نظر متشككة في رجال الأعمال ومحاولاتهم للتآمر من أجل زيادة الأسعار. وينبغي ملاحظة أن سميث لا يوحي بأن من المحتمل نجاح محاولات كهذه في غياب مساعدة من جانب الحكومة.

ما دامت قوة التبادل هي التي تعطي الفرصة لتقسيم العمل، فلا بد أن يكون مدى هذا التقسيم محدداً دائماً بمدى تلك القوة، أو بعبارة أخرى، بمدى السوق. عندما يكون السوق صغيراً جداً، لا أحد يملك الشجاعة ليكرس نفسه كلياً لوظيفة واحدة، لأن القوي

يميل إلى استبدال كل ذلك الجزء الفائض من إنتاج عمله الذاتي الذي يفوق استهلاكه الشخصي، بتلك الأجزاء من إنتاج عمل الآخرين كلما سنحت له الفرصة بذلك...

يعدّ كل رجل غنياً أو فقيراً، وفقاً للدرجة التي يستطيع بها تحمّل نفقات ضروريات الحياة، ووسائل الراحة، وتسليات الحياة البشرية. لكن بعد تقسيم العمل بشكل عميق ذات مرة، لا يبقى إلا القليل من الأشياء التي يمكن لعمله أو جهده أن يوفرها له. أما الجزء الأكبر من احتياجاته، فعليه أن يستقيها من عمل الآخرين وجهودهم، ويجب أن يكون غنياً أو فقيراً حسب كمية العمل الذي يستطيع السيطرة عليه، أو يستطيع تحمل نفقات شرائه. لذلك، فإن قيمة السلعة للشخص الذي يملكها، والتي لا يريد استخدامها أو استهلاكها بنفسه، بل يروم استبدالها بسلع وأغراض أخرى، تساوي في الواقع كمية الجهد الذي تمكّنه هذه السلعة من شرائه أو التحكم به. لذا فالجهد أو العمل هو المعيار الحقيقي لقياس قيمة جميع السلع التي يمكن تبادلها.

إن السعر الحقيقي لكل شيء، أو الكلفة الحقيقية لكل شيء يروم المرء اقتناءه أو الحصول عليه، هو مقدار المشقة والعناء اللذين تكبدهما الشخص من أجل الحصول على ذلك الشيء. إن القيمة الحقيقية التي يساويها ذلك الشيء بالنسبة للشخص الذي يروم الحصول عليه، أو يريد التخلص منه أو استبداله بشيء آخر هو في الواقع مقدار المشقة التي يمكن أن يبذلها من أجله.

من النادر أن يجتمع ذوو نفس المهنة معاً، ولو لأجل المرح وتمضية الوقت، إلا وينتهي حوارهم ولقاؤهم بمؤامرة على الناس، أو بوسيلة

أو حيلة لرفع الأسعار. من المستحيل منع اجتماعات كهذه من خلال أي قانون، سواء كان نافذاً ممكن التطبيق، أو منسجماً مع الحرية والعدالة. ولكن بالرغم من أن القانون لا يستطيع أن يمنع أصحاب المهن المتشابهة من التجمع، فإن بإمكانه أن لا يسهّل مثل هذه التجمعات، وذلك أضعف الإيمان.

آدم سميث

التجارة الحرة

منذ نشر كتاب (ثروة الأمم) لم يبرز دفاع فكري قيّم عن سياسات التجارة الحمائية، مع أن المصالح الخاصة حافظت على بقاء الحمائية حية حتى يومنا هذا. في هذه المقتطفات، يعرض سميث لعدة نقاط أساسية: أن الأشخاص الذين يعملون من أجل مكاسبهم الخاصة مقودون كما لو «بيدٍ خفية» للعمل في سبيل الصالح العام؛ وأنه «لا يمكن أن يكون هناك ما هو أسخف من مجمل فكرة الميزان التجاري»، لأن التجارة الحرة مفيدة دائماً لكلا الطرفين؛ وأن الأمم تزدهر عندما يزدهر شركاؤها في التجارة.

لا شك أن كل فردٍ يوظف رأسماله في دعم الصناعة المحلية، يحاول

جاهداً أن يوجه تلك الصناعة بحيث يكون لإنتاجها أكبر قيمة ممكنة.

إن إنتاج الصناعة هو ما تضيفه للموضوع أو المواد التي اعتمدت عليها أو وُظّفَتْ فيها. فبالتناسب مع قيمة هذا الإنتاج، كبيرة كانت أم صغيرة، كذلك يكون ربح صاحب العمل. لكن لا يوظف المرء رأسماله في دعم الصناعة سوى من أجل الربح. لذا سيحاول دائماً أن يوظف هذا المال في دعم الصناعة التي يمكن أن يكون إنتاجها بأعلى قيمة ممكنة، أو التي يمكن استبدالها بأكبر كمية ممكنة سواء من المال أو البضائع الأخرى.

لكن عادة ما يكون العائد السنوي لكل مجتمع من المجتمعات مساوياً تماماً للقيمة القابلة للتبادل للمنتج السنوي لصناعته برمتها، أو أنه بالأحرى مساوٍ لتلك القيمة القابلة للتبادل. وكما يحاول كل فردٍ جاهداً أن يوظف رأسماله في دعم الصناعة المحلية أو أن يوجّه الصناعة التي يمكن أن يكون إنتاجها بأكبر قيمة ممكنة، كذلك من الضروري أن يحاول الفرد ما بوسعه أن يزيد من الإيراد السنوي للمجتمع إلى أكبر قدر ممكن. والواقع أنه بشكل عام لا يقصد أن يزيد من الربح العام، بل إنه لا يعلم مدى الزيادة التي يقدمها. إذ إنه يرمي إلى حماية أمنه الخاص وسلامته من خلال تفضيله لدعم الصناعة المحلية على الصناعة الأجنبية، ويقصد مصلحته أو فائدته الشخصية فقط عندما يوجه تلك الصناعة بطريقة يمكنها أن تزيد من قيمة إنتاجها إلى أعلى قدر ممكن، وهو بهذه الحال ـ وفي كثير من الأحوال الأخرى ـ يكون مقوداً بيدٍ خفية ترمي إلى هدف أو غاية لم تكن قط جزءاً من غايته الخاصة. كذلك هو ليس من المسيء للمجتمع إن لم يكن ذلك جزءاً من غايته. فمن خلال سعيه

وراء مصلحته الخاصة، غالباً ما يزيد من ربح المجتمع بشكل أكثر فاعلية مما لو أنه أراد تنميته وزيادته عن قصد. لم أعرف قط شيئاً جميلاً وحسناً قام به هؤلاء الذين يتاجرون لأجل المصلحة العامة. إنه لنوع من التصنع غير الشائع تماماً في أوساط التجار ولا نحتاج لشيء سوى بضع كلمات لنجعلهم يعدلون عنه.

يستطيع أي فرد من موقعه المحلي أن يحدد أو يحكم بوضوح بصدد نوع الصناعة المحلية التي سيكون من المفيد له لو أنه وظف رأسماله فيها، حيث يمكن أن يكون إنتاج تلك الصناعة بأعلى قيمة ممكنة، ويكون في ذلك الحكم أفضل من السياسي أو رجل القانون ــ إذا ما طلب منهما الاستشارة. إذ إن السياسي الذي يحاول توجيه القطاع الخاص بشأن الشكل الذي عليهم أن يوظفوا رؤوس أموالهم فيه، سوف لن يرهق نفسه بأمور لا تستحق الاهتمام فحسب، بل إنه يدّعي لنفسه سلطة لا يمكن الوثوق بها من جانب الأفراد ولا من جانب أي برلمان أو مجلس للشيوخ، وهي سلطة يمكن أن تكون في غاية الخطورة عندما تكون بيد رجلٍ فيه من الحماقة والجرأة ما يكفي لجعله يتخيل أنه مؤهل لممارستها.

إن مصلحة الأمة في علاقاتها التجارية مع الأمم الأخرى هي في أن تشتري بأرخص ثمن ممكن وأن تبيع بأغلى ثمن ممكن، فهي بذلك أشبه بالتاجر في علاقته مع مختلف الناس الذين يتعامل معهم. لكن من الممكن جداً أن تشتري بثمن قليل عندما تشجع الحرية الكاملة للتجارة مع جميع الأمم لكي يجلبوا بضائعهم التي لم يتسنّ لها إنتاجها محلياً، وللسبب نفسه، يمكن جداً أن ترتفع أسعار البيع عندما تزدحم الأسواق بأضخم أعداد ممكنة للمشترين.

حاولت في الجزء السابق من هذا الفصل أن أبين كيف أنه من غير الضروري، حتى من مبدأ النظام التجاري المحض، فرض قيود غير اعتيادية على استيراد السلع والبضائع من البلدان التي يفترض أن يكون ميزان التجارة معها ليس بذي منفعة.

وعلى كل حال، لا يمكن أن يكون هناك ما هو أسخف من مجمل فكرة الميزان التجاري، هذا الذي تأسست عليه جميع أنواع القيود آنفة الذكر. عندما يزاول بلدان التجارة فيما بينهما، تفترض هذه الفكرة أنه إذا ما كان الميزان التجاري عادلاً، فإن أياً منهما لن يخسر أو يربح شيئاً، أما إذا مالت كفة الميزان إلى جانب ما، فإن هذا يعني أن أحدهما سيربح والثاني سيخسر، بالتناسب مع مقدار انحراف الميزان عن المنتصف. إن كلا الافتراضين خاطئ. فالتجارة التي تُفرض بالمنح الحكومية والاحتكارات يمكن أن تكون ــ بل هي حقاً ــ مضرة بالبلد الذي أُسستْ هذه التجارة خدمة لمصلحته، كما سأحاول أن أوضح لاحقاً. لكن التجارة الخالية من القوة والقيود والتي تنفّذ بشكل طبيعي ومنتظم بين أي بلدين تكون نافعة على الدوام، حتى وإن كانت غير متساوية دائماً لكلا الطرفين.

بمثل هذه الحِكَم، تعلمت الأمم أن مصلحتها تكمن في إفقار جيرانها من الأمم. فقد أُجبرت كل أمة على النظر بعين الحسد لازدهار ورخاء الأمم الأخرى التي تتعامل معها بالتجارة، ورأت في ربح تلك الأمم خسارة لها. فالتجارة بين الأمم، التي ينبغي لها أن تكون طبيعية، والتي هي أشبه بالتجارة بين الأفراد ــ التي يفترض أن تكون رابطة اتحاد وصداقة ــ أصبحت أرضاً خصبة للتنافر والعداء. لم تكن الطموحات الجامحة للملوك والوزراء خلال القرنين الحالي والمنصرم أكثر فتكاً وضرراً براحة أوروبا من الحسد والغيرة الوقحة

من جانب التجار والصناعيين. إن ظلم قادة البشرية وعنفهم شرٌّ قديمٌ قِدم الإنسان نفسه، وأخشى ما أخشاه ألّا يكون هنالك ثمة علاجٌ ناجعٌ توفره طبيعة العلاقات الإنسانية. لكن الجشع الدنيء وروح الاحتكار لدى التجار والمصنِّعين الذين لا هم بقادة البشرية ولا ينبغي لهم أن يكونوا كذلك، لا يمكن تصحيحهما وعلاجهما أو منعهما من إزعاج سكينة الأفراد وهدوئهم، إلا من جانب التجار والمصنعين أنفسهم.

إن روح الاحتكار التي ابتدعت هذه الفكرة بالأصل ونشرتها لا يمكن أن تكون موضع شك، وهؤلاء الذين قاموا بتدريسها والتبشير بها في بادئ الأمر هم حمقى دون شك، شأنهم شأن الذين اعتنقوها وصدقوا بها. ففي أي بلد كان، تكمن مصلحة غالبية السكان، وكذلك ينبغي لها دائماً، في قدرتهم على شراء كل شيء بأرخص ثمن ممكن. إن هذا العرض واضح جداً حتى ليبدو من المثير للسخرية أن نبذل جهداً لإثبات صحته، ولم يكن من الممكن التشكيك فيه، ما لم تقم مغالطات التجار والمصنّعين المنحازين بإرباك قدرة الفرد على الاستدلال وتشويشها. فتكون مصلحتهم في هذا الأمر على النقيض تماماً من مصلحة غالبية الناس.

وعلى كل حال، على الرغم من أن ثراء الأمم المجاورة خطير جداً في الحرب والسياسة، نجده مفيداً جداً في التجارة؛ ففي حالة العدوان، يمكن للثروة ان تُمَكّن أعداءنا من الحصول على الأساطيل وتحشيد الجيوش المتفوقة على أساطيلنا وجيوشنا، لكن في حالة السلم والتجارة، لا بد أن تمكنهم ثرواتهم من تبادل السلع معنا بأسعار مرتفعة، فيستوعبون سوقاً أفضل لمنتجاتنا الصناعية المباشرة أو لأي

شيء آخر يمكن شراؤه مع تلك المنتجات. فمثلما يستطيع الغني أن يكون زبوناً أثيراً لدى أصحاب الحرف في منطقته ومفضلاً على الفقير، كذلك هي الحال الأمة الغنية.

آدم سميث

النظام البسيط للحرية الطبيعية

في هذه المادة المختارة الشديدة الإيجاز يطالعنا وصف سميث الشهير لنظام المشاريع الحرة باعتباره «النظام الواضح والبسيط للحرية الطبيعية». وهو يحدد أيضاً ثلاث وظائف للحكومة في نظام حرية طبيعية: حماية المجتمع من غزوٍ خارجي، وحماية كل فرد في المجتمع من ظلم الآخرين، والقيام بالمشاريع العامة التي لا يمكن للأفراد القيام بها مع تحقيق أرباح. كثير من الليبرتاريين الذين جاؤوا في عهود لاحقة يرون أن الوظيفة الثالثة التي حددها سميث للحكومة تعكس فشلاً في تطبيق مبادئه هو ذاته التي تقضي بأن عملية السوق تستطيع إنتاج أي عملٍ «عام» يستحق فعلاً تكلفته.

من البديهي أن كل نظام يحاول، عن طريق التشجيع الاستثنائي، أن يسحب حصةً من رأس مال المجتمع صوب نوع معين من الصناعات أكبر من تلك التي تذهب إلى ذاك النوع في الظروف الطبيعية، أو يحاول من خلال فرض قيود استثنائية أن يقتطع جزءاً من رأس مال نوع معين من الصناعات كان يمكن أن يُستَثمر فيها، هو في الواقع نظام يسعى إلى تقويض الغاية الكبرى التي يفترض به أن ينميها ويطورها. فيقوم (ذلك النظام) بإعاقة تطور المجتمع وتقدمه صوب الثراء والعظمة، بدلاً من تعجيل هذا التطور، فيقود إلى نقصان قيمة الإنتاج السنوي للأرض والعمل، بدلاً من زيادتها.

لذا، بعد إقصاء كل الأنظمة ذات التفضيلات والقيود، واستبعادها، فإن نظام الحرية الطبيعية الواضح والبسيط يؤسس نفسه كيف يشاء. لذا أصبح كل فرد حراً تماماً في السعي خلف مصلحته بطريقته الخاصة، وفي إدخال صناعته ورأسماله للتنافس مع صناعة أي شخص آخر ورأس ماله، طالما أنه لم ينتهك قوانين العدالة. فيُعفى الحاكم تماماً من أحد الواجبات الذي غالباً ما يعرّضه أثناء تأديته للكثير من الأوهام، والذي ما من حكمة أو معرفة بشرية قادرة على أدائه بشكل جيد: وهو واجب مراقبة صناعات القطاع الخاص والإشراف عليها وتوجيهها صوب الوظائف الأكثر ملاءمة لمصالح المجتمع ووفقاً لنظام الحرية الطبيعية.

إن للحاكم ثلاثة واجبات فقط عليه أن يعنى بها، ثلاثة واجبات مهمة جداً، لكنها في الوقت نفسه سهلة الفهم لدى الجميع، وهي: **أولاً**، واجب حماية المجتمع من العنف أو الاجتياح الذي قد تقوم به مجتمعات مستقلة أخرى، **ثانياً**: واجب حماية كل فرد من أفراد المجتمع من ظلم الأفراد الآخرين واضطهادهم أو إنشاء إدارة

خاصة بالعدالة، **وثالثاً**: إقامة وإدامة بعض الأعمال والمؤسسات العامة والتي ليس من مصلحة فرد أو مجموعة من الأفراد إقامتها وإدامتها، وذلك لأنه ليس بوسع أرباحها أن تغطي نفقات الفرد أو المجموعة على تلك المشاريع رغم أنها تستطيع أن تعود بالنفع على المجتمع برمّته.

فريدريك باستيا

ما يُرى وما لا يُرى

أطلق جوزيف شومبيتر على فريدريك باستيا (١٨٠١-١٨٥٠) وصف «ألمع صحافي اقتصادي على مر العصور». مقالاته تتلألأ بالذكاء والشغف بالحرية. وهو في مقاله «القانون»، يشجب «السلب القانوني» الذي تأخذ فيه القوانين ملكية شخص ما وتعطيها لشخص آخر. وفي مقال آخر، «الدولة»، يصل إلى الاستنتاج بأن «الدولة هي الكيان الافتراضي الكبير الذي يسعى فيه كل إنسان للحياة على حساب كل إنسانٍ آخر». وفي مقالات له حول التجارة الحرة، يشير إلى أن الميزان التجاري لبلدٍ ما سيتحسن لو أن السفن التي تحمل الصادرات تغرق بدلاً من العودة محملة بالواردات، ويقدم «عريضة صنّاع الشموع» ساخرة يطالب

فيها بالحماية من المنافسة الخارجية: الشمس. وهو يقدم في هذه المقالة التي اخترناها هنا رؤية اقتصادية أساسية: الفرق بين ما يُرى وما لا يُرى. ما يُرى هو النتيجة الفورية لفعلٍ ما مثل الوظائف التي يخلقها الإنفاق الحكومي. أما ما لا يرى فهو الفعل الضائع مثل الوظائف التي كان من الممكن إيجادها عن طريق الاستثمار الخاص لو لم يتم استنزاف الأموال عن طريق الضرائب. هذه الرؤية توسعت لتصبح كتاباً وضعه صحافي اقتصادي كبير آخر هو هنري هازلت في كتابه الصادر عام ١٩٤٦ بعنوان (الاقتصاد في درس واحد). وعندما يعلن مسؤول في غرفة التجارة أن الدمار الذي يُخلِّفه إعصارٌ ما سيعني، في نهاية المطاف، ازدهاراً إنشائياً في الاقتصاد المحلي، أو عندما يكتب صحافي بأن بناء عاصمة جديدة كاملة سيعمل على تحسين الاقتصاد الوطني، فإنهم يسقطون في «وهم النافذة المكسورة» الذي شرحه باستيا في هذا المقال الذي كتبه عام ١٨٥٠.

لا يُحدِث الفعل، العادة، العرف، القانون، في المجال الاقتصادي، تأثيراً واحداً فقط، بل سلسلة من التأثيرات، التي يكون الأول منها وحده مباشراً، ويظهر متزامناً مع سببه، فيكون مرئياً. أما التأثيرات الأُخرى فلا تبرز إلاّ فيما بعد، وتكون غير مرئية. ونكون نحن محظوظين إذا ما تنبأنا بها.

وليس هناك إلا فرق واحد بين الاقتصادي الجيد والاقتصادي

السيئ، وهو أن الاقتصادي السيئ يُقصر نفسه على التأثير المرئي. أما الاقتصادي الجيد فيأخذ في حسبانه معاً التأثير الذي يمكن أن يُرى وتلك التأثيرات التي يجب التنبؤ بها.

مع هذا، فإن الفرق هائل. إذ يحدث على الدوام تقريباً أنه عندما تكون النتائج المباشرة مبشرة بالخير، تكون النتائج اللاحقة منذرةً بالكوارث، وبالعكس. ويتبع هذا بالضرورة أن الاقتصادي السيئ يسعى من أجل نفع حاضر صغير، يعقبه شر عظيم لاحق، بينما يسعى الاقتصادي الجيد من أجل نفع عظيم قادم، مع المجازفة باحتمال وقوع شر حاضر صغير. والشيء نفسه يصح بالطبع، بالنسبة للصحة والأخلاق. ففي الغالب، كلما كانت الثمرة الأولى للعادة أحلى، كانت ثمارها اللاحقة أكثر مرارةً، كما هي الحال في الفسوق، الكسل، والإسراف، على سبيل المثال. فعندما يتأثر المرء بالأثر المرئي ولا يكون قد تعلم مع هذا أن يتبين الآثار أو التأثيرات غير المرئية، فإنه ينغمس في عادات بائسة، لا من خلال الميل الطبيعي فقط، بل وبصورة متعمدة أيضاً.

وهذا ما يُفسر بالضرورة النشوء المؤلم للإنسان. فعندما يُحيط به الجهلُ منذ الطفولة عند مهده، تراه يضبط أفعاله وفقاً لعواقبها الأولى، وتلك هي فقط الأمور التي يمكنه أن يراها في طفولته. فقط عندما يمضي عليه وقتٌ طويل تراه يتعلم أن يحسب حساب العواقب الأخرى. ويُعلمه هذا الدرس أستاذان مختلفان جداً: الخبرة والبصيرة. فالخبرة تعلم بشكل فعّال لكن بصورة موجعة. إنها ترشدنا إلى جميع تأثيرات الفعل من خلال جعلنا نحس بها، فلا يمكننا أن نفشل في أن نتعلم في نهاية الأمر أن النار تحرق، وذلك من إحراقنا لأنفسنا بها. وينبغي لي أن أفضّل، قدر الإمكان، تبديل

هذا المُعلم الفظ بواحدٍ أكثر لطفاً: البصيرة. ولهذا السبب، سأتقصى عواقب العديد من الظواهر الاقتصادية، مقابلاً تلك التي تُرى بتلك التي لا تُرى.

النافذة المكسورة

هل سبق لك أن شهدت الغضب الشديد الذي انتاب ذلك المواطن الحصيف، جيمس غود فيلو[1] عندما حدث أن كسر ابنه الفاسد لوحاً زجاجياً؟ لو كنت حاضراً هذا المشهد، لكنت، ولا بد، قد لاحظتَ أيضاً أن المتفرجين، وإن كان هناك ثلاثون منهم، قد راحوا جميعاً يقدمون العزاء نفسه لذلك المالك السيئ الحظ: «إنها الريح السيئة التي لا تأتي لأحدٍ بخير، لا بد لكل واحدٍ من مصدر رزق، فماذا سيَحل بالعاملين في تركيب الزجاج إذا لم يكن هناك من يكسر نافذة؟».

والآن، فإن هذه الصيغة من التعزية تتضمّن نظرية كاملة ومن الصالح لنا أن نكشف عنها، بالجزم المشهود، في هذه القضية البسيطة جداً، بما أنها بالضبط نفس ما يشكل، لسوء الحظ، أساساً لأغلب أعرافنا الاقتصادية.

لنفترض أن ذلك سيُكلف ستة فرنكات من أجل إصلاح الضرر. فإذا كُنت تعني أن الحادث يمنح ما قيمته ستة فرنكات من التشجيع للصناعة الآنفة الذكر، فأنا موافق. ولا أناقش ذلك بأية حال، فإن

---

(١) في الفرنسية، يستخدمون جاك بونهوم مثل جون بول في الإنكليزية، ليمثل الشخص العملي، المسؤول، المتواضع العادي.

تبريرك صحيح. وسيأتي مركّب الزجاج، ويقوم بعمله، ويتسلم فرنكاته الستة، فيهنئ نفسه، ويُبارك من كل قلبه الطفل اللامبالي. **وذلك هو ما يُرى.**

لكن إذا ما استنتجت، كما يحصل في الغالب، أن من المفيد كسر النوافذ، لأنه يساعد في تداول المال، ويؤدي إلى تشجيع الصناعة عموماً، فأنا ملزم بأن أصيح: ذلك لن ينفع على الإطلاق! فنظريتك تتوقف عند ما **يُرى**. إنها لا تأخذ في الحساب ما لا **يُرى**.

إن **ما لا يُرى** هو أن مواطننا، ما دام قد أنفق ستة فرنكات على شيء، لن يكون قادراً على إنفاقها على شيءٍ آخر. **ما لا يُرى** هو أنه لو لم يكن قد بدّل زجاج نافذة، لكان قد بدل، على سبيل المثال، حذاءه المستهلَك أو أضاف كتاباً آخر إلى مكتبته. وباختصار، لكان قد أنفقها في غرض أو آخر لا يمتلكه الآن.

ولنفكر بعد هذا في الصناعة عموماً. فقد كُسِرت النافذة، وهكذا تحصل صناعة الزجاج على ما قيمته ستة فرنكات من التشجيع. **وهذا هو ما لا يُرى.**

فلو أن النافذة لم تتعرض للكسر، لكانت صناعة الأحذية (أو غيرها) هي التي تلقت ما قيمته ستة فرنكات من التشجيع. وهذا هو ما لا يُرى.

ولو كنا قد أخذنا في حسباننا ما لا يُرى، لأنه عامل سلبي، إضافة إلى ما يُرى، لأنه عامل إيجابي، لفهمنا أن ليس هناك من منفعة للصناعة عموماً أو للعمالة الوطنية ككل، سواء أُكسرت النوافذ أم لم تُكسر.

والآن لنتأمل جيمس غود فيلو.

فهو في الافتراض الأول، المتعلق بالنافذة المكسورة، ينفق ستة فرنكات ويشعر، لا أكثر ولا أقل من ذي قبل، بالاستمتاع بنافذة واحدة.

أما في الافتراض الثاني، الذي لم يحصل فيه الحادث، فإنه سيكون قد أنفق ستة فرنكات لشراء حذاءٍ جديد وحصل على التمتع بزوج من الأحذية إضافةً إلى النافذة.

والآن، إذا كان جيمس غود فيلو جزءاً من المجتمع، فيجب أن نستنتج، آخذين بنظر الاعتبار جهود هذا المجتمع ومتعه، أنه قد خسر قيمة النافذة المكسورة.

وهو ما نصل منه، عن طريق التعميم، إلى هذا الاستنتاج غير المتوقع: «إن المجتمع يخسر قيمة الأشياء المدمّرة بصورة غير ضرورية»، وإلى هذه الحكمة، التي ستجعل شَعر أنصار حماية الإنتاج الوطني يقف: «إن قيامك بالكسر، بالتدمير، بالتبذير لن يشجع الخدمة الوطنية»، أو بإيجاز أكثر: «إن التدمير غير مربح».

ويجب على القارئ أن ينكبَّ على ملاحظة أن ليس هناك شخصان فقط، بل ثلاثة، في المسرحية الصغيرة التي قدمتها. فأحدهم، وهو جيمس غود فيلو، يمثل المستهلك، والآخر، في هيئة مركِّب الزجاج، يعرض لنا المنتج الذي يشجع الحادث صناعته. والثالث هو صانع الأحذية (أو أي مصنع آخر) الذي تصاب صناعته بالإحباط على نحوٍ متقابل للسبب نفسه. وهذا الشخص الثالث هو الذي في الظل على الدوام، والذي يمثل، بتجسيده ما لا يُرى، عنصراً أساسياً من

عناصر المشكلة. وهو بالذات الذي يجعلنا نفهم كم هو أمر منافٍ للعقل أن نرى ربحاً في التدمير. وأنه هو الذي سيعلمنا في الحال أن من السخف على حد سواء رؤية ربح في تقييد التجارة، الذي هو، بعد كل شيء، ليس بأكثر ولا أقل من تدمير جزئي. وهكذا، فإنك، إذا ما تغلغلت إلى أعماق المحاججات المتقدمة الذكر جميعاً والمحبذة للإجراءات التقييدية، فلن تجد إلا صياغة جديدة لتلك الكليشيه الشائعة القائلة: «**ماذا سيحل بالعاملين في تركيب الزجاج يا تُرى، إذا لم يكن هناك من يكسر نافذة أبداً؟**».

الضرائب

هل سبق لك أن سمعت أحداً يقول: «إن الضرائب أفضل استثمار. إنها ندى واهب للحياة. انظر كم من العوائل تبقيها على قيد الحياة، وتتبّع بخيالك آثارها غير المباشرة على الصناعة. إنها لا متناهية، متسعة كالحياة نفسها».

وكي أجابه هذا الاعتقاد، أنا مُلزم بتكرار التفنيد السابق.

إن الفوائد التي يتمتع بها موظفو الحكومة عند تقاضيهم لرواتبهم هي **ما يُرى**. والمنافع التي تتحقق لمجهزيهم هي **ما يُرى** أيضاً. فهي تحت سمعك وبصرك تماماً.

غير أن الضرر الذي يحاول دافعو الضرائب تحرير أنفسهم منه هو الذي **لا يُرى**، والبلاء الذي ينجم عنه بالنسبة للتجار الذين يوفرون لهم السلع هو شيء إضافي **لا يُرى**، ولو أنه ينبغي أن يبرز بوضوح على نحوٍ كافٍ ليُرى بصورةٍ عقلانية.

وعندما ينفق موظف حكومي من ناحيته مئة سو[٢] أكثر، فإن هذا يتضمن أن دافع الضرائب ينفق من ناحيته مئة سو الأقل. غير أن إنفاق الموظف الحكومي **يُرى**، لأنه منفَّذ. بينما إنفاق دافع الضرائب **لا يُرى**، لأنه ـ وا أسفاه! ـ ممنوعٌ من تنفيذه.

تقارن أنت الأمة بقطعةٍ مُعطَّشة من الأرض والضريبة بالمطر الذي يهب الحياة. فليكن ذلك، لكن ينبغي لك أن تسأل نفسك أيضاً من أين يأتي هذا المطر، وما إذا لم يكن على وجه الدقة الضريبة التي تسحب الرطوبة من التربة وتجففها.

ينبغي أن تسأل نفسك أكثر من هذا ما إذا كانت التربة تتلقى من هذا الماء النفيس من المطر أكثر من الذي تفقده بالتبخر.

إن ما هو مؤكد تماماً أنه عندما يعدُّ جيمس غود فيلو مئة سو، ويقدمها لمحصِّل الضرائب، فإنه لا يتسلم شيئاً بالمقابل. وحينما يقوم موظف حكومي، بعدئذ، في إنفاقه لهذه المئة سو، بإعادتها إلى جيمس غود فيلو، فذلك لقاء قيمةٍ مساوية من القمح أو من العمل. والنتيجة النهائية خسارة خمسة فرنكات بالنسبة لجيمس غود فيلو.

ومن الصحيح تماماً أنه في الغالب، وإذا شئت، على الدوام تقريباً، يقدم الموظف الحكومي خدمةً مساوية لجيمس غود فيلو. وفي هذه الحالة، ليست هناك أية خسارة لدى أي طرف. هناك فقط تبادل. ولذلك، فإن جدالي غير مهتم بأية حال بالوظائف النافعة. أنا أقول هذا: إذا أردت أن تنشئ دائرةً حكومية، فبرهن على فائدتها. بيِّن

---

(٢) عملة فرنسية قديمة، وتعني أيضاً عملة ضئيلة القيمة.

لجيمس غود فيلو أنها تساوي مقابل ما تكلفه بمقتضى الخدمات التي تُقدمها له. لكن بصرف النظر على المنفعة الأساسية، لا تستشهد، كحجةٍ في صالح افتتاح الدائرة الجديدة، بالفائدة التي تشكلها بالنسبة للموظف، وأسرته وأولئك الذي يلبّون احتياجاته. لا تزعم أنها تشجع الوظائف.

عندما يعطي جيمس غود فيلو مئة سو لموظف حكومي مقابل خدمة نافعة حقاً، فهذا بالضبط ما يحصل عندما يعطي مئة سو لصانع أحذية مقابل زوج من الأحذية. إنها حالة من أعطى وأخذ، والناتج متعادل. لكن عندما يسلِّم جيمس غود فيلو مئة سو لموظفٍ حكومي ويتلقى لا شيء في مقابلها، بل ويتعرض للإزعاجات، فإنه كما لو كان يعطي نقوده إلى لص. ولا فائدة من القول أن الموظف سينفق هذه المئة سو من أجل النفع العظيم لصناعتنا الوطنية. وبقدر ما يستطيع اللص أن ينتفع بها إن لم يكن قد التقى في طريقه «الطفيلي» فوق الشرعي أو الشرعي.

دعونا نعوِّد أنفسنا، بعدئذٍ، على أن لا نحكم على الأمور فقط بما **يُرى**، وإنما بالأحرى بما لا **يُرى**.

الأعمال العامة

لا شيء أكثر طبيعيةً من أن على الأمة، بعد التأكد من أن مشروعاً عظيماً سوف يدرّ ربحاً على المجتمع، أن تجعل مثل هذا المشروع قيد التنفيذ بأموالٍ يتم جمعها من المواطنين. غير أني أفقد صبري تماماً، وأعترف بهذا، حين أسمع من يزعم في تأييده لقرارٍ كهذا، هذه المُغالطة الاقتصادية: «وفوق ذلك، إنها طريقة لخلق وظائف».

إن الدولة تفتح طريقاً، تبني قصراً، تُصلح شارعاً، تحفر قناةً. وهي بهذه المشاريع تعطي أعمالاً لعمالٍ معينين. **وهذا هو ما يُرى.** لكنها تحرم كادحين آخرين معينين من الخدمة. **وهذا ما لا يُرى.**

فلنفرض أن هناك طريقاً تحت الإنشاء. وهناك ألف عامل يصلون كل صباح، ويعودون للبيت كل مساء، ويتسلمون أجورهم. وذلك أمر مؤكد. فلو أن الطريق لم يكن قد تم إقراره، لو أن الأموال التي يُكلفها لم يكن قد تم التصويت عليها، فإن هؤلاء الناس الصالحين ما كانوا سيجدون هذا العمل أو يكسبون هذه الأجور وهذا، مرةً أخرى، أمر مؤكد.

لكن هل هذا كل شيء؟

عليكم، عند ملاحظة ما ستفعله الدولة بملايين الفرنكات المقترع عليها، ألّا تهملوا ملاحظة ما سيكون قد فعله دافعو الضرائب ــ وما عادوا يستطيعون أن يفعلوا ــ بهذه الملايين نفسها. فأنتم ترون، عندئذٍ، أن المشروع العام عملة ذات وجهين. على صورة عامل مشغول، مع هذه الزخرفة القائلة: **ما يُرى.** وعلى الوجه الآخر، عامل عاطل من العمل، مع هذه الزخرفة: **ما لا يُرى.**

إن المغالطة التي أهاجمها في هذا المقال تتَّسم بالخطورة عند تطبيقها على الأشغال العامة، نظراً إلى أنها تؤدي إلى تبرير المشاريع المسرفة بطريقة حمقاء جداً. فعندما يكون لسكة حديدية أو جسرٍ فائدة حقيقية، يكفي الاعتماد على هذه الحقيقة في المُحاججة لصالحها. لكن إذا لم يستطع الواحد أن يفعل هذا، فماذا يفعل؟ إنه يلجأ إلى هذه البربرة: «يجب أن نخلق أعمالاً للعمال».

هذا يعني أن يُؤمر بإقامة مصاطب الشامب دي مار[٣] أولاً ثُم لتُهدم بعد ذلك. وكما يُقال، فإن نابليون العظيم فكّر بأنه يقوم بعملٍ خيِّر عندما جعلهم يحفرون خنادق ويردمونها من بعد. كما أنه قال: «أي فرقٍ يَنجم عن ذلك؟ كُل ما نحتاج إليه هو أن نرى الثروة وسط الطبقات العاملة».

دعونا نَذهب إلى قاع الأشياء. إن المال يخلق وهماً لنا. فأن نطلب التعاون، على شكلِ مالٍ، من جميع المواطنين في مشروعٍ مشتركٍ هو، في الواقع، طلبٌ منهم لتعاون بدني فعلي، إذ إن كل واحدٍ منهم يُدبر لنفسه بعمله المبلغ الذي يدفع ضريبةً عنه. والآن، لو جمعنا كل المواطنين معاً وانتزعنا منهم خدماتهم ليكون لدينا قدرٌ من العمل نافعٌ للكل، فذلك سيكون أمراً مفهوماً. ستكمن مكافأتهم في نتائج العمل نفسه. أما لو أُجبروا، بعد إحضارهم معاً، على إنشاء طرق لن يسافر عليها أحد، أو بناء قصور لن يسكنها إنسان، وذلك تحت ذريعة توفير شغل لهم فسيكون الأمر سخيفاً، وسيكون هناك بالتأكيد مبرر لاعتراضهم وهم يقولون: إننا لن نتقبل هذا النوع من العمل. نفضل عملاً لأنفسنا.

إن جعل المواطنين يساهمون بالمال، لا بالعمل، لا يغير من النتائج العامة. لكن لو كانت المساهمة بالعمل، فإن الخسارة مشتركة بين الجميع. وحيث تتم المساهمة بالمال، فإن أولئك الذين تشغّلهم الدولة ينجون من نصيبهم في الخسارة، بينما تزيد معاناة رفاقهم كثيراً من ذلك.

---

(٣) في الأصل، أرض استعراض في باريس على الضفة اليسرى من نهر السين، والشامب دي مار الآن متنزه بين برج إيفل والأكاديمية العسكرية.

الوسطاء

إن المجتمع هو حاصل كل الخدمات التي ينجزها الأشخاص بعضهم لبعض قسراً أو طوعاً، أي **خدمات عامة وخدمات خاصة**.

الأولى، المفروضة والمنظمة بالقانون الذي ليس من السهل على الدوام تغييره عند الضرورة، يمكنها أن تعمِّر طويلاً أكثر من نفعها وتحتفظ مع هذا باسم الخدمات العامة، حتى حين لا تعود تمثل شيئاً سوى إزعاجاتٍ عامة. أما الخدمات الثانية فهي في حقل التطوعي، أي حقل المسؤولية الفردية. فكل واحدٍ يعطي ويتسلّم ما يتمنى، أو ما يستطيع، بعد الاتفاق. والمفترض على الدوام أن لهذه الخدمات نفعاً حقيقياً، يُقاس على وجه الدقة بقيمتها النسبية.

وهذا هو السبب في أن الأولى راكدة هكذا في الغالب، بينما الأخيرة تمتثل لقانون التقدم.

وبينما نجد أن التوسيع المبالغ فيه للخدمات العامة، مع تبديد الطاقات التي يستلزمها، يميل إلى خلق طفيلية كارثية في المجتمع، فإن من الغريب حقاً أن الكثير من مدارس الفكر الاقتصادي الحديثة، وهي تعزو هذه الصفة المميزة إلى الخدمات الخاصة، الاختيارية (أو الطوعية)، تنشد تحويل الوظائف التي تنجزها المهن المتنوعة.

ومدارس الفكر هذه عنيفة في تهجمها على أولئك الذين تدعوهم الوسطاء. وتود القضاء على الرأسمالي، والمصرفي، والمُضارب، والريادي، ورجل الأعمال، والتاجر، متهمةً إياهم بتوسيط أنفسهم بين المنتج والمستهلك من أجل سلبهما معاً، من دون إعطائهما أي شيءٍ ذي قيمة. أو بالأحرى يود «الإصلاحيون» أن ينقلوا للدولة

عمل الوسطاء، إذ إن هذا العمل لا يمكن أن يُقضى عليه.

وتكمن مُغالطة الاشتراكيين هنا في تبيانهم للرأي العام ما يجلبه من فائدة على الوسطاء لقاء خدماتهم وفي إخفاء ما سيكون لزاماً دفعه للدولة. ونعود مرةً أخرى إلى الصراع بين ما يظهر للعين وما يبدو فقط للعقل، بين **ما يُرى و ما لا يُرى.**

وكان ذلك بوجهٍ خاص عام ١٨٤٧ وبمناسبة المجاعة[٤] أن نجحت المدارس الاشتراكية في منح الشعبية لنظريتها الكارثية. فقد كانت تعلم جيداً أن الدعاية الأكثر منافاةً للعقل تنطوي على فرصةٍ لها لدى الناس الذين يعانون الجوع.

ثم، وبمساعدة تلك الكلمات الرنانة: استغلال الإنسان للإنسان، المضاربة بالجوع، الاحتكار، كرست تلك المدارس نفسها لتشويه اسم العمل التجاري وحجب منافعه.

وقالت: «لماذا ندع للتجار مهمة الحصول على المواد الغذائية من الولايات المتحدة وكريميا؟ لماذا لا تستطيع الدولة، الإدارات، البلديات أن تنظّم خدمة التزويد بالمُؤن وتقيم مستودعات للخزن الاحتياطي؟ إنها ستبيع بالكلفة الصافية، وسيكون الناس، الناس الفقراء، أحراراً من الضريبة الثقيلة التي يدفعونها للتجارة الحرة، أي الفوضوية، والأنانية، والفردية».

---

(٤) أدت حالات النقص في محاصيل الحبوب والبطاطا في شمال وغرب أوروبا عام ١٨٤٦ إلى ارتفاع في الأسعار عام ١٨٤٧، سنة «الخبز العزيز» والكساء الزراعي والصناعي والمالي.

إن الضريبة التي يدفعها الناس للعمل التجاري، هي **ما يُرى**. أما الضريبة التي سيكون على الناس دفعها للدولة أو لوكلائها في النظام الاشتراكي، فهي **ما لا يُرى**.

فما هي هذه الضريبة المزعومة التي يدفعها الناس للعمل التجاري؟ إنها هذه: إن شخصين يقدم أحدهما خدمةً للآخر بحريةٍ تامة في ظل حالة دافعة من التنافس وبسعر يُتفق عليه بعد المساومة.

وعندما تكون المعدة الجائعة في باريس والحنطة التي يمكنها أن تشبعها في أوديسا، فإن المعاناة لن تتوقف حتى تصل الحنطة إلى المعدة. وهناك ثلاث طرق لإنجاز هذا: أن يذهب الأشخاص الجياع بأنفسهم لإيجاد الحنطة، وبإمكانهم أن يضعوا ثقتهم في أولئك المشتغلين في هذا النوع من العمل، أو يستطيعوا أن يفرضوا قيمة ضريبية متعددة على أنفسهم ويكلفوا موظفين عموميين بهذه المهمة.

فأيّ من هذه الطرق الثلاث هي الأكثر نفعاً؟

في جميع الأزمان، وفي كل البلدان، كلما كان الناس أكثر حريةً، وأكثر تنوّراً، وأكثر خبرةً، اختاروا في الأغلب وبشكل طوعي الطريقة الثانية. وأنا أقر بأن هذا كافٍ في نظري لإعطائها الأفضلية، ويرفض عقلي القبول بأن الجنس البشري بصورة عامة يخدع نفسه في مسألةٍ تمسه على هذا النحو الصميمي جداً.

وعلى كل حال، دعونا نتفحص المسألة.

فأن يرحل ستة وثلاثون مليون مواطن إلى أوديسا ليحصلوا على الحنطة التي يحتاجون إليها هو أمر غير عملي بوضوح. فالوسيلة

الأولى إذن ليست ذات جدوى. فالمستهلكون لا يمكنهم التصرف بأنفسهم. وهم مجبرون على التحول نحو الوسطاء، سواء كانوا موظفين عموميين أو تجاراً.

ومهما كان الأمر، دعونا نُلاحظ أن الوسيلة الأولى ستكون الأكثر طبيعيةً. فالأساسي هنا، أنها مسؤولية من هو جائع أن يحصل على حنطته. إنها مهمة تتعلق به. إنها خدمة يدين بها لنفسه. فإذا ما قام أي شخص آخر، كائناً من يكون، بإنجاز هذه الخدمة له وأخذ المهمة على عاتقه، فإن لهذا الشخص الآخر حقاً في التعويض. فما أريد أن أقوله هنا هو أن خدمات الوسطاء تتضمن حقاً في المكافأة (أو التعويض).

ومهما كانت الحال، وبما أننا يجب أن نتوجه إلى ما يدعوه الاشتراكيون بالطفيلي، فأيٌّ من هذين ــ التاجر أم الموظف العمومي ــ هو الطفيلي الأكثر طلباً؟

إن العمل التجاري (وأنا أفترض أنه حر، وإلا فأية ميزة ستكون هناك في حجتي؟) مرغم، بفعل مصلحته الذاتية، على أن يدرس المواسم، أن يتحقق يومياً من حالة المحاصيل، أن يتلقى التقارير من كل أنحاء العالم، أن يتنبأ بالحاجات، أن يأخذ الحيطة والحذر. وأن تكون سفنه متأهبة جميعاً، ويتزامل في كل مكان، وتكون مصلحته الذاتية المباشرة أن يشتري بأرخص سعر ممكن، ويقتصد بكل مفردات العملية، ويحرز أعظم النتائج بأقل جهد. وليس التجار الفرنسيون فقط، مشغولين بتموين فرنسا مدة يوم من الحاجة بل والتجار في العالم كله. وإذا ما ألزمتهم المصلحة الذاتية بإنجاز مهمتهم بأقل تكلفة، فإن التنافس وسطهم لا يقل إلزاماً لهم بأن يدَعوا المستهلكين

يربحون من كل الاقتصاديات المحققة. فما إن تكون الحنطة قد وصلت، حتى يجد رجل الأعمال أن من مصلحته أن يبيعها بأسرع ما يمكن من أجل أن يغطي مجازفاته، ويحقق أرباحه، ويبدأ كل شيء مرة أخرى، إذا ما كانت هنالك فرصة. وعلى هُدى مقارنة الأسعار، يوزع المشروع الخاص الغذاء في جميع أنحاء العالم، مبتدئاً على الدوام من نقطة الندرة الأعظم، أي حيث تكون هناك حاجة أكثر. ولذلك، فمن المستحيل تخيل منظمة أفضل إعداداً لخدمة مصالح الجياع، وتأتي جمالية هذه المنظمة، التي لا يدركها الاشتراكيون، على وجه الدقة من حقيقة أنها حرة، أي طوعية.

صحيحٌ أن المستهلك يجب أن يدفع لرجل الأعمال مقابل نفقاته على النقل، والشحن، والتخزين، والعمولة... إلخ. لكن تحت أي نظام يتجنب الذي يستهلك الحنطة دفع نفقات شحنها إليه؟ هناك، بالإضافة إلى هذا، ضرورة الدفع عن الخدمة المقدمة أيضاً. لكن بقدر ما يتعلق الأمر بنصيب الوسيط، فإن المنافسة تخفضه إلى الحد الأدنى. إما بالنسبة لعدالته، فإنه سيكون غريباً بالنسبة لحرفيي باريس أن لا يعملوا لتجار مرسيليا، حين يعمل تجار مرسيليا لحِرَفيِّي باريس.

فإذا أخذت الدولة، وفقاً للخطة الاشتراكية، مكان رجال الأعمال الخاصين في هذه التعاملات التجارية، ما الذي سيحصل؟ أرجوكم، أروني أين سيكون هناك أي اقتصاد لصالح العامة. هل سيكون في سعر التجزئة؟ لكن تخيَّلوا مندوبي أربعين ألف بلدية يصلون إلى أوديسا في يوم معين، اليوم الذي يحتاجون فيه إلى الحنطة. تخيلوا التأثير على السعر. هل سيتأثر الاقتصاد بنفقات الشحن؟ هل ستكون هناك حاجة إلى سفنٍ أقل، بحارةٍ أقل، ناقلات شحن أقل، مخازن أقل، أم أن المطلوب التخلّص من ضرورة الدفع عن جميع

هذه الأمور؟ وهل سيكون التوفير في أرباح رجال الأعمال؟ هل ذهب مندوبكم وموظفوكم العموميون إلى أوديسا لقاء لا شيء؟ هل سيقومون بالرحلة من منطلق الحب الأخوي؟ ألن يكون عليهم أن يعيشوا؟ ألن يكون من الواجب الدفع لهم لقاء وقتهم؟ ثم ألا تعتقدون بأن هذا سيفوق ألف مرةٍ الاثنين أو الثلاثة بالمئة التي يكسبها التاجر، النسبة التي هو مهيأ لضمانها؟

وبعد هذا، فكروا بصعوبة فرض ضرائب كثيرة هكذا لتوزيع هذا القدر الكبير من الغذاء. فكروا بحالات الجور والإساءات المتصلة عادةً بمشروعٍ كهذا. فكروا بعبء المسؤولية الذي سيكون على الحكومة تحمله.

إن الاشتراكيين الذين ابتدعوا هذه الحماقات، والذين يزرعونها أيام المحنة في عقول الجماهير، يمنحون أنفسهم بسخاءٍ لقب الرجال «بعيدي النظر»، وهناك خطر حقيقي في الاستعمال، أن طاغية اللغة، سيُقر الكلمة والحُكم الذي تتضمنه معاً. ذلك أن «بعيدي النظر» تفترض أن هؤلاء السادة يستطيعون أن يروا قُدماً أبعد كثيراً مما يفعل الناس العاديون؛ أن عيبهم الوحيد أنهم سابقون كثيراً قرنهم، وأنه، إذا كان الزمن الذي يمكن فيه إزالة خدمات خاصة معينة، طفيلية كما يزعمون، لم يحل بعد، فإن العيب في العامَّة، المتخلفين عن الاشتراكية. وبرأيي وحسب معرفتي، إن العكس هو الصحيح، وأنا لا أدري إلى أي قرن ينبغي لنا العودة لنجد في هذه النقطة مستوىً من الفهم مساوياً لمستوى فهم الاشتراكيين.

وتعارض الفصائل الاشتراكية الحديثة من دون انقطاع الترابط الحر في مجتمع اليوم. وهم لا يدركون أن في المجتمع الحر ترابطاً حقيقياً

أسمى كثيراً من تلك الترابطات التي يستنبطونها من خيالهم الخصب.

ودعونا نوضح هذه النقطة بمثال:

ذلك أنّ الإنسان عندما يستيقظ صباحاً، وكي يكون قادراً على ارتداء بدلةٍ من ملابسه، فلا بد أن تكون هناك قطعة أرض قد سُيِّجت، وسُمِّدت، وجُففت، وحُرثت، وزُرعت بنوعٍ معين من النباتات، فتغذت عليها قطعان من الخراف، وأعطت هذه صوفها، فغُزل، ونُسج، وصُبغ، وحُوِّل إلى قماش. ولا بد أن هذا القماش تم تقطيعه، وخياطته، وتحويله إلى كساء. وهذه السلسلة من العمليات تتضمن حشداً من آخرين. ذلك أنها تستلزم استعمال معدات للزراعة، وحظائر الغنم، والمعامل، والفحم، والمكائن، والعربات إلخ.

فلو لم يكن المجتمع رابطة حقيقية جداً، فإن كل من يريد بدلة ملابس سيُضطر للعمل في عزلة، أي أن ينجز بنفسه العمليات التي لا تُعد ولا تُحصى في هذه السلسلة، من الضربة الأولى للمعول الذي يستهلّها إلى الغرزة الأخيرة للإبرة التي تنهيها.

لكن بفضل هذا الاستعداد للترابط الذي يميِّز نوعنا البشري، وزِّعت هذه العمليات بين عددٍ كبيرٍ من العمال، وتظل نفسها تنقسم أكثر فأكثر من أجل المصلحة المشتركة إلى النقطة التي تستطيع عندها عملية متخصصة واحدة، عندما يزداد الاستهلاك، دعم صناعة جديدة. ثم يأتي توزيع العائدات، وفقاً لمقدار القيمة الذي ساهم به كل واحد في العمل الكلي. فإذا لم يكن هذا ترابطاً، فإني أود أن أعرف ماذا يكون.

لاحظوا، طالما أن لا أحد من العمال قد أنتج أصغر شيء من مادةٍ خام من لا شيء، إنهم يَقصرون أنفسهم على تقديم بعضهم للبعض الآخر خدماتٍ متبادلة، ومساعدة أحدهم للآخر لهدفٍ مشترك، ولاحظوا أن الجميع يُعدّون وسطاء، كل مجموعة في ما يتعلق بغيرها. فإذا ما أصبح النقل، على سبيل المثال، خلال العملية، أمراً هاماً لدرجة تقتضي استخدام أحد الأشخاص، وكذلك الحال بالنسبة للغزل، وللنسج، فلماذا ينبغي اعتبار الأول طفيلياً أكثر من الآخرين؟ أليست هنالك حاجة للنقل؟ ألا يكرس شخصٌ ما وقتاً وعناءً لهذه المهمة؟ ألا يوفر على زملائه هذا الوقت والعناء؟ هل يفعلون أكثر منه، أو شيئاً ما مُختلفاً لا غير؟ أليسوا جميعاً خاضعين بالتساوي، وفقاً لأجرهم، أي نصيبهم من العائدات، للقانون الذي يقيده بالسعر المتفق عليه بعد المساومة؟ ألا يخدم الصالح العام هذا التقسيم للعمل وهذه الترتيبات، المقررة بكل حرية؟ فهل نحن، بعد هذا، بحاجةٍ إلى اشتراكي، تحت ذريعة التخطيط، ليأتي ويدمر بصورةٍ مستبدة ترتيباتنا الطوعية، فيضع نهايةً لتقسيم العمل، ويحل محل الجهود المنفصلة، الجهود التعاونية، ويُبطل تقدم الحضارة؟

لودفيغ فون ميزس

الاشتراكية والتدخل

لعل أفضل ما اشتهر به ميزس هو عرضه المدمر للاستحالة العملية للاشتراكية الحقيقية، التي يتم فيها إلغاء النقود والأسعار والأسواق. وقد وصف تلميذه، فريدرك هايك التأثير الذي أحدثه كتابه (الاشتراكية):

عندما ظهر كتاب (الاشتراكية) لأول مرة عام ١٩٢٢ كان له وقع عميق. وقد اعتُبر بشكل تدريجي، لكن جوهري، معبّراً عن نظرة الكثيرين من المثاليين الشباب الذين كانوا يعودون إلى دراساتهم الجامعية بعد الحرب العالمية الأولى. أعرف ذلك لأني كنت واحداً منهم... الاشتراكية وعدت بتحقيق آمالنا في عالم أكثر عقلانية وعدالة. ثم جاء هذا الكتاب، فتهشمت آمالنا.

بالرغم من نقد ميزس، واصل المفكرون الغربيون وحكام

الكتلة الشرقية لمدة سبعين عاماً أخرى محاولة إنجاح الاشتراكية. ولو كان هذا الكتاب الذي بين يدي القارئ قد تم نشره قبل سقوط جدار برلين، فربما كان سيحتوي على مقتطفات من كتاب (الاشتراكية). لكن حيث إن الاشتراكية قد فقدت صدقيتها في كل مكان خارج القاعات المعزولة للأكاديميا، فقد أصبح من الأنسب التركيز على إحدى الطروحات الأخرى لميزس: تحليله للتدخل في السوق. يبيّن ميزس في سلسلة من الكتب والمقالات تمتد من كتابه (نظرية النقود والائتمان) الصادر عام ١٩١٢ حتى كتاب (نقد التدخل) الذي صدر عام ١٩٧٧ بعد وفاته، أن محاولات الحكومة للتدخل في عملية السوق لتحقيق نتائج مرغوبة تخلق دائماً تشوهات تؤدي إلى المطالبة بمزيد من التدخل. وقد ركز خاصة على ضوابط الأسعار، لكن بوسعنا أن نرى العملية نفسها في مجالات ضبط الإيجارات، وتخصيص الأراضي والتأمين الصحي. هذه المقتطفات من كتابه (الليبرالية) الصادر عام ١٩٢٧ وهو مقدمة موجزة للنظرية السياسية والاقتصادية الليبرالية. وينبغي ملاحظة رأيه في أن «مشاريع الدولة... في ألمانيا وفي روسيا» لا تشكل اشتراكية حقيقية، يعكس حقيقة أنه كان يكتب أيام نظرية لينين عن السياسة الاقتصادية الجديدة، مباشرة قبل عمليات التأميم الجارفة التي بدأت عام ١٩٢٨.

الاستحالة العملية للاشتراكية

ينظر الناس إلى الاشتراكية ويرونها غير عملية لأنهم يعتقدون أنهم ـ الناس ـ يفتقرون إلى الصفات الأخلاقية التي تتطلبها المجتمعات الاشتراكية. والخشية هي أنه في النظام الاشتراكي، معظم الناس لن يقبلوا على أداء واجباتهم الملقاة على عواتقهم، بالحماسة ذاتها التي يبدونها وهم يؤدون عملهم اليومي في نظام قائم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. في المجتمع الرأسمالي، يعرف كل فرد أن ثمار عمله هي له ليستمتع بها، وأن دخله يزيد أو ينقص تبعاً لإنتاجه زيادة أو نقصاناً.

أما في المجتمع الاشتراكي، فإن كل فرد يعتقد بأن الاعتماد أقل على كفاءة عمله، ذلك لأن جزءاً محدداً من مجموع الإنتاج سيكون نصيبه في جميع الأحوال، وأن تلك النسبة لا يمكن أن تنقص نقصاً ذا بال، نتيجة الكسل الذي يبديه أي فرد. فإذا ما أصبح مثل هذا التفكير عاماً، وهو ما نخشاه، فإن إنتاجية العمل في مجتمع اشتراكي سوف تهبط هبوطاً كبيراً.

إن الاعتراض الذي أُبدي على الآن الاشتراكية سليم كلياً، لكنه لا يصل إلى قلب الموضوع. فلو كان ممكناً في مجتمع اشتراكي التيقن من إنتاج كل عامل فردي، بالدقة نفسها التي يتم بها قياس إنتاجية العامل في النظام الرأسمالي، فإن جدوى وعملية الاشتراكية لا تكون معتمدة على حسن نوايا الأفراد. فسوف يكون المجتمع في وضع، على الأقل ضمن حدود معينة، في تقرير الحصة من الإنتاج العام التي سوف تخصص لكل عام، على أساس مدى مساهمته في الإنتاج. إن الذي يجعل الاشتراكية غير عملية، هو بالذات حقيقة أن مثل ذلك الحساب أمر مستحيل في مجتمع اشتراكي.

في النظام الرأسمالي، فإن حساب الربحية يشكل هادياً يبيّن للفرد ما إذا كان المشروع الذي يديره، في ظروف معينة، جدير بأن يظل قائماً أم لا، وهل يعمل بأكثر الأساليب كفاءة أم لا، وعلى الأقل بالنسبة لتكلفة عناصر الإنتاج. فإذا تبينت عدم ربحية أي مشروع، فإن ذلك يعني أن المواد الخام، والبضائع نصف المصنعة، والعمالة التي يحتاج إليها لإنجازها، ستستخدم في مشاريع أخرى لهدف، هو في نظر المستهلكين، أكثر أهمية وأكثر ضرورة، أو إذا كان الهدف ذاته، فبكلفة أقل، أي بإنفاق أقل في رأس المال والعمالة. فعندما، وعلى سبيل المثال، أصبحت الحياكة اليدوية غير مربحة، كان ذلك إيذاناً بأن رأس المال والعمالة المستخدمين في الحياكة الآلية أكثر إنتاجاً، وأنه تبعاً لذلك، أصبح غير ذي جدوى اقتصادية التمسك بوسيلة إنتاج تكون فيها إنتاجية رأس المال ذاته والعمالة نفسها أقل مردودية.

فإذا جرى التخطيط لإقامة أي مشروع، فإن بالإمكان إجراء حساب مسبق في ما إذا كان من الممكن جعله مربحاً، وكيف. وإذا أراد إنسان، على سبيل المثال، بناء سكة حديدية، فإن باستطاعته، عن طريق حساب عدد المسافرين المتوقع، وقدرتهم على دفع رسوم النقل، وحساب ما إذا كان مجدياً أم لا استثمار رأس المال والعمالة في مثل هذا المشروع. فإذا دلت نتائج ذلك الحساب إلى أن مشروع سكة الحديد المقترح لا يعد بتحقيق ربح، فإن ذلك يكون كناية عن القول بأن هنالك استخداماً آخر أكثر إلحاحاً من حيث رأس المال والعمالة، من مشروع بناء سكة الحديد؛ العالم، ربما، لم يصبح من الثروة بحيث يتمكن من القيام بتلك النفقات لكن ليس فقط عندما يثار السؤال عما إذا يتوجب أم لا الشروع في المشروع أصلاً، أن يكون لعملية حساب القيمة والربحية دور حاسم؛ إنها

تسيطر على كل خطوة يخطوها رجل الأعمال في إدارة أعماله ومشاريعه.

الحسابات الاقتصادية الرأسمالية، والتي وحدها تجعل الإنتاج العقلاني ممكناً، تستند إلى الحسابات المالية. فقط بسبب أن أسعار جميع البضائع والخدمات في السوق يمكن التعبير عنها بمعدلات نقدية، يصبح ممكناً لرجال الأعمال وعلى الرغم من تعدد بضائعهم ونشاطاتهم، الإقدام على حسابات تشتمل على وحدات قياسية متناسقة وموحدة.

في المجتمع الاشتراكي، حيث جميع وسائل الإنتاج مملوكة من المجتمع، وحيث نتيجة لذلك، لا سوق ولا تبادل للبضائع المنتجة والخدمات، سوف لن تكون هنالك أية أسعار نقدية للبضائع والخدمات ذات القيمة الأعلى. مثل هذا النظام الاجتماعي يصبح بالضرورة، فاقداً لوسائل الإدارة العقلانية لمشروعات الأعمال، عن طريق الحسابات الاقتصادية. إذ لا يمكن إجراء أي حساب اقتصادي في غياب قياس مشترك يمكن أن تُقيّم به جميع البضائع والخدمات المتنوعة. وفي وجه المشاكل العادية التي تنشأ كل يوم والتي تواجه إدارة الاقتصاد، يقف المجتمع الاشتراكي عاجزاً، ذلك لأنه يفتقر إلى أية وسيلة ممكنة لحفظ حساباته.

دعونا نبحث في قضية سهلة تماماً. لإنشاء سكة حديدية من (أ) إلى (ب)، يمكن تصور عدة مسارب، ولنفترض أن جبلاً يقف بين (أ) و(ب). يمكن أن تمر السكة الحديدية فوق الجبل، حول الجبل أو عبر نفق يُحفر تحت الجبل. في مجتمع رأسمالي، من السهولة بمكان احتساب أي من هذه الخطوط المحتملة هو الأكثر ربحية وفائدة.

يمكن التأكد من النفقات التي تترتب على إنشاء كل من المسالك الثلاثة، والفروق الناشئة عن نفقات تشغيل كل منها، في ضوء حجم السير على كل منها. من تلك الكميات والمعلومات يمكن أن يتقرر بكل سهولة أي مسار من تلك المسارات هو الأكثر ربحية وجدوى. المجتمع الاشتراكي لا يستطيع إجراء مثل تلك الحسابات. ذلك أنه لن يكون في مقدوره بلورة قياس موحد لحساب جميع الكميات وأنماط البضائع والخدمات التي يجب أخذها في الحسبان. في وجه قضايا يومية عادية تواجه إدارة الاقتصاد، يقف المجتمع الاشتراكي عاجزاً عن حلها، ذلك لافتقاره لأية وسيلة لأداء الحسابات.

إن الرخاء الذي جعل ممكناً ذلك التكاثر الهائل من البشر، والذي زاد أضعافاً مضاعفة عما كان قائماً في فترة ما قبل الرأسمالية، يعود كلية وحصراً إلى النظام الرأسمالي ووسيلته في إنشاء شبكة طويلة من الإنتاج، والتي تحتاج بالضرورة إلى ضبط الحسابات. هذا مستحيل في النظام الاشتراكي. لقد حاول الكتّاب الاشتراكيون عبثاً التدليل على كيفية وإمكانية الاستمرار في العمل دونما حاجة إلى حسابات للأموال والأسعار. جميع جهودهم في هذا المجال كان نصيبها الفشل.

هكذا فإن قيادة المجتمع الاشتراكي تجد نفسها أمام معضلة لا تستطيع حلها. إنها لن تستطيع أن تقرر أياً من الإجراءات التي يمكن اتباعها هي الأجدى والأعقل. الفوضى التي سوف تحل في الاقتصاد سوف تؤدي سريعاً وحتماً إلى فقر عام، والعودة إلى الأحوال البدائية التي عاشها أجدادنا في الماضي.

النظرية الاشتراكية المثالية، إذا ما أخذت إلى نهايتها المنطقية سوف

تؤدي إلى نظام اجتماعي تكون فيه جميع وسائل الإنتاج ملكاً للشعب بمجموعه. يكون الإنتاج كلياً في أيدي الحكومة، وهي مركز القوة في المجتمع. إنها وحدها سوف تقرر ماذا يجب أن ينتج وكيف، والكيفية التي يتم بموجبها توزيع البضائع الاستهلاكية التي تم إنتاجها. لن يكون مهماً أن نتصور مثل هذا الوضع الاشتراكي ديموقراطياً أو غير ديموقراطي. وحتى الدولة الاشتراكية الديموقراطية سوف تكون بالضرورة بيروقراطية ضيقة التنظيم، يكون فيها كل إنسان، ما عدا قمة المسؤولين، وعلى الرغم من أنه سوف يتاح له أن يدلي بصوته كناخب، وأن يكون قد اشترك بشكل أو بآخر في صوغ التعليمات التي تصدر عن السلطة المركزية، سوف يكون في المركز المتدني لمدير عليه أن ينفذ طوعاً التعليمات التي تصدرها القيادة المركزية.

إن دولة اشتراكية من هذا النوع لا تقارن بمشاريع الدولة، بغض النظر عن ضخامة حجمها، والتي رأيناها تنشأ وتتطور في العقود الأخيرة في أوروبا، وبالأخص في ألمانيا وروسيا. الأخيرة تشهد انتعاشاً، جنباً إلى جنب مع الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. إنها تدخل في صفقات تجارية مع مؤسسات يملكها ويديرها أصحاب رؤوس الأموال، وهي تتلقى قوة دفع وتشجيعاً من تلك المؤسسات، التي تفعّل مشاريعها وتكسبها القوة. السكك الحديدية التي تملكها الدولة، مثلاً، تتلقى من مزوديها صانعي القاطرات، والعربات وتركيبات الإشارات وغيرها من المعدات، وتدير تلك المعاملات بجهاز أثبت نجاعته في أمكنة أخرى، في حسن إدارة السكك الحديدية المملوكة للأفراد. وهكذا، فإنها تتلقى الحوافز لخلق مبادرات إبداعية تمكنها من مسايرة التقدم التكنولوجي، وفي أساليب إدارة الأعمال التي تجري حولها.

يعلم الجميع أن المشاريع التي تدار من قبل الدولة والبلديات، قد كان نصيبها الفشل، على اعتبار أنها كانت مكلفة وتفتقر إلى الكفاءة، وكان يجب رفدها بالمعونات التي تقدمها أموال دافعي الضرائب للبقاء على قيد الحياة. بطبيعة الحال، وحيث تمثل خدمة عامة مركزاً احتكارياً ـ كما هي الحال بشكل عام بخدمات النقل التي تديرها البلديات والإنارة الكهربائية ومحطات توليد الكهرباء ـ فإن النتائج السيئة الناجمة عن عدم الكفاءة، لا تظهر دائماً في شكل إخفاق مالي واضح. ففي ظروف معينة، يمكن إخفاء ذلك الفشل عن طريق الفرصة المتاحة أمام من يملك الاحتكار، لرفع أسعار بضاعته وخدمته إلى درجة كافية تمكّن تلك الفعاليات، وعلى الرغم من إداراتها غير الاقتصادية، من أن تظل رابحة.

إن الإنتاجية المنخفضة لوسيلة الإنتاج الاشتراكية، إنما تظهر نفسها هنا بشكل مختلف، كذلك ليس من السهل تحديدها بوضوح. بيد أن الإخفاق يظل هو ذاته في جميع الأحوال. لكن، لا تقدم لنا أية تجربة من تجارب الإدارة الاشتراكية للمشروعات أية أسس نستطيع أن نحكم بموجبها على نجاعة المثالية الاشتراكية، النابعة من التملك الجماعي لأدوات الإنتاج، في حالة تطبيقها.

ففي مجتمع الاشتراكية المستقبلي، والذي لن يترك أية فسحة مهما كان حجمها للنشاطات الفردية الحرة، لتعمل جنباً إلى جنب مع تلك الفعاليات التي تديرها وتسيطر عليها الدولة، فإن مجلس التخطيط المركزي سوف يكون فاقداً كلياً لأية أداة من أدوات القياس للاقتصاد الكلي، والتي توفرها عوامل السوق وأسعار السوق في الأنظمة الحرة. ففي السوق، حيث ترسل جميع البضائع والخدمات لكي يتاجر بها ويتم تحديد قيم مبادلتها، بشكل أسعار

نقدية، يمكن تحديد الأسعار لكل ما يباع ويشترى. في نظام مجتمع قائم على الملكية الفردية، يمكن اللجوء إلى الحسابات المالية، للتعرف إلى جميع النشاطات الاقتصادية. الإنتاجية الاجتماعية لكل معاملة اقتصادية، يمكن تقديرها بوسائل مسك الدفاتر الحسابية وكلفة الإنتاج. ويبقى أن نبين أن المشاريع العامة غير قادرة على الاستفادة من حساب الكُلف بمثل الفاعلية التي تجريها مشاريع القطاع الخاص... هذا هو الاعتراض الأساسي الذي يقدمه رجال الاقتصاد، ضد إمكانية قيام مجتمع اشتراكي. إن عليها أن تجاوز فكرة تقسيم الأعمال الذي يتمثل في تعاون جميع رجال الأعمال، وملاّك الأراضي والعمال، منتجين ومستهلكين، في بلورة أسعار السوق. لكن بدون ذلك، منطقياً، فإن إمكانية الحساب الاقتصادي تصبح معدومة.

التدخل

المثالية الاشتراكية بدأت الآن بفقدان المزيد والمزيد من مؤيديها. إن التحقيقات الاقتصادية والاجتماعية الثاقبة لقضايا الاشتراكية، والتي كشفت النقاب عن كونها غير عملية، لم تكن بلا تأثير؛ كذلك الإخفاقات التي صاحبت التجارب الاقتصادية في كل مكان، قد أحبطت حتى أكثر المتحمسين لها. شيئاً فشيئاً، أصبح الناس مرة أخرى يدركون أن المجتمع لا يستطيع أن يستغني عن الملكية الخاصة. ومع ذلك، فإن الانتقادات المعادية التي خضعت لها الملكية الفردية لوسائل الإنتاج على امتداد العقود، قد تركت وراءها مشاعر قوية معادية للنظام الرأسمالي، بحيث إنه، مع معرفتهم بقصور الاشتراكية وعدم فاعليتها من الناحية العملية، فإن الناس ما زالوا يُحجمون عن الاعتراف صراحة وعلناً بأن عليهم الرجوع إلى الآراء

الليبرالية، في ما يتعلق بموضوع الملكية.

بالتأكيد، هنالك اعتراف حالياً بأن الاشتراكية والملكية الجماعية لأدوات الإنتاج هما غير عمليين. لكن من الناحية الأخرى، يجري التأكيد على أن الملكية الفردية غير المقيدة لوسائل الإنتاج هي أيضاً شر. لذا فإن الناس يريدون خلق طريق ثالثة، شكلاً من أشكال المجتمع يقف في منتصف الطريق بين الملكية الفردية لوسائل الإنتاج من ناحية، والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج من ناحية أخرى. بهذه الوسيلة، يُسمح ببقاء الملكية الفردية، بيد أن الوسائل التي يتم بواسطتها استخدام وسائل الإنتاج من جانب رجال الأعمال، وأصحاب رأس المال وملاك الأراضي، تكون خاضعة للتنظيم والمراقبة والإرشاد، وتسيطر عليها القوانين التي تسنها الأنظمة المستبدة. بهذه الطريقة، يستطيع المرء أن يكوّن تصوراً ذهنياً لسوق منظم، لرأسمالية محاطة بأنظمة مستبدة، لملكية فردية مجردة من العناصر التي تعدّ ضارة نتيجة تدخل السلطات.

يستطيع الإنسان أن يكتسب نظرة في معنى هذا النظام وطبيعته، عن طريق النظر في عدد من الأمثلة المتعلقة بنتائج التدخل الحكومي. إن التدخل المهم الذي علينا أن نتعامل معه يهدف إلى تحديد أسعار البضائع والخدمات على مستوى يختلف عما يمكن أن يكون عليه لو كان للسوق غير المقيد أن يحدده.

في حالة الأسعار التي تتحدد نتيجة تفاعلات السوق غير المقيدة، أو التي يمكن أن تتحدد في غياب التدخل من جانب السلطات، فإن تكاليف الإنتاج تغطيها مداخيل المشروع. فإذا قررت الحكومة سعراً أقل، فإن الإيرادات من المشروع تصبح أقل من النفقات. التجار

وأصحاب الصناعات في تلك الحالة سوف يسحبون بضائعهم من السوق ـ ما لم يؤد حفظها إلى تلفها السريع ـ على أمل بيعها في أوقات مؤاتية أكثر، ربما على توقع بأن الحكومة سوف تلغي قرارها المشار إليه. فإذا أرادت السلطات ألّا تختفي البضائع من السوق اختفاء تاماً نتيجة لتدخلها، يتوجب عليها ألاّ تكتفي بتحديد الأسعار؛ بل عليها في الوقت ذاته أن تقرر أن جميع الكميات المتوفرة لدى التجار والصنّاع يجب أن تباع بالسعر المقرر.

لكن، حتى هذا لن يكون كافياً. فعلى مستوى السعر الذي تقرره السوق الحرة، تتلاقى خطوط العرض والطلب. لكن، وبما أن الحكومة قد أمرت بأسعار أقل، فإن الطلب سوف يزداد بينما العرض على ما هو عليه. كميات البضائع المعروضة لن تكون كافية لتلبية رغبات جميع الذين يرغبون في الشراء، وفق الأسعار المحددة. جزء من الطلب سوف يظل بلا استجابة.

آلية السوق، والتي في الأحوال العادية تتجه نحو معادلة العرض والطلب عن طريق تقلبات الأسعار، سوف تتعطل. الناس الذين كانوا مستعدين لدفع السعر الذي قررته السلطات، سوف يتركون السوق وأيديهم فارغة. أولئك الذين كانوا يقفون في الصفوف الأولى، أو الذين استطاعوا نتيجة علاقات شخصية مع البائعين استغلالها لصالحهم قد أخذوا الكميات المتوفرة كلها. أما الآخرون فلن يكون لهم نصيب في شيء. فإذا أرادت الحكومة تفادي نتيجة تدخلها، وهو ما يتعارض مع نواياها، يجب عليها إضافة «التقنين» لتحديد الأسعار والبيع الجبري؛ نظام حكومي يجب أن يقرر كم هي الكمية التي يمكن توريدها لكل فرد تقدم بطلبها، وبأي سعر.

لكن، في اللحظة التي تنتهي فيها كميات البضائع المتاحة عند تدخل الحكومة، فإن مشكلة أكثر صعوبة بما لا يقارن سوف تنشأ. ما دام الإنتاج لم يعد مربحاً، إذا بيعت البضاعة بالأسعار التي تقررها الحكومة، فإن المنتجين سوف يقللون كميات الإنتاج، أو حتى وقفه كلياً. فإذا أرادت الحكومة مواصلة الإنتاج، فإن عليها إجبار المنتجين على الإنتاج، ولتحقيق هذه الغاية، يجب عليها تحديد أسعار المواد الخام والبضائع نصف المصنعة وأجور العمال. غير أن أوامر الحكومة في هذا الموضوع لا يمكن أن تنحصر بفرع أو أكثر من فروع الإنتاج التي ترغب الحكومة في تنظيمها، على اعتبار أن إنتاجها له أهمية خاصة. يجب أن تشمل التعليمات جميع فروع الإنتاج. يجب على الحكومة تحديد أسعار جميع السلع وجميع الأجور. وباختصار، يترتب على الحكومة توسيع رقابتها على تصرفات جميع رجال الأعمال، وأصحاب رأس المال وملاك الأراضي والعمال. فإذا تركت بعض الفروع حرة، فإن رأس المال والعمالة سوف ينسابان إليها، وتفشل الحكومة حينئذٍ في تحقيق الأهداف التي كانت تتوخاها، من قرارها الأصلي الأول في التدخل.

بيد أن هدف السلطات هو الإنتاج الوفير في ذلك الفرع من الصناعة بالذات، والذي، نتيجة لما تعلقه عليه من أهمية، قد استُفرد لغرض قيود تنظيمية عليه. لقد كانت النتيجة مخالفة تماماً لما توخته الحكومة، حيث إن تدخل الحكومة أدّى إلى تدهور هذا الفرع من الإنتاج.

واضح كل الوضوح أن محاولة الحكومة التدخل في النظام الاقتصادي القائم على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج قد أدى إلى عكس النتائج التي كانت الحكومة تتوخاها من تدخلها. إنه، ومن وجهة

نظر واضعيها، ليس فقط إجراء فاشلاً، بل هو أيضاً معاكس للهدف الذي أرادته الحكومة من تدخلها، لأنه ضاعف مضاعفة هائلة من «الشر» ذاته الذي أرادت مكافحته. قبل وضع التشريع بمراقبة الأسعار، كانت السلعة في نظر الحكومة مرتفعة الثمن؛ والآن، نتيجة لتدخلها، اختفت السلعة من الأسواق. إن هذه ليست النتيجة التي توختها الحكومة، والتي أرادت أن تجعل تلك السلعة متاحة للمستهلكين بسعر أقل. وعلى العكس من ذلك: من وجهة نظرها نفسها، فإن اختفاء السلعة، واستحالة توفيرها، لا بد من أن تبدو الأكثر شراً. وبهذا المعنى، يستطيع المرء أن يقول بأن تدخل السلطات كان إجراء فاشلاً ومعاكساً للهدف الذي استهدفته الحكومة. كذلك من الواضح أن سياسة اقتصادية تحاول العمل بمثل هذه الوسائل من التدخل هي أمر عبثي وغير عملي ويخالف المنطق الاقتصادي.

فإذا لم تقم الحكومة بإصلاح ذلك الخلل، عن طريق الامتناع عن التدخل أي، إلغاء مراقبة الأسعار، عندها يجب عليها أن تُتبع الخطوة الأولى بخطوة أخرى. فمع منع طلب سعر أعلى من السعر الذي حددته الحكومة، ليس عليها فقط أن تضيف إجراءات لفرض بيع إجباري لجميع المخزون من السلعة المراقبة، بموجب نظام تقنين إجباري، بل فرض سقف سعري على سلع أغلى ثمناً، ورقابة على أجور العمال، وفي نهاية الأمر العمل الإجباري لمديري الأعمال والعمال. ومثل تلك الأنظمة، لا يمكن حصرها في فرع أو عدة فروع إنتاجية، بل يجب أن تشملها جميعها. ليس هنالك، بكل بساطة، أي خيار غير هذا الخيار: إما الامتناع عن التدخل في تعاملات السوق الحرة أو توكيل الحكومة بكل أوجه إدارة الإنتاج والتوزيع. إما الرأسمالية، وإما الاشتراكية. ولا بكل طريق وسطي.

إن آلية سلسلة الإجراءات التي ذكرتها آنفاً، معروفة تماماً لجميع من عاصروا وشاهدوا محاولات الحكومات إبان الحرب، وإبان فترات التضخم، لتحديد الأسعار بالأوامر الحكومية. كل واحد يعرف الآن أن مراقبة الأسعار من جانب الحكومة، لم يكن لها من نتيجة سوى اختفاء السلع المراقبة من الأسواق. حيثما تلجأ الحكومة إلى تحديد الأسعار، فإن النتيجة تكون واحدة. فعندما تفرض الحكومة سقفاً على إيجارات السكن، فإن قطاع الإسكان يعاني نقصاً في الحال. في النمسا، أقدمت الحكومة الديموقراطية الاجتماعية على إلغاء إيجارات السكن تقريباً. كانت النتيجة أنه في مدينة فيينا، على سبيل المثال، وعلى الرغم من أن عدد سكان المدينة قد تناقص كثيراً منذ بداية الحرب العالمية، وأن البلدية قد أنشأت عدة آلاف من المنازل الجديدة، فإن آلافاً من سكان فيينا يجدون أنفسهم مفتقرين إلى السكن.

دعونا نأخذ مثلاً آخر: تحديد حد أدنى للأجور.

عندما تكون العلاقة بين صاحب العمل العمال حرة وغير مشوشة بأوامر تشريعية، أو بإجراءات عنيفة من جانب اتحادات العمال، فإن الأجور التي يدفعها كل صاحب عمل، لكل نوع من العمل، هي عالية بقدر زيادة القيمة التي تضاف إلى مواد الإنتاج. الأجور لا يمكن أن ترتفع أعلى من ذلك، لأنها إن تجاوزت ذلك، فإن صاحب العمل لا يعود باستطاعته تحقيق ربح، وبالتالي يضطر إلى وقف ذلك الخط الإنتاجي الذي لم يعد يعطيه أية فائدة. وفي الوقت ذاته، فإن أجور العمال بدورها لا يمكن أن تهبط إلى دون ذلك، لأن العمال في تلك الحالة سوف يتحولون إلى فروع أخرى من الصناعة، حيث ينالون مكاسب أعلى، وبحيث يضطر صاحب

المصنع الأول إلى وقف إنتاجه بسبب نقص في العمال.

هنالك إذاً في الاقتصاد على الدوام نسبة أجر يجد جميع العمال في كنفها العمل الذي يرغبون فيه، كذلك صاحب العمل الذي يُقبل على مشروع يراه مربحاً، سوف يجد العمال الذين يحتاج إليهم. هذه النسبة في الأجر تسمى عرفاً من جانب علماء الاقتصاد الأجر «الثابت» أو «الطبيعي». إنها ترتفع ـ إذا تساوت العوامل الأخرى ـ بتناقص عدد العمال؛ وتنقص ـ إذا تساوت العوامل الأخرى ـ بتناقص رأس المال اللازم للإنتاج. لكن، يجب في الوقت ذاته ملاحظة أنه ليس تعبيراً دقيقاً الحديث المجرد عن «الأجور» و«العمال». خدمات العمالة تختلف اختلافاً كبيراً في «الكم» و«الكيف» (محسوبة بالنسبة لكل وحدة زمنية)، وكذلك أيضاً أجور العمال.

إذا لم يكن الاقتصاد عرضة لتقلبات تخرجه من حالة السكون، فإن سوق العمل التي لا تعوقها تدخلات الحكومة أو الإجراءات القسرية التي تقدم عليها نقابات العمال، لن تعاني من أية بطالة. بيد أن الوضع الساكن للمجتمع، إنما هو مجرد تصور ذهني لنظرية اقتصادية، وهو أداة فكرية مناسبة في تفكيرنا، تمكننا بالمقارنة العكسية، من تكوين فكرة واضحة عن العمليات التي تأخذ مجراها فعلياً في المجتمع الذي يحيط بنا والذي نعيش فيه. الحياة، لحسن الحظ، لا تكون ساكنة أبداً. لا توقف في الاقتصاد، بل تغييرات دائمة، وحركة، ومبادرات، والظهور المستمر لما هو غير مسبوق. وبناء على ما تقدم، هنالك دائماً فروع إنتاج تتعرض للإغلاق، أو التقليص، بسبب نقصان الطلب على منتوجاتها، وفروع إنتاج أخرى تتوسع، أو حتى تدخل الإنتاج للمرة الأولى. لو نفكر فقط بالعقود

القليلة الماضية، فإننا نستطيع أن نعدّ عدداً كبيراً من الصناعات الجديدة التي نشأت ولم تكن قائمة ـ صناعة السيارات، صناعة الطائرات، صناعة السينما، صناعة الريون، صناعة الأغذية المعلبة، وصناعة إذاعات الراديو. هذه الصناعات الجديدة اليوم توظف ملايين العمال، بعضهم جاءوا من الزيادة السكانية، وبعضهم جاء من مصانع أخرى تعرضت للإغلاق، وحتى أكثر من ذلك، من تلك التي، نتيجة للتقدم التكنولوجي، أصبحت الآن تدير أعمالها بعدد أقل من العمال.

أحياناً، التغييرات التي تقع في العلاقات بين الفروع المختلفة للإنتاج تجري ببطء بحيث لا يضطر أي عامل إلى الانتقال إلى نمط جديد من العمل. الشباب الصغار فقط، المبتدئون في كسب معاشهم، سوف يدخلون بنسب أكبر الصناعات الجديدة أو الصناعات التي يجري توسيعها. لكن في النظام الرأسمالي، وبخطواته السريعة في تحسين نوعية الحياة الإنسانية، يتم التقدم بسرعة شديدة إلى درجة لا تعفي الأشخاص من ضرورة التأقلم معها. فقبل مائتي عام أو أكثر، عندما كان الشاب يتعلم صنعة ما، كان يستطيع الاعتماد على متابعة عمله في هذه المهنة طوال حياته، وبالطريقة التي تعلمها، وبدون الخشية من أن يتأثر سلباً من محافظته على تقليد مهنته. الأمور مختلفة اليوم. العامل أيضاً مضطر إلى التأقلم مع الظروف المتغيرة، وعليه أن يضيف إلى ما تعلمه، أو أن يبدأ التعلم من جديد. عليه أن يترك مجالات عمل لم تعد تحتاج إلى العدد نفسه من العمال، وأن يدخل في عمل جديد يكون قد بدأ لتوه، والذي يحتاج إلى عدد أكبر من العمال عما قبل. لكن حتى إذا ظل في وظيفته القديمة، فإن عليه أن يتعلم تقنيات جديدة، عندما تستدعي الظروف ذلك منه.

كل ذلك يؤثر في العامل على هيئة تغيرات في معدل الأجور. وإذا كان فرع من الاقتصاد يوظف عدداً كبيراً جداً من العمال، فإنه يسرح بعضهم، وهؤلاء المسرحون سوف لن يجدوا عملاً جديداً في أحد فروع الأعمال بسهولة. إن الضغط الموجه لسوق العمالة من العمال المسرحين سوف يؤدي إلى تقليل الأجور في هذا الفرع من الإنتاج. وهذا بدوره سوف يدع العامل يسعى للبحث عن وظيفة في هذه الفروع من الإنتاج التي تعمل على اجتذاب عمال جدد وبالتالي تكون مهيأة لأن تدفع لهم أجوراً أعلى.

مما سبق يتبين لنا بوضوح تام ما يجب عمله لتلبية رغبة العامل في الحصول على عمل بأجر أعلى. عموماً لا يمكن رفع الأجور إلى معدلاتها الطبيعية المعتادة في سوق غير خاضعة لتدخل الدولة أو لضغوط رسمية أو مؤسساتية، دون أن يصاحب ذلك الرفع في الأجور آثار جانبية بحيث تكون وبالضرورة غير مرغوبة بالنسبة للعامل. ويمكن رفع مستوى الأجور بالنسبة لقطاع صناعي مستقل بذاته أو في أحد البلدان على حدة إذا ما توفر تحقق منع انتقال من قطاع صناعي إلى آخر أو إذا ما وُجد قرار منع الهجرة الوافدة من بلدان أخرى. مثل هذا الرفع للأجور يتم على حساب العمال الذين يمنع انتقالهم من مصنع إلى آخر، أو لا يسمح بدخولهم لذلك البلد أصلاً. وأجورهم في حالة كهذه أقل من المستوى الذي كان يمكن أن تكون عليه لو لم يتم كبح حرية انتقالهم. وعليه فإن زيادة الأجور لإحدى المجموعات العمالية سيتم على حساب المجموعات الأخرى. إن سياسة إعاقة انتقال العمال هذه يمكن أن يستفيد منها العمال الذين يشتغلون في صناعات تعاني عجزاً نسبياً في العمالة أو يعيشون في بلدان لديها عجز في العمالة، لكن في صناعة ما أو في بلد لا تتحقق فيهما الحالة السابقة هنالك شيء

واحد يمكنه أن يرفع الأجور هو زيادة الإنتاجية العامة للعامل عن طريق زيادة رأس المال المتوفر أو من خلال تحسين المعالجات التقنية للإنتاج.

من جهة ثانية، إذا ما قامت الحكومة بتثبيت الحدود الدنيا للأجور في تشريعاتها بحيث تزيد عن مستوى المعاشات فإن أرباب الأعمال سوف يجدون أنفسهم في وضع لا يستطيعون معه مواصلة تسيير مؤسساتهم التي كانت تحقق أرباحاً عندما كانت مستويات الأجور في حدودها الدنيا. وعليه، فإنهم سوف يقلصون الإنتاج ويسرحون العمال. وبهذا نجد تأثير الزيادات المصطنعة في الأجور، ونعني بها تلك الزيادات التي تفرض على السوق من مؤثر خارجي، كالحكومة مثلاً، سيكون ازدياد البطالة في نهاية الأمر.

الآن، وبالطبع، لا محاولة جارية اليوم لتثبيت الحد الأدنى لمعدلات الأجور بفرض القانون وعلى نطاق واسع. لكن موقع القوة الذي أصبحت النقابات تحتله مكّنها من أن تصنع ذلك حتى في غياب أي تشريع إيجابي بهذا الصدد. إن حقيقة قيام العمال بإنشاء النقابات بهدف المساومة مع أرباب العمل لا تؤدي بالضرورة إلى إحداث اضطرابات في عمل السوق. وعلى الرغم من اكتساب العمال لحق الإضراب دون سابق إنذار ورفع درجة مطالبهم وشروطهم، فإن ذلك أيضاً لا يؤدي بمفرده إلى أي اضطرابات أخرى في سوق العمالة. ما يخلق وضعاً جديداً في سوق العمالة هو عنصر الإكراه أو القسر المتضمن في الإضرابات والعضوية الإجبارية التي تسود حالياً معظم البلدان الصناعية في أوروبا. وبما أن العمال المنخرطين في النقابات يرفضون تشغيل أحد غير عمال نقاباتهم، فإنهم يلجأون للعنف من خلال الإضرابات لمنع أولئك العمال غير

المنخرطين في نقاباتهم من الدخول لميدان العمل لأخذ مواقعهم، وكذلك المطالبات برفع الأجور التي ترفعها النقابات باسم العمال، يكون لها تماماً نفس قوة وتأثير تدخل الحكومات لتثبيت الحد الأدنى للأجور. ويجب على رب العمل، إذا كان لا يريد إغلاق مؤسسته برمتها، أن يذعن لمطالب النقابة: أن يرفع الأجور بحيث يكون حجم الإنتاج مقيداً، لأن الإنتاج الذي تكْلفته أكبر لا يمكن أن يجد سوقاً كافية لتصريفه مثلما يجد الإنتاج بتكلفة أقل. إن البطالة الناتجة من هذا المصدر تختلف كلياً في حدتها وديمومتها عن تلك البطالة الناجمة عن التغييرات دائمة الحدوث من حيث نوعية العمالة المطلوبة في السوق وطبيعتها. إذا كانت البطالة تعزى فقط إلى حقيقة تتمثل بوجود تطور دائم في التقدم الصناعي، فإنها لن تستطيع تغيير التناسب الكبير الحاصل ولا أن تعزى إلى طبيعة المؤسسة. إن المستخدمين الذين لن يعود لهم مكان للعمل في أحد فروع الإنتاج سوف يجدون بسهولة مكاناً آخر للعمل في فروع أخرى والتي ظهرت منذ وقت قريب أو تطورت وتوسعت بحيث تستوعب هذه العمالة. وعندما يتمتع العمال بحرية الحركة وكذلك حرية الانتقال من إنتاج لآخر بدون أية معوقات قانونية أو غيرها من الطبيعة ذاتها، فإن التعديل والتكيف للظروف المستجدة سوف يحدثان بسهولة وبسرعة، وبالنسبة للعمال الآخرين فإن رسم الخطط للمبادلات والمباشرة بها سوف يساهمان إلى حد كبير باتجاه تقليل هذا النمط من البطالة.

إلا أن البطالة الناجمة عن تدخل مؤسسات ذي طابع قسري في أداء سوق العمالة ليست بالظاهرة العابرة بحيث تظهر وتختفي باستمرار. إنها غير قابلة للعلاج ما دامت مسبباتها لا تزال قائمة، أي ما دامت التشريعات أو العنف الذي تمارسه نقابات العمال

تمنعان خفض الأجور، وكذلك بالضغوط التي يمارسها العاطلون من العمل في بحثهم عن عمل، إلى المستوى الذي قد يبلغونه في غياب وقوف الحكومة أو النقابات إلى جانبهم وبالتحديد إلى نسبة من يحصلون في النهاية على عمل من أولئك الباحثين عن عمل.

أما في ما يتعلق بموضوع الدعم الحالي أو الإعانات التي تقدمها الحكومة أو النقابات، فإن هذا الأمر يفاقم المشكلة. إذا كانت الحقائق المتضمنة في حالة البطالة ناجمة عن تغيرات فعالة (ديناميكية) في الاقتصاد، فإن إعانات البطالة يكون لها دور سلبي يتمثل في تأخير تكيف العمال مع الظروف الجديدة. إن العاطل من العمل الذي يتسلم المعونات لا يرى أن من الضروري له أن يبحث عن عمل جديد إذا لم يجد عملاً مماثلاً لعمله القديم، أو على الأقل، فهو يضيع وقتاً أطول قبل أن يفكر بالبحث عن عمل أو يقرر أن يقلل من الأجر الذي يطمح له مقابل العمل الذي يبحث عنه. وإذا ما بقيت الإعانات للعاطلين على مستواها المرتفع، فإنه يمكن الافتراض بأنه ما دامت جارية للعاطلين، فإن البطالة لا يمكن أن تختفي.

من ناحية أخرى، إذا كانت البطالة ناجمة عن الرفع المصطنع لمستويات الأجور بالتساوي مع التدخل المباشر للحكومة أو تغاضيها عن الممارسات القسرية من جانب نقابات العمال، فإن المسألة أو المعضلة المتبقية وراء ذلك هي تحمّل التكاليف الناجمة عن ذلك وعلى حساب العمال أو أرباب العمل. إن الدولة والحكومة والمجتمع لا يصنعون شيئاً سوى إلقاء تبعات ذلك على رب العمل أو العامل أو على كليهما. وإذا كانت الأعباء تقع على عاتق العمال، فإنهم في الحقيقة سيحرمون من ثمار الزيادات المصطنعة في الأجور التي تسلموها بل إن التكاليف الناجمة قد تثقل كاهلهم أكثر مما تستطيع

هذه الزيادات المصطنعة أن تقدمه لهم. وبمقدور رب العمل أن يتحمل أعباء إعانات البطالة إلى حد ما من خلال تحمله لضريبة تتناسب مع مجموع الأجور التي يدفعها. في هذه الحالة فإن التأمين ضد البطالة من خلال رفع تكاليف العمال يكون له نفس تأثير رفع الأجور فوق المستوى المثبت أو المستقر، والربحية أو المكسبية المتحققة من وراء تشغيل العمال سوف تقل، وكذلك فإن عدد العمال الذين لا يزال بالإمكان تشغيلهم بصورة مربحة سوف يقل بما لا يمكن تفاديه. وبذلك فإن البطالة ستنتشر أكثر في دوامة تتوسع باستمرار. وبذلك يمكن أيضاً تحفيز أرباب العمل على دفع تكاليف إعانات البطالة عن طريق تسديد ضرائب على أرباحهم أو رأسمالهم بغض النظر عن عدد العمال المستخدمين. لكن ذلك أيضاً يفضي إلى نشر البطالة بصورة أوسع، ذلك أنه عندما يُستهلك أو يتآكل رأس المال أو عندما يتباطأ تكوّن رأس المال الجديد، فإن ظروف توظيف العمال تصبح أقل ملاءمة.

من الواضح أنه لا فائدة من محاولة تقليل البطالة عن طريق استحداث وظائف أو مشاريع حكومية غير ذات جدوى ولا يفكر أحد بها علاجاً للبطالة. أما الموارد الضرورية لهذه المشاريع فيتم توفيرها من الضرائب أو الديون التي كان يمكن توظيفها في مشاريع أخرى. إن البطالة في قطاع ما من الصناعة يمكن بهذه الطريقة تقليلها لتزداد بالقدر نفسه في صناعة أخرى. ومن أي جهة حاولنا النظر إلى التدخل الخارجي، فإنه من الواضح أن هذا النظام (التدخل) يؤدي إلى نتائج (سلبية) لم يفكر بها أصحابها أو المدافعون عن وجهة النظر هذه، وحتى من وجهة نظرهم، سيبدو هذا الأمر في النهاية سياسة حمقاء وغير منطقية وتؤدي إلى الدمار الذاتي.

برتراند دي جوفينيل

سلطة إعادة التوزيع

نشأت الليبرتارية في البداية رداً على النظام القديم للمَلَكية، والدين الذي تسانده الدولة، والاحتكارات الاقتصادية. وما كاد ذلك العدو يختفي إلى حد كبير في الغرب حتى ظهر خصم جديد للحرية: وهو الاشتراكية. الآن، وقد منيت الاشتراكية بكامل أبهتها بهزيمة حاسمة في الغرب (جنباً إلى جنب مع الفاشية التي كانت أقصر عمراً)، فإن النظام البسيط للحرية الطبيعية يواجه تحدياً رئيسياً من جانب الديموقراطية الاجتماعية ودولة الرعاية الاجتماعية. في هذه المقتطفات من كتاب (أخلاقيات إعادة التوزيع) يفحص المفكر الفرنسي برتراند دي جوفينيل (١٩٠٣-١٩٨٧) أخلاقيات إعادة التوزيع الإكراهية للثروة والدخل. جوفينيل، خلافاً لمعظم نقاد دولة الرعاية الاجتماعية

يتجاهل المشاكل الاقتصادية أو مشاكل الحوافز ليركز تحليله على تأثير إعادة التوزيع على الحرية والثقافة. وهو يرى بشكل خاص أن معدلات الضرائب العالية على الأغنياء قد تقلل من قدرتهم على تمويل نشاطات ثقافية مما يؤدي إلى نشوء مطالبات بأن تدعم الحكومة الفنون وبالتالي لزيادة سيطرة الدولة على الثقافة.

تأثير إعادة التوزيع على المجتمع

لم يحاول أحد رسم الصورة التي قد تتشكل للمجتمع نتيجة لعمليات إعادةِ توزيعٍ متطرفة كتلك التي يدعو إليها منطقُ تعظيم درجة الرضى في المجتمع. حتى لو قبل المرء بمجتمعٍ متكافل، فسيبقى مجتمعاً يستثني أساليب حياة قادتنا في كل مجال، سواء كانوا رجال أعمال أو موظفين عامين أو فنانين أو مفكرين أو نقابيين.

لقد منعنا أنفسنا من التفكير في أي انخفاض لنشاط أي إنسان وأي خفض للإنتاج الكلي. لكن إعادة تخصيص الدخول من شأنه إدخال تحولات كبرى على النشاطات. سيزداد الطلب على بعض السلع والخدمات بينما سيقل الطلب أو يتلاشى بالنسبة لسلع وخدمات أخرى. ليس من الصعب على أولئك الاقتصاديين الذين تخصصوا في السلوك الاستهلاكي أن يحسبوا بصورة تقريبية كيف أن الطلب على سلع معينة سيرتفع ومدى تراجع الطلب على سلعٍ أخرى.

سيختفي عدد من النشاطات الحالية في مجتمعنا لعدم وجود

مشترين، وبذلك ستتم إعادة النظر في مقولة ويكستيد «التوجيه الخاطئ للنشاطات الإنتاجية». لقد أكد ذلك الاقتصادي الكبير باقتناع عميق أن التفاوت في الدخول يشوه تخصيص الموارد الإنتاجية؛ فالجهود في اقتصادِ سوقٍ حر يتم توجيهها إلى النقطة التي يتحقق فيها أعلى مردود، وبذلك يمكن للأغنياء توجيه جهود كهذه بعيداً عن تلبية الحاجات الضرورية للفقراء لتلبية نزوات الأغنياء. الدخولُ الكبيرة، إذا جاز التعبير، هي قوى جاذبة للجهود بعيداً عن أفضل استخدامٍ لها. وفي مجتمعنا الذي جرى إصلاحه، ستزول هذه الشرور.

أنا أحد الناس الذين يرون، دون إحساس بالخيبة، اختفاء العديد من النشاطات التي تخدم الأغنياء، لكن ليس هناك أحد بالتأكيد سيقبل بسرور اختفاء جميع النشاطات التي تجد لها سوقاً لدى الطبقات التي تزيد الدخول الصافية فيها على ٥٠٠ جنيه إسترليني. سيتوقف إنتاج جميع السلع المصنفة درجةً أولى، وستفقد المهارات الضرورية لإنتاج ذلك النوع من السلع ويخشوشن الذوق الذي كانت قد شكلته تلك المهارات. سيتأثرُ إنتاج السلع الفنية والفكرية أولاً وقبل كل شيء. من الذي سيستطيع شراء لوحة؟ من سيستطيع حتى شراء كتبٍ عدا تلك المطبوعة على ورق رخيص؟

هل نستطيع ترويض أنفسنا على الخسارة التي ستتكبدها الحضارة إذا لم يعد بوسع النشاطات الفكرية والفنية أن تجد لها سوقاً؟ سوف يتعين علينا ذلك إذا كنا نحسب بمنطق السعادة. إذا كان مبلغ ٢٠٠٠ جنيه التي ينفقها حالياً ٢٠٠٠ مشترٍ لقطعة أصلية من البحث التاريخي أو الفلسفي سينفقها بعد الآن ٤٢,٠٠٠

مشترٍ للكتب ذات الشلن للكتاب الواحد، فإن الرضى الكلي سيتعزز على الأرجح. هناك إذن كسبٌ للمجتمع حسب هذا الأسلوب في التفكير الذي يمثل المجتمع بصفة كياناً إجمالياً لمستهلكين مستقلين. حساباتُ السعادة، التي تحسب وحدات الرضى المتاحة للأفراد، لا يمكنها أن تُدخِل في حساباتها الخسارة التي ينطوي عليها قمع قطعة البحث ــ وهي، بالمناسبة، حقيقة تكشف الافتراضات الفردية المتطرفة لوجهةِ نظرٍ توصف عادة بأنها اشتراكية.

الواقع، وبالرغم من أن هذا يترتب عليه عدم اتساق فكري، فإن أشد الناس حماسة لإعادة توزيع الدخول حساسون جداً للخسارة الثقافية التي تنجم عن ذلك. وهم يقدمون لنا عاملاً منعشاً قوياً. صحيحٌ أن الأفراد لن يكونوا قادرين على تكوين مكتبات خاصة؛ لكن سيكون هناك مكتبات عامة أكبر وأفضل وذات أعداد متزايدة. صحيحٌ أن منتج الكتاب لن يكون معتمداً على مشترين أفراد؛ لكن المؤلف سيتلقى منحة عامة، وهكذا. كلُّ المدافعين عن إعادة التوزيع على نطاق واسع يقرنونها بأكثر الإجراءات سخاء عن طريق دعم الدولة لمجمل الهياكل التحتية للنشاطات الثقافية. هذا يقتضي إبداء ملاحظتين. سنبدأ أولاً بإجراءات المكافأة ثم بمدى أهميتها.

التوسع في إعادة التوزيع تعني توسعاً في سلطة الدولة

تبين لنا أنه عند التأكيد على خسارة رأس المال المخصص للاستثمار الذي سينجم عن إعادة توزيع الدخول، فإن الإجراء المقابل الضروري المتمثل في خفض شرائح الدخول العليا كان تحولاً من

جانب الدولة عن هذه الدخول يساوي أو يكاد يساوي القيمة التي اعتادت هذه الدخول ضَخَّها في الاستثمار؛ والافتراض الذي يترتب على ذلك منطقياً هو أن الدولة ستتولى بعد ذلك عملية الاستثمار: وظيفة كبيرة، مسؤولية كبيرة، وسلطة كبيرة.

ونجد الآن أننا عندما نجعل من المستحيل على الأفراد دعم النشاطات الثقافية من دخولهم المتضائلة، فإننا نكون قد طورنا وظيفة جديدة كبيرة وسلطة جديدة كبيرة للدولة.

يترتب على ذلك أن تقوم الدولة بعد ذلك بتمويل الاستثمارات، وبالتالي اختيارها، وأن تموِّلَ النشاطات الثقافية، ويتوجب عليها بعد ذلك اختيار النشاطات التي ستمولها. وحيث إنه لن يتبقى بعد ذلك مشترون أفراد للكتب أو اللوحات أو الأعمال الإبداعية الأخرى، فسيتوجب على الدولة دعم الآداب والفنون إما عن طريق الشراء أو تقديم منافع للمنتجين أو بكلتا الطريقتين.

هذه أفكار تبعث على القلق. إلا أنه بإمكاننا الحكم على مدى السرعة التي يمكن لهذه القدرة للدولة أن تتابع بها إجراءات إعادة التوزيع عن طريق التقدم الكبير الذي تحقق نحو قدرة كهذه بعد إعادةِ توزيعٍ محدودة.

القيم والرضى

لكن حقيقة أن مؤيدي إعادة التوزيع متلهفون لأن يصلحوا، عن طريق الإنفاق الحكومي، تراجع النشاطات الأعلى الذي سينشأ عن طريق إعادة التوزيع هي بحد ذاتها مسألةٌ مهمة للغاية. هم يريدون الحيلولة دون تراجع القيم. هل هذا معقول؟ لقد كان من المفترض،

في كل عملية المحاججة الهادفة إلى تبرير إعادة التوزيع من ناحية منطقية، أن الرضى الفردي سيتعاظم وأن تعظيم مجمل رضى الأفراد هو هدف يجب السعي إليه. وقد كان مسلّماً به لأغراض الجدل أن مجمل الرضى الفردي سيتعاظم عندما يتم تحقيق المساواة في الدخول. لكن في ظروف مساواة الدخول هذه، إذا كانت هي الأفضل، ألا يجب أن تكون قيم السوق التي تحددت من قبل المشترين والتخصيص الناتج للموارد، حسب هذه النظرية، هي الأفضل والأكثر قبولاً؟ ألا يشكل استئناف إنتاج المواد غير المطلوبة حالياً تناقضاً مباشراً لمجمل هذا المنطق في التفكير؟

يفترض أننا قد وصلنا الآن، عن طريق عمليتين لإعادة التوزيع، إلى حالة الرعاية الاجتماعية القصوى، حيث مجموع الرضى الفردي قد وصل إلى حده الأقصى. أليس من غير المنطق مباشرة الابتعاد عن هذه الحالة؟

من المؤكد أننا عندما نحقق توزيعاً للدخول يقال بأنه يحقق مجموع الرضى فإنه يتوجب علينا جعل هذا التوزيع للدخول يفرض تأثيره على تخصيص الموارد والنشاطات الإنتاجية، إذ لا معنى لتوزيع الدخول إلا عن طريق هذا التعديل. وعندما يتم تخصيص الموارد بهذه الطريقة يجب علينا ألا نتدخل في التصرف بها، لأننا إن فعلنا ذلك فسوف نقلل بطبيعة الحال من مجموع الرضى. تبعاً لذلك، فإن من دواعي عدم الاتساق، بل ومن الفظاظة، التدخل في دعم الدولة لنشاطات ثقافية كهذه باعتبار أنها لا تجد لها سوقاً. الذين يصححون تلقائياً برامجهم لإعادة التوزيع ببرامج دعم كهذه إنما ينكرون في الواقع أن التخصيص المثالي للموارد والنشاطات هو ذلك الذي يزيد كمية الرضى إلى الحد الأقصى.

لكن من الواضح أن هذا الإنكار يؤدي إلى سقوط مجمل عملية الاستنتاجات التي تبرر إعادة التوزيع. إذا قلنا بأنه، بالرغم من أن الناس سيكونون أكثر رضىً حينما ينفقون مبلغاً معيناً على احتياجاتٍ هم أكثر وعياً بها، فإننا نحرمهم من هذا الرضى لدعم رسامٍ ما، فمن الواضح أننا نفقد الحق في المحاججة بأن دخْل جيمس مثلاً يجب أن يذهب إلى الجمهور العام لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة الرضى. ربما كان جيمس من الداعمين لذلك الرسام أصلاً. ليس بوسعنا قبول معيار تعظيم حجم الرضى عندما ندمر الدخول الخاصة ثم نرفضه عندما نخطط لإنفاق الدولة.

الإعتراف بأن تعظيم الرضى قد يدمر قيماً نريد إعادة إحيائها على حساب الابتعاد عن حالة الرضى القصوى يلغي معيار تعظيم الرضى.

المتاجرة بالقيم

كانت الثورة الأخلاقية على الدوافع الدنيئة للمجتمع التجاري تشكل إحدى المكونات الهامة للاشتراكية، وكانت المقولة السائدة بأن كل شيء في ذلك المجتمع يتم القيام به من أجل المال. لذلك فقد كانت إحدى النتائج المتناقضة ظاهرياً للسياسات الاشتراكية هي أن الخدمات التي كانت تقدم دون أي تفكير بدفع مقابل مالي لها ينبغي أن تسير في طريق الزوال بحكم أن عدداً من هذه النشاطات كانت تتحول إلى مهن، وبذلك تتم مقابل مكافأةٍ مالية. لا يمكن سوى لتفكيرٍ ينم عن عدم المبالاة التامة أن يمثل مجتمعاً حديثاً باعتباره مجتمعاً تعطى فيه الأشياء مجاناً وبصورة متزايدة. الخدمات التي يتم الدفع مقابلها بالجملة عن طريق الضرائب ليست

مجانية. وكيف يمكن أن تكون، عندما يطالب منتجو هذه الخدمات المجانية برواتب تعادل أو تزيد عن قيمة أثمان الخدمات التي يشتريها الأفراد من السوق؟ الخدمات الوحيدة التي يمكن اعتبارها حقاً مجانية هي تلك التي يقدمها أفراد لا يطلبون ثمناً مقابلها؛ ومن الواضح تماماً أن مثل هذه الخدمات تتراجع.

إحدى النتائج غير الملحوظة لهذا التطور هي أن الطلب أخذ يتحكم بشدة في مجتمعاتنا اليوم أكثر من أي وقت مضى حتى الآن. عندما لا يكون هناك هامش من الفراغ والدخل الكافي يمكنان الأفراد من التبرع بخدمات مجانية، وعندما لا يكون بالإمكان عرض خدمات إلا مقابل أجر سواء عن طريق المشترين أو عن طريق المجتمع، فلا فرصة لعرض خدمات لا يشعر بالحاجة إليها عددٌ كاف من الناس أو يشعر قادة المجتمع بحاجة كهذه.

لنأخذ مثالاً على ذلك مختلف دراسات أحوال الطبقة العاملة في القرن التاسع عشر. لم تكن هناك في ذلك الوقت مكافأةٌ على القيام بمثل هذا العمل لا من جانب السوق التجاري ولا من جانب الحكومة، بل كان يتم على حساب الأفراد أنفسهم مثل فيلرمي أو تشارلز بووث اللذين كانا يعتقدان أن من الضروري تركيز انتباه المجتمع على سوء أحوال الناس. مبادرتهُما غيّرت مجرى التاريخ، لكن الناس بالذات الذين صيغت سياساتهم حسب نتائج هذه الدراسات كانوا يميلون لجعل مبادرات فردية كهذه مستحيلة في المستقبل. ولو كانت المؤسسات التي نتوجه إليها الآن ناشطة في ذلك الوقت، فإن الافتقار للطلب الخاص والعام على دراساتٍ كهذه، والافتقار إلى مكاسب متوقعة في السوق ولتقديرٍ من الدولة مخصص لهذه الغاية، كانت ستقضي على هذه المغامرة.

ليس هناك بشكل عام سوق للأفكار الجديدة، ولا بد أن يجري إعدادها وعرضها على حساب المبتكر أو بعض الخبراء. إن مما يلفت النظر أن كتابة كتاب (رأس المال) لكارل ماركس لم تكن ممكنة إلا بتبرع من إنجلز بأرباحٍ معفاة من الضرائب. لم يكن ماركس مضطراً لبيع إنتاجه في السوق كما لم يكن يتعين عليه أن يحظى بقبولٍ لمشروعه من قبل مؤسسة تعليمية عامة. كانت حياته المهنية تشهد على الاستخدام الاجتماعي للدخول الفائضة عن الحاجة. الاشتراكيون اليوم يفترضون بالطبع أن ماركس كان سيستفيد في ظل النظام الجديد من دعم عام وافر ومشرِّف. لكن الأمر يبدو لهم كذلك لأن فكرته أصبحت قديمة الآن وأصبح من المسلم به أنها الفكرة الأسوأ في هذا العصر. ليس بوسع مبتكر جريء مثل ماركس أن يحظى هذه الأيام بموافقة مجالس الإدارة التي تسيطر على صناديق الأموال العامة. وليس في هذا ما يشين: فليس من اختصاص أولئك الذين يديرون المال العام دعم الأفكار الجريئة، وينبغي عرض أفكار كهذه في سوق الأفكار عن طريق مغامرين مقتنعين بها.

إعادة توزيع للسلطة من الأفراد للدولة

قادنا درسنا لإعادة التوزيع النموذجية نظرياً وعملياً إلى الابتعاد تدريجياً عن التناقض الأولي بين الغني والفقير باتجاه تناقض آخر مختلف تماماً ــ بين الأفراد من جهة، والدولة والمؤسسات التجارية الصغيرة من جهة أخرى.

إعادة التوزيع البحتة تنقل الدخل فقط من الأكثر ثراء للأكثر فقراً. يمكن تصور حدوث ذلك عن طريق ضريبة عكسية بسيطة أو دعم

يعطى لذوي الدخل المتدني من عائدات ضرائب خاصة على شرائح الدخل العليا. لكن ليس هذا هو الأسلوب الذي تم العمل به على نطاق واسع. الدولة تقوم بدور الوصية بالنسبة لشريحة ذوي الدخل المتدني وتوزيع الخدمات والمنافع. لتجنب إيجاد «طبقة محمية» وهي حالةُ تمييزٍ قاتل للمساواة السياسية، فقد كان هناك ميل للتوسع في هذه المنافع والخدمات عمودياً بحيث تصل إلى جميع أفراد المجتمع، أي خفض أسعار الطعام وإيجارات المنازل بالنسبة للأغنياء كما بالنسبة للفقراء، ومساعدة الأوفر حظاً في العلاج الطبي بدرجة متساوية مع المحتاجين. نتيجة لذلك، ارتفعت تكلفة هذه الخدمات ارتفاعاً شديداً... ولم يعد بالإمكان مواجهتها عن طريق الضرائب التي يتم تحصيلها من القادرين... الواقع أنه أصبح يتعين على السلطات العامة في سبيل توفير ما يكفي من هذه الخدمات للجميع أن تأخذ ضريبة من الجميع. ويبدو من الدراسة التي أعدتها بعثة السوق الأوروبية إلى المملكة المتحدة أن العائلات من شرائح الدخل الدنيا قد دفعت بشكل إجمالي ضرائب للخزانة البريطانية أكثر مما استفادت منها.

وكلما ازداد المرء تمعناً في الأمر، ازداد يقيناً بأن إعادة التوزيع فعلياً ليست هي إعادة توزيع للدخل الحر من الأغنياء للفقراء، كما كنا نتخيل، بقدر ما هي إعادة توزيع للسلطة من الأفراد إلى الدولة.

إعادة التوزيع حالة عارضة للمركزية؟

وجدنا أنفسنا أثناء استكشافاتنا نصادف تكراراً المركزية باعتبارها التطبيق الرئيسي لسياسات إعادة التوزيع. الدولة، ما دامت تبتر الدخول العليا، يتعين عليها أن تتولى وظائف الادخار والاستثمار

التي كان يقوم بها أصحاب هذه الدخول، وهكذا نصل إلى مركزية الاستثمار. وما دامت الدخول العليا المبتورة لا تستطيع إدامة بقاء نشاطاتٍ اجتماعية معينة، فإن على الدولة أن تقوم بهذا الدور وتدعم هذه النشاطات وتتولى إدارتها. وعندما يصبح الدخل غير كافٍ لتكوين نفقات الأفراد الذين يقومون بالوظائف الاجتماعية الأكثر تعقيداً أو تخصصاً ودفعها، فإن على الدولة أن تتولى أمر تشكيلِ وتمويلِ عملِ أفرادٍ كهؤلاء. وهكذا، فإن تبعات إعادة التوزيع هي التوسع في دور الدولة.

على الجهة المعاكسة، كما رأينا، نجد أن توسع الدولة في الأخذ لا يصبح مقبولاً إلا باتخاذ إجراءات إعادة توزيع. تبعاً لذلك، يحق لنا أن نتساءل عن أيّ من هاتين الظاهرتين الوثيقتي الصلة هي السائدة: هل هي إعادة التوزيع أم المركزية. ويمكننا أن نسأل أنفسنا أليس ما نتعامل معه هنا هو ظاهرة سياسية أكثر منها اجتماعية. هذه الظاهرة السياسية تكمن في تدمير الطبقة التي تتمتع بـ«إمكانات مستقلة» وفي حشد الإمكانات في أيدي المديرين. هذا يؤدي إلى نقلٍ للسلطة من الأفراد إلى الرسميين الذين يميلون لتكوين طبقة حاكمة جديدة مقابل تلك التي تم تدميرها. وثمة ميل خفيف لكنه قابل تماماً للتصور، نحو توفير حصانة لهذه الطبقة الجديدة من بعض الإجراءات المالية الموجهة نحو الطبقة السابقة.

هذا يقود المراقب للتساؤل عن مدى توجه المطالبة بالمساواة ضد عدم المساواة نفسها، ومدى كون هذه المطالبة ضرورية تبعاً لذلك، ومدى توجهها نحو مجموعة معينة من حالات «عدم المساواة» وكونها بالتالي حركة غير واعية نحو تغيير النخب.

ميلتون فريدمان

العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية

منذ صدور كتابه (الرأسمالية والحرية) عام ١٩٦٢، كان فريدمان أهم المدافعين عن الأفكار الليبرتارية في الولايات المتحدة. وقد تبنّى بمثابرة وبلاغة رفيعة قضية الحرية الفردية من خلال كتبه، وعموده الذي دام لفترة طويلة في (النيوزويك)، ومسلسله التلفزيوني الشهير (حر في الاختيار) وعدد لا حصر له من المقالات والمقابلات التلفزيونية. ورغم أن تخصصه المهني هو الاقتصاد، الذي نال فيه جائزة نوبل عام ١٩٧٦، فقد اتسع نشاطه إلى أجندات ليبرتارية واسعة، أبرزها إلغاء التجنيد العسكري الإلزامي. وكان فريدمان طيلة معظم حياته المهنية العضو الأبرز في قسم الاقتصاد في جامعة شيكاغو التي أنتجت

فيها مجموعة كبيرة من المفكرين الأكاديميين عدداً كبيراً من الأبحاث المتخصصة أثبتت فشل التدخل الحكومي في عملية السوق. ومن الشخصيات الهامة التي شاركت في ذلك فرانك نايت، وآرون دايركتور، وييل بروزين، وسام بيلتزمان، وخمسة آخرون من حائزي جائزة نوبل، وهم: فريدرك هايك، وجورج ستيغلر، ورونالد كوز، وميرتون ميللر، وغاري بيكر. في هذه المادة المقتطفة من (الرأسمالية والحرية)، يبحث فريدمان في ضرورة الحرية الاقتصادية والملكية الواسعة الانتشار من أجل الحريات المدنية والسياسية.

إنه من السائد كثيراً أن السياسة والاقتصاد أمران منفصلان ولا علاقة لأحدهما بالآخر؛ وأن الحرية الفردية مسألة سياسية بينما أن الرفاهية المادية مسألة اقتصادية، وأن من الممكن ضمّ أيّ نوع من الأنظمة السياسية إلى أي نوع من الأنظمة الاقتصادية، والتطبيق المعاصر الأوضح لهذه الفكرة هو الدفاع عن «الاشتراكية الديموقراطية» من جانب العديد من الذين يدينون في الوقت ذاته القيود التي تفرضها «الاشتراكية الدكتاتورية» على الحرية الفردية في روسيا، وكذلك من هؤلاء المؤمنين بأن من الممكن أن تقوم دولة بتبني الخصائص الأساسية للأنظمة الاقتصادية الروسية وفي الوقت ذاته ضمان الحرية الفردية من خلال تلك الأنظمة السياسية. إن الفكرة التي يتناولها هذا الفصل تتمثل في أن مثل تلك الرؤية مضللة، وأن هناك علاقة جوهرية بين السياسة والاقتصاد بحيث إنه بالإمكان الجمع فقط بين أنظمة سياسية واقتصادية محددة دون غيرها، وأنه على وجه الخصوص لا يمكن لمجتمع اشتراكي أن يكون

في الوقت ذاته ديموقراطياً ضمن مفهوم ضمان الحرية الفردية.

إن الأنظمة الاقتصادية لها دور مزدوج في تأسيس مجتمع حرّ؛ فمن ناحية، الحرية في الأنظمة الاقتصادية هي بذاتها جزء من الحرية بمفهومها الأوسع، وهي هدف نهائي بحد ذاتها. أما في المرتبة الثانية فإن الحرية الاقتصادية كذلك وسيلة لا يستغنى عنها في سبيل تحقيق الحرية السياسية.

إن أولى تلك الأدوار للحرية الاقتصادية تتطلب تأكيداً خاصاً لأن للمفكرين على وجه الخصوص ميلاً قوياً لعدم اعتبار هذه السمة للحرية على أنها مهمّة؛ فهم ينزعون إلى التعبير عن ازدرائهم لما يرونه مظاهر ماديّة للحياة، وإلى اعتبار سعيهم وراء قيمهم السامية المزعومة على أنه على مستوى أعلى من الأهمية، وأنه يستحق اهتماماً خاصاً. لكن، لمعظم مواطني الدولة ـ وإن لم يكن ذلك للمفكرين ـ فإن الأهمية المباشرة للحرية الاقتصادية هي على الأقل بمثل أهميتها غير المباشرة بوصفها وسيلة لتحقيق الحرية السياسية.

فالمواطن البريطاني الذي لم يسمح له بعد الحرب العالمية الثانية بقضاء إجازته في الولايات المتحدة بسبب نظام الرقابة على أسعار الصرف وتحويل العملات الأجنبية قد تم تجريده من حرية أساسية بما لا يقل عن المواطن الأميركي الذي حُرم من فرصته في قضاء عطلته في روسيا بسبب آرائه السياسية. فالحالة الأولى كانت في الظاهر تقييداً اقتصادياً للحرية، بينما كانت الثانية تقييداً سياسياً لها؛ ومع ذلك فإنه لا فرق جوهرياً بين كلتيهما.

إن المواطن الأميركي الذي يجبره القانون على تخصيص ما يقارب

١٠٪ من دخله من أجل شراء نوع معين من عقود التقاعد الذي تقدمه الحكومة؛ فإنه يتم تجريده بالقدر ذاته من حريته الشخصية. إن شدة الشعور بهذا التجريد ومقدار شبهه بالتجريد من الحرية الدينية ــ والتي سيراها الجميع حريةً «مدنية» أو «سياسية» بدلاً من كونها اقتصادية ــ قد تمثل من خلال حدث متعلق بجماعة من مزارعي طائفة أميش؛ فعلى أساس المبدأ، رأت هذه الجماعة البرامج الفيدرالية الإجبارية للشيخوخة انتهاكاً لحريتهم الشخصية الفردية ورفضوا دفع الضرائب أو قبول الإعانات؛ ونتيجة لذلك بيعت بعض مواشيهم في مزاد علنيّ لدفع استحقاقات ضرائب الضمان الاجتماعي. صحيح أن أعداد المواطنين الذين يرون ضمان الشيخوخة الإجباري تجريداً للحرية قد يكون قليلاً؛ لكن المؤمن بالحرية لا يحصي الأنوف أبداً.

إن المواطن الأميركي الذي لا يمتلك ــ ضمن تشريعات العديد من الولايات ــ حرية الالتحاق بالمهنة التي هي من اختياره الخاص إلا إذا حصل على ترخيص لذلك؛ كذلك يتم حرمانه من جزء أساسي من حريته. ومثله أيضاً الشخص الذي يريد استبدال بعضٍ من بضائعه بساعة سويسرية مثلاً لكنه يُمنع من ذلك بسبب حصة نسبية ما (كوتا). وهكذا أيضاً الرجل من كاليفورنيا الذي قد زجّ به في السجن لبيعه دواء (ألكا سيلتزر) بسعر أقل من ذاك الذي فرضته الجهة الصانعة تحت ما يطلق عليه اسم قوانين «التجارة العادلة». وأيضاً المزارع الذي لا يستطيع زراعة كمية القمح التي يرغب في زرعها، وهكذا دواليك. إنه من الواضح أن الحرية الاقتصادية بحد ذاتها جزء مهم للغاية من الحرية بمفهومها الشامل.

باعتبارها وسيلة لتحقيق الحرية السياسية؛ فإن الأنظمة الاقتصادية

مهمة بسبب تأثيرها على تركيز السلطة أو توزيعها؛ فذاك النوع من النظام الاقتصادي الذي يوفر الحرية الاقتصادية مباشرة، وأعني النظام الرأسمالي التنافسي، يشجع كذلك الحرية السياسية لأنه يفصل السلطة الاقتصادية عن السلطة السياسية، وبذلك يمكن لأحدهما أن يوازن الآخر.

إن الدليل التاريخي يتحدث بصوت واحد عن العلاقة بين الحرية السياسية والسوق الحرة. فلا أعلم عن أي مثال في أي مكان أو زمان لمجتمع تميز بقدر كبير من الحرية السياسية، وفي الوقت ذاته لم يستخدم شيئاً شبيهاً بالسوق الحرة لتدبير معظم نشاطه الاقتصادي.

ولأننا نعيش في مجتمع يتمتع بحرية كبيرة، فإننا نميل إلى نسيان كم هو محدودٌ الزمن، والجزء من العالم الذي وُجد فيه مطلقاً شيء شبيه بالحرية السياسية، فغالباً ما كانت حال البشر الاستبداد والعبودية والشقاء؛ إلا أن القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في العالم الغربي قد أبرزا استثناءات لافتة للنظر للمنحى العام للتطور التاريخي؛ فقد تحققت الحرية السياسية في هذه المرحلة بوضوح بمعية السوق الحرة وتطور المؤسسات الرأسمالية، كالذي حققته الحرية السياسية في العصور الذهبية لليونان وفي العهود الأولى للعصر الروماني.

ويقترح التاريخ أن الرأسمالية تكفي شرطاً أساسياً للحرية السياسية؛ لكنه من الواضح أن ذلك ليس كافياً؛ فإيطاليا الفاشية وإسبانيا الفاشية، وألمانيا خلال العديد من الفترات في السبعين سنة الماضية، واليابان قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية، وروسيا القيصرية في العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى؛ جميعها مجتمعات لا

يمكن تصوّرها على أنها حرة سياسياً؛ ومع ذلك كانت المشاريع الخاصة هي الشكل السائد للنظام الاقتصادي في كل منها. لذلك من الممكن، وبوضوح أن تتشكل أنظمة اقتصادية، والتي هي رأسمالية في الأساس، مع أنظمة سياسية غير حرة.

حتى في تلك المجتمعات السالفة الذكر، كان للمواطنين حرية أفضل من هؤلاء في دولة دكتاتورية حديثة مثل روسيا أو ألمانيا النازية، والتي جمعت بين الدكتاتورية الاقتصادية والدكتاتورية السياسية. حتى في روسيا الحكم القيصري، كان ممكناً لبعض المواطنين في بعض الأحوال تغيير وظائفهم دون أخذ تصريح من السلطة السياسية بذلك، حيث وفرت الرأسمالية ووجود الملكية الخاصة بعض الكبح للسلطة المركزية للدولة.

إن العلاقة ما بين الحريتين السياسية والاقتصادية معقدة وليست بأي شكل من الأشكال أحادية الجانب؛ ففي بدايات القرن التاسع عشر كان للبنثاميين والراديكاليين الفلسفيين ميلٌ لاعتبار الحرية السياسية وسيلة نحو الحرية الاقتصادية، وقد آمنوا بكبح الطبقة العاملة عن طريق القيود التي تفرض عليهم، وبأنه لو أعطى الإصلاح السياسي عامة الشعب حق التصويت، لعملوا ما في صالحهم، أي التصويت لسياسة عدم التدخل. وبتأمل الأحداث الماضية، لا يستطيع أحد القول بأنهم كانوا مخطئين في ذلك. ولقد كانت هناك إجراءات عظيمة من الإصلاح السياسي الذي رافقه إصلاح اقتصادي في توجه نحو تحقيق سياسة عدم التدخل تلك. وقد تبع هذا التغيير في الأنظمة الاقتصادية زيادة هائلة في رفاهية الطبقة العاملة.

إن انتصار الليبرتارية البنثامايتية في بريطانيا القرن التاسع عشر تبعه رد فعل نحو زيادة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وقد تسارعت هذه النزعة نحو الجماعية بقوة، في بريطانيا وغيرها خلال الحربين العالميتين، وأصبحت دولة الرفاه بدلاً عن الحرية السمة المميزة للدول الديموقراطية. وبإدراك الخطر الضمني على الفردانية، خشي المفكرون المنحدرون عن الراديكاليين الفلسفيين ــ على سبيل الذكر: دايسي وميزس وهايك وسايمنز ــ من أن التقدم المستمر نحو السيطرة المركزية على النشاط الاقتصادي سوف يمهد الطريق إلى الرق كما أطلق هايك على تحليله النافذ لهذه العملية، ولقد كان تركيزهم على الحرية الاقتصادية وسيلة لتحقيق الحرية السياسية.

لقد أظهرت الأحداث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية علاقة جديدة مختلفة بين الحريتين الاقتصادية والسياسية؛ حيث إن التخطيط الاقتصادي الجماعي قد تعارض فعلاً مع الحرية الفردية، لكنه في بعض الدول على الأقل لم ينتهِ الأمر بقمع الحرية بل بتحوّل السياسة الاقتصادية فيها. وتُقدّم بريطانيا مرة أخرى المثال الأبرز على ذلك: ولربما كانت نقطة التحوّل فيها تكمن في نظام «ضبط الالتزامات» الذي وجد حزب العمّال من الضروري فرضه ــ على الرغم من المخاوف الكبيرة ــ لتنفيذ سياسته الاقتصادية. وإن كان قد تم تنفيذه بالشكل الكامل لتضمّن هذا القانون توزيعاً مركزياً للأفراد على المهن، الأمر الذي كان متعارضاً جداً مع الحرية الشخصية، بحيث تـمّ تنفيذه على عدد لا يذكر من الحالات، ثم ألغي بعد أن سرى مفعوله لمدة قصيرة فقط، وقد قاد إلغاؤه هذا نقلة واضحة في السياسة الاقتصادية تميزت باعتماد أقل على «الخطط» و«البرامج» المركزية من خلال تفكيك العديد من القيود، وعن طريق زيادة التركيز على السوق الخاصة. وقد حدث تحوّل مشابه في السياسة

الاقتصادية في معظم الدول الديموقراطية الأخرى.

إن التفسير الأقرب لهذه النقلات في السياسة الاقتصادية هو النجاح المحدود للتخطيط المركزي أو فشله الكامل في تحقيق الأهداف المعلنة. ومن ناحية أخرى، فإن هذا الفشل الذي يعزى في ذاته ـ إلى درجة ما على الأقل ـ للمضامين السياسية للتخطيط المركزي ولانعدام الرغبة في متابعة منطقه عند تنفيذه، يتطلب وطئاً شديداً على الحقوق الخاصة المحفوظة. ومن المحتمل أن تكون هذه النقلة مجرد صدع مؤقت في الاتجاه الجماعي لهذا القرن؛ وحتى إن كان كذلك؛ فإنه يوضح العلاقة الوطيدة بين الحرية السياسية والأنظمة الاقتصادية.

إن الدليل التاريخي وحده لن يكون مقنعاً بشكل كافٍ، ولربما كانت تلك صدفة محضة بأن حدث انتشار الحرية في الوقت ذاته مع نمو المؤسسات الرأسمالية والسوق الحرة، فلماذا يجب أن تكون هناك علاقة بينهما؟ وما هي الروابط المنطقية بين الحريات الاقتصادية والسياسية؟ من خلال البحث في هذه التساؤلات، سوف نمعن النظر أولاً في السوق كعنصر مباشر للحرية، ومن ثم سنتناول العلاقة غير المباشرة بين أنظمة السوق والحرية السياسية، وكنتيجة ثانوية لذلك، ستكون بالتوصل إلى موجز للأنظمة الاقتصادية المثالية في مجتمع يتمتع بالحرية.

نحن الليبراليين؛ إننا نتخذ حرية الفرد، أو ربما العائلة، هدفاً نهائياً لنا في الحكم على الأنظمة الاجتماعية. إن للحرية كقيمة ضمن هذا المفهوم علاقة بالروابط المتبادلة بين الناس، وليس لها أيّ معنىً مهم كان لروبنسون كروزو على جزيرة معزولة ـ من دون غلامه فرايدي

ـ حيث إن كروزو على جزيرته تلك عرضة لـ«التقييد»، ويمتلك «سلطة» محدودة، ولديه فقط عدد محدود من الخيارات لكن ليس لديه مشكلة الحرية بالمفهوم الذي نعنيه بنقاشنا هذا. وبشكل مماثل، في مجتمع ما، ليس للحرية علاقة بما يفعله المرء بحريته، فهي ليست بصفة أخلاقية شاملة لكل الجوانب. وبالفعل؛ فإن هدفاً أساسياً لليبرالي هو ترك المسألة الأخلاقية للفرد ليتصارع معها. إن المسائل الأخلاقية الهامّة «حقاً» هي تلك التي تواجه الفرد في مجتمع حرّ: ما الذي يجب عليه أن يفعله بحريته، وبالتالي فإن هنالك مجموعتين من القيم سيؤكد الليبرالي عليهما: القيم المتعلقة بالعلاقات بين الناس، والتي هي السياق الذي تحدده من خلاله الأولوية الأولى للحرية؛ والقيم ذات الصلة بالفرد في ممارسته لحريته، والتي هي مجال الأخلاقيات والفلسفة الفردية.

يصوّر الليبرالي البشر على أنهم كائنات ناقصة، ويرى مسألة النظام الاجتماعي مشكلة سلبية متمثلة في منع «الأشرار» من التسبب بالأذى بالقدر ذاته من تمكين «الأخيار» من عمل الخير، وبالطبع فإن «الأشرار» و«الأخيار» قد يكونون الأشخاص ذاتهم، وذلك اعتماداً على من يقوم بالحكم عليهم.

إن المشكلة الأساسية للنظام الاجتماعي هي كيفية تنسيق النشاطات الاقتصادية لأعداد كبيرة من الناس؛ فحتى في المجتمعات الرجعيّة نسبياً، لا بد من تقسيم شامل للعمل والتخصص في الوظائف من أجل الاستغلال الفعّال للموارد المتوفرة. أمّا في المجتمعات المتقدمة، فإن المعيار الذي يجب أن يكون عليه النظام من أجل الاستغلال الأمثل للفرص التي يقدمها العلم والتكنولوجيا الحديثة هو أكبر بكثير. ففي الواقع، ينخرط

الملايين من الناس في توفير الخبز اليومي بعضهم لبعض، فضلاً عن سياراتهم السنوية. إن التحدي الذي يواجهه المؤمن بالحرية هو التوفيق بين اعتماد الناس بعضهم على بعض بالشكل الكبير هذا، وبين الحرية الفردية.

أساساً ثمة طريقتان للتنسيق بين النشاطات الاقتصادية لملايين الناس: إحداهما هي التوجيه المركزي المتضمن استخدام القهر، أي تقنية القوة العسكرية والدولة الدكتاتورية الحديثة. والثانية هي التعاون الطوعيّ للأفراد، أي تقنية ميدان السوق.

إن إمكانية التنسيق من خلال التعاون الطوعي تعتمد على القضية الأساسية ـ والتي على الرغم من ذلك كثيراً ما لا تؤخذ في الحسبان ـ أن ينتفع كلا الطرفين في المعاملات الاقتصادية منها، شرط أن تكون الصفقة اختيارية من كلا الجانبين ومعلناً عنها.

لذلك يمكن للتبادل التجاري إحداث ذاك التنسيق دون إجبار. والنموذج العملي لمجتمع منظم من خلال التبادل الطوعيّ هو اقتصاد تبادل المشاريع الحرة الخاصّة والذي أطلقنا عليه اسم الرأسمالية التنافسية.

في أبسط أشكاله، يتألف مثل ذاك المجتمع من عدد من الأسر المستقلة ـ مجموعة من عائلة روبنسون كروزو إن جاز التعبير ـ بحيث تستخدم كل أسرة منها الموارد التي تحت تصرفها لإنتاج السلع والخدمات التي تقوم بمبادلتها بسلع وخدمات تنتجها أسرٌ أخرى، وفق شروط مقبولة بشكل تبادلي لكل من طرفي الصفقة؛ وبذلك تتمكن من تلبية احتياجاتها بشكل غير مباشر من خلال

إنتاج السلع والخدمات للآخرين بدلاً عن الطريقة المباشرة في إنتاج البضائع لاستخدامها الفوري الخاص بها. إن الحافز من وراء تبنّي هذا المسلك غير المباشر هو بالطبع الإنتاج الزائد الذي وفره تقسيم العمل والتخصص في الوظائف؛ فكون أن للأسرة دوماً الخيار في الإنتاج المباشر لذاتها؛ فإنها لا تحتاج إلى الدخول في أية عمليات مبادلة إلا إذا كانت منتفعة منها، وهكذا لن يحدث أي تبادل ما لم ينتفع كلا الطرفين منه، وبذلك يتحقق التعاون من دون إجبار.

إن التخصص في الوظائف وتقسيم العمل ما كان ليحقق نجاحاً عظيماً لو كانت الوحدات الإنتاجية الأساسية مقتصرة على الأسر. ففي المجتمع الحديث قد ذهبنا إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث قمنا بإدخال المشاريع المتوسطة بين الأفراد، في قدراتهم كمزودين للخدمات، وكونهم المشترين للبضائع. وبشكل مماثل، ما كان للتخصص في الوظائف وتقسيم العمل ليحقق النجاح لو كان علينا الاستمرار في الاعتماد على مقايضة منتج ما مقابل آخر، ونتيجة لذلك، تم إدخال النقود وسيلة لتسهيل عمليات التبادل، وليصبح في الإمكان تقسيم عمليات الشراء والبيع إلى نوعين.

بالرغم من الدور المهم للمشاريع والأموال في اقتصادنا الفعلي، وبالرغم من المشاكل الكثيرة والمعقدة التي تثيرها تلك المشاريع والأموال؛ فإن السمة الرئيسية لتقنية السوق في تحقيق التنسيق تظهر بشكل تام في الاقتصاد التبادلي البسيط الذي لا يشتمل على مشاريع ولا على أموال؛ بحيث إنه في مثل ذاك النموذج البسيط ـ وكذلك في الاقتصاد المعقد لتبادل الأموال والمشاريع ـ يكون التعاون فردياً واختيارياً بشكل تام بشرط: (أ) أن تكون المشاريع خاصة بحيث تكون الأطراف النهائية المتعاقدة أفراداً؛ و(ب) أن

يكون الأفراد أحراراً بشكل فعال في الدخول أو عدم الدخول في أية عمليات تبادلية بعينها، وبذلك تكون كل صفقة اختياريةً بشكل تامّ.

إن من السهل جداً وضع هذه الشروط بلغة عامة بدلاً عن شرحها بالتفصيل، أو بدلاً من التخصيص بدقة لتلك الأنظمة المؤسساتية الأكثر فاعلية في المحافظة عليها. وبالفعل، فإن الكثير مما كتب في الاقتصاد التطبيقي يهتم بهذه التساؤلات على وجه الخصوص. إن الضرورة الأساسية هي المحافظة على القانون والنظام لمنع القهر الجسدي عن أي فرد من الأفراد من قبل آخر، وكذلك فرض تعاقدات يتم الدخول فيها اختيارياً؛ وبالتالي إعطاء حرية التصرف بالمال للخاصة. بالإضافة لذلك؛ فقد تظهر المشكلات الأكثر صعوبة بسبب الاحتكار ـ الذي يثبط الحرية الفعالة عن طريق حرمان الأفراد من خياراتهم في تبادلات تجارية بعينها ـ وبسبب «تأثيرات الجوار» والتي هي التأثيرات على الطرف الثالث الذي هو من غير المناسب تكليفه أو مكافأته.

طالما أنه تمت المحافظة على الحرية الفعالة في التبادل التجاري، فإن السمة الرئيسية لنظام السوق للنشاط الاقتصادي ستكون منع الفرد من التدخل بشؤون الآخر في ما يتعلق بمعظم نشاطاته: فيُصان المستهلك من قهر البائع بسبب وجود باعة آخرين يستطيع التعامل معهم، ويُصان البائع من إجبار المستهلك بسبب وجود مستهلكين آخرين في إمكانه البيع لهم، ويُصان العامل قهر صاحب العمل بسبب توفر غيره يستطيع العمل عندهم، وهلم جراً، بحيث تحقق السوق ذلك بطريقة موضوعيّة وبدون سلطة مركزية.

وفي الحقيقة، فإن أحد الأسباب الأساسية لمعارضة الاقتصاد الحرّ هو على وجه الخصوص أداؤه لهذه المهمة بفاعلية؛ فهو يقدم للناس ما يرغبون فيه بدلاً ممّا تعتقده جماعة محددة بالذي يجب عليهم أن يرغبوا فيه، وإن معظم الآراء المعادية للسوق الحرة مبنية على عدم إيمان بالحرية ذاتها.

إن وجود السوق الحرة لا يلغي بالطبع الحاجة إلى الحكومة؛ بل على العكس من ذلك، فإن للحكومة دوراً أساسياً بصفتها منبراً يحدد «قواعد اللعبة» وحكَماً يفسّر ويفرض القواعد المتفق عليها. والذي تقوم به السوق هو تقليل مجال المسائل التي يجب البتّ فيها من خلال الوسائل السياسية؛ وبالتالي التقليل من مدى الحاجة إلى الحكومة للمشاركة مباشرة في اللعبة. إن الصفة البارزة للعمل من خلال القنوات السياسية هي أنها تميل إلى الحاجة أو إلى فرض خضوع كبير. ومن جهة أخرى، تكمن الفائدة العظمى للسوق بأنها تسمح بتنوع كبير. إنها ـ بالمفهوم السياسي ـ نظام تمثيل نسبيّ، أي نظام انتخابي تمنح الجماعات والأحزاب السياسية بمقتضاه مقاعد في البرلمان تتناسب وقوتها الشعبية أو قوتها الاقتراعية الفعلية، بحيث يستطيع كل شخص بالتصويت للون رباط العنق الذي يريده ـ إن جاز هذا التعبير ـ وليس عليه رؤية اللون الذي ترغب فيه الأغلبية، ومن ثمّ إن كان من ضمن الأقلية فعليه الاستسلام.

هذه هي خاصية السوق التي نشير إليها عندما نقول بأن السوق توفر حرية اقتصادية؛ لكن لهذه الصفة أيضاً مضامين تذهب إلى أبعد بكثير من المفهوم الضيق للاقتصاد. إن الحرية السياسية تعني انعدام قهر الفرد من قبل أنداده. والخطر الرئيسي على الحرية هو امتلاك القوة على القهر، ولكونها في يد الملك أو الدكتاتور أو

حكم الأقلية أو أغلبية آنية. وتتطلب حماية الحرية التخلص من مثل ذاك التمركز للسلطة على أكبر قدر ممكن، ونشر وتوزيع أية سلطة ليس بالإمكان إلغاؤها ـ أي إيجاد نظام من الضبط والتوازن. وبتخليص نظام النشاط الاقتصادي من سيطرة السلطة السياسية، ستتخلص السوق من هذا المصدر للسلطة القهرية، ويمكّن ذلك القوة الاقتصادية من أن يكون مصدر ضبطٍ للسلطة السياسية بدلاً من كونها تعزيزاً لها.

من الممكن نشر السلطة الاقتصادية بشكل واسع، ولا قانون حماية يجبر على أن يكون نمو مراكز جديدة للقوة الاقتصادية على حساب المراكز القائمة. من جهة أخرى، فإن السلطة السياسية أكثر صعوبة في إبطال مركزيتها، بحيث إن من الممكن أن توجد العديد من الحكومات الصغيرة المستقلة بعضها عن بعض، لكنه يصعب جداً الإبقاء على العديد من المراكز الصغيرة المتكافئة للسلطة السياسية ضمن حكومة واحدة كبيرة، وهو أصعب من وجود العديد من المراكز للقوة الاقتصادية ضمن اقتصاد واحد كبير. ومن الممكن أن وجود العديد من أصحاب الملايين ضمن اقتصاد واحد كبير، لكن هل بالإمكان وجود أكثر من قائد واحد فذ حقاً، أي شخص واحد تتوجه إليه طاقات أبناء بلده وحماستهم؟ إن حصلت الحكومة المركزية على السلطة، فمن الأرجح أن يكون ذلك على حساب الحكومات المحلية. يبدو أن هناك شيئاً كمجموع ثابت للسلطة السياسية ليتم توزيعه، وبناء على ذلك، إن تم ضم السلطة الاقتصادية إلى السلطة السياسية، فإن التمركز يبدو حتمياً على الأغلب. من جهة أخرى، إن تم الإبقاء على السلطة الاقتصادية في أيدٍ غير تلك التي تمتلك السلطة السياسية، فإنها ستعمل كنقطة ضبط واختبارٍ للسلطة السياسية.

إن قوة هذه المناقشة النظرية قد يمكن توضيحها بالشكل الأفضل من خلال الأمثلة. دعنا نتناول أولاً مثالاً فرضياً قد يساعد على توضيح النقاط الأساسية للموضوع، ومن ثم سنتناول بعض الأمثلة الحقيقية من التجارب الراهنة، والتي نوضح من خلالها الطريقة التي تقوم بها السوق بالمحافظة على الحرية السياسية.

إن إحدى سمات المجتمع الحرّ هي بالتأكيد حرية الأفراد في تأييد ونشر أي تغيير جذري في بنية المجتمع بشكل صريح، ما دام هذا التأييد مقتصراً على الإقناع ولا يتضمن استخدام القوة أو أية أشكال أخرى من القهر. إن من علامات الحرية السياسية لمجتمع رأسمالي أن يستطيع الناس تأييد الاشتراكية بصراحة والعمل لصالحها. وبشكل مماثل، ستتطلب الحرية السياسية في مجتمع اشتراكي أن يكون الناس أحراراً في تأييد إدخال النظام الرأسمالي إليه. فكيف بالإمكان حماية حرية تأييد الرأسمالية في مجتمع اشتراكي والمحافظة عليها؟

من أجل أن يؤيد الناس أي شيء لا بد في المرتبة الأولى أن يكونوا قادرين على كسب عيشهم، وهذا يثير مقدماً مشكلة في المجتمع الاشتراكي، حيث جميع الوظائف هي تحت السيطرة المباشرة للسلطات السياسية. وسوف يتطلب الأمر نكراناً للذات ــ الذي برزت صعوبته من خلال التجربة في الولايات المتحدة عقب الحرب العالمية الثانية في مشكلة «الأمن» بين موظفي السلطة الفيدرالية ــ في سبيل أن تسمح حكومة اشتراكية لموظفيها بتأييد سياساتٍ تتعارض مباشرة مع مذهب الدولة الرسمي.

لكن دعنا نفترض وقوع مثل هذا الفعل من نكران الذات، فمن

أجل أن يكون تأييد الرأسمالية مؤثراً، يجب أن يكون أنصاره قادرين على تمويل قضيتهم ـ لعقد اجتماعات عامة، وإصدار النشرات، وتمويل برامج إذاعية، وإصدار الصحف والمجلات وهلم جراً ـ فكيف باستطاعتهم جمع الموارد المالية لذلك؟ إذ قد يوجد في المجتمع الاشتراكي أناس ذوو دخل مرتفع، وربما حتى مبالغ لرؤوس أموال ضخمة على شكل تعهدات حكومية وأمثالها، لكن لا بد أن يكون هؤلاء من كبار موظفي الدولة. إنه من الممكن تصوّر موظف اشتراكي صغير قادر على الاحتفاظ بعمله على الرغم من تأييده الصريح للرأسمالية؛ لكن من السذاجة تصوّر كبار ضباط الاشتراكية يمولون مثل تلك النشاطات «الهدامة».

إن الحلّ الوحيد للموارد المالية سيكون بجمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الموظفين الصغار، لكن هذا ليس بجواب واقعيّ؛ فلتحقيق ذلك لا بد أولاً من إقناع العديد من الأشخاص بذلك، ومشكلتنا بأكملها تكمن في كيفية البدء وتمويل الحملة من أجل هذا الهدف على الأخص. لم يُصر إلى تمويل الحركات الراديكالية في المجتمعات الرأسمالية بهذه الطريقة بتاتاً؛ بل تم دعمهم بشكل نموذجي من قبل عدد قليل من الأغنياء الذين تم إقناعهم ـ من قبل فريدريك فاندربيلت فيلد، أو أنيتا مكورميك بلين، أو كورليس لامونت ـ في ذكر بعض الأسماء التي برزت أخيراً، أو من قبل فريدريك إنجلز إذا عدنا إلى زمن أبعد من ذلك. إن هذا من دور عدم المساواة في الثراء، في المحافظة على الحرية السياسية والذي قليلاً ما يتم الانتباه له؛ إنه دور الأنصار.

يتطلب الأمر في المجتمع الرأسمالي مجرد إقناع بعض الأغنياء للحصول على الأموال لترويج أية فكرةٍ كانت ـ بشكل مثير

للاستغراب ـ وهناك العديد من هؤلاء الناس الذين يؤلفون مراكز مستقلة للدعم. وبالفعل، لا ضرورة حتى لإقناع الناس أو المؤسسات المالية التي تتوفر لديها الأموال الداعمة بوقع الأفكار التي سيتم ترويجها على الآذان، بل تكون الحاجة فقط إلا إقناعهم بأن ذاك الترويج قد يكون مثمراً مالياً، أي أن الصحيفة أو المجلة أو الكتاب أو أية وسيلة استثمار أخرى ستكون مربحة. فالناشر التنافسي ـ على سبيل المثال ـ لا يستطيع تحمّل تكاليف نشر نص بمجرد أنه مقتنع به شخصياً؛ بل يجب أن يكون مقياسه إمكانية أن تكون السوق كبيرة بالحد الكافي ليعود عليه بعائد مُرضٍ لاستثماره هذا.

وبهذه الطريقة تكسر السوق تلك الحلقة المفرغة وتجعل بالإمكان في النهاية تمويل مثل تلك المضاربات بأخذ مبالغ صغيرة من العديد من الأشخاص دون الحاجة في البداية إلى إقناعهم بذلك. ولا توجد مثل تلك الخيارات في المجتمع الاشتراكي؛ بل تكون الدولة فقط ممتلكة لكامل السلطة.

دعنا نتوسع في خيالنا ونفترض بأن الحكومة الاشتراكية على اطلاع بهذه المسألة، وأنها تتكون من أشخاص توّاقين لحماية الحرية؛ فهل من الممكن أن توفر الموارد المالية لذلك؟ ربما، لكن من الصعب تخيل ذلك. إنها قد تشكل دائرة رسمية لتقديم العون المالي للدعاية الهدامة. لكن كيف ستختار من ستقدم له العون؟ فإن تم دعم كل من يطلب ذلك ستجد نفسها سريعاً وقد نفدت منها الأموال، حيث الاشتراكية لا تستطيع إلغاء القانون الاقتصادي الأساسي بأن السعر المرتفع بقدر كافٍ يستدعي طلباً كبيراً. إذاً جعلنا تأييد القضايا الراديكالية مربحة بالقدر الكافي، فسيكون دعم هذا التأييد غير محدود.

علاوة على ذلك، فإن حرية تأييد القضايا غير المرغوبة لا تتطلب أن يكون مثل ذاك التأييد دون ثمن؛ بل على العكس من ذلك، لن يكون أي مجتمع مستقراً إن كان تأييد التغيّرات الجذرية فيه غير مكلفٍ أو يلزمه الدعم القليل. من المقبول تماماً أن يقدم الأفراد تضحيات لتأييد القضايا التي يؤمنون فيها بإخلاص، وبالفعل، إنه من المهم أن تقتصر الحرية على هؤلاء الذين هم على استعداد لنكران ذاتهم، وإلا تنحلّ الحرية إلى فجور وعدم مسؤولية. وإنه لأمر أساسي أن تكون تكلفة تأييد القضايا غير المرغوبة مقدوراً عليها وليست ممنوعة.

إننا لم ننتهِ بعد، ففي مجتمع ذي سوق حرة يكفي توفر الدعم المالي، فمزوّدو الورق على استعداد لبيعه لـ(ديلي ووركر) كاستعدادهم كذلك لبيعه لـ(الوول ستريت جورنال). أمّا في مجتمع اشتراكي، فلن يكون كافياً توفر الأموال؛ فعلى المؤيد الافتراضي للرأسمالية إقناع مصنع ورق حكوميّ ليبيعه له، وعليه إقناع المطبعة الحكومية بطباعة نشراته، ومكتب بريد حكومي لنشرها بين الناس، ووكالة حكومية ليستأجر منها قاعة يلقي فيها خطاباته، وهلمّ جراً.

قد تكون هناك طريقة ما يستطيع المرء من خلالها التغلب على هذه الصعوبات وحماية الحرية في مجتمع اشتراكي، فلا يمكن أن نقول إن ذلك مستحيل تماماً. لكن من الواضح وجود عقبات حقيقية أمام إقامة مؤسسات تحمي فرصة الانشقاق عن مذهب الدولة بفاعلية، وبالقدر الذي أعلمه، لا أحد من هؤلاء الذين كانوا متعاطفين مع الاشتراكية، وفي الوقت ذاته مع الحرية، كان حقاً على قدر هذه المواجهة، أو حتى قام ببداية جديرة بالاعتبار في تطوير الأنظمة

المؤسساتية التي قد تسمح بتحقيق الحرية تحت لواء الاشتراكية؛ بل على النقيض من ذلك، فإنه من الواضح كيف أن المجتمع الرأسمالي ذا السوق الحرة يقوم برعاية الحرية.

إن مثالاً واقعياً بارزاً على هذه المبادئ النظرية هو تجربة ونستون تشرتشل: فمنذ عام ١٩٣٣ حتى نشوب الحرب العالمية الثانية، لم يُسمح له الحديث عبر الإذاعة البريطانية التي كانت بالطبع حكراً حكومياً تديرها هيئة الإذاعة البريطانية، على الرغم من أنه قد كان في هذه المرحلة شخصية قيادية بارزة في بلده، وعضواً في البرلمان، ووزيراً سابقاً في مجلس الوزراء، وكان يحاول جاهداً بكل وسيلة ممكنة إقناع أبناء بلده باتخاذ خطوات جادة في وجه تهديدات ألمانيا الهتلريّة؛ لقد تم منعه من التحدث إلى الشعب البريطاني عبر الإذاعة لأن هيئة الإذاعة البريطانية كانت حكراً للحكومة وكان موقفه هذا «مثيراً للجدل».

مثال بارز آخر ما ورد في (التايم)، عدد ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٥٩، والذي كان يتعلق بـ«تلاشي القائمة السوداء». وتخبرنا قصة (التايم):

> إن حفل تقديم جوائز الأوسكار هو أكبر احتفالية لهوليوود للكرامة الإنسانية، إلا أن الكرامة قد استبيحت قبل سنتين مضتا عندما تم إعلان روبرت ريتش أفضل كاتب عن فيلم «الشجاع»، ولم يتقدم أحد لتسلّم الجائزة، حيث كان ذلك اسماً مستعاراً يخفي واحداً من بين ١٥٠ كاتباً... قد دونت صناعة الأفلام أسماءهم على القائمة السوداء منذ عام ١٩٤٧ للاشتباه في أنهم شيوعيون أو من رفاقهم المسافرين. لقد كانت

تلك القضية مربكة بشكل خاص لأن أكاديمية الأفلام السينمائية كانت قد منعت أي شيوعيّ أو من أنصار التعديل الخامس من المشاركة في مسابقة الأوسكار. وقد تمت في الأسبوع الماضي وبشكل غير متوقع إعادة صياغة قانون الشيوعية ولغز هوية ريتش الحقيقية.

لقد تبين أن ريتش هو دالتون ترمبو، أحد العشر الأوائل من كتّاب هوليوود، الذي رفض الشهادة في جلسات عام ١٩٤٧ حول موقف صناعة الأفلام من الشيوعية. وقد صرّح المنتج فرانك كينغ والذي أصرّ بشدة على أن روبرت ريتش كان «شاباً صغيراً ذا لحية من إسبانيا»: «إن علينا التزاماً تجاه مساهمينا بشراء أفضل النصوص التي نستطيع الحصول عليها، وقد جاءنا ترمبو بنص «الشجاع» وقد قمنا بشرائه»...

لقد كانت تلك في الواقع النهاية الرسمية لقائمة هوليوود السوداء، أمّا بالنسبة للكتاب الممنوعين من المشاركة فقد كانت النهاية غير الرسمية قبل ذلك بكثير. إن ١٥٪ على الأقل من أفلام هوليوود الحاليّة كتبها من قبل أعضاء القائمة السوداء. وقد ذكر المنتج كينغ: «توجد أشباح في هوليوود أكثر منها في مقبرة (فوريست لون)، ولقد استخدمت كل شركة في المدينة أعمال أشخاص من القائمة السوداء. إننا فقط أوّل من قام بتأكيد ما يعلمه الجميع».

قد يؤمن المرء ـ مثلما أفعل أنا ـ بأن الشيوعية ستدمر جميع حرياتنا، وقد يعارض المرء هذا المذهب قدر استطاعته؛ ومع ذلك وفي الوقت ذاته، يؤمن كذلك بأنه في مجتمع حرّ لا يُحتمل منع فرد من عمل ترتيبات اختياريّة مع آخرين يبادلونه المنفعة بسبب أنه

يؤمن بالشيوعية أو يحاول ترويجها، فحريته تشمل حريته في الدعوة إلى الشيوعية، وتشمل الحرية كذلك حرية الآخرين في عدم التعامل معه تحت تلك الظروف. لقد كانت قائمة هوليوود السوداء عملاً مناقضاً للحرية ومدمراً لها، لأنه كان تآمراً يستخدم وسائل قسرية لمنع تبادلٍ اختياريّ. ولم ينجح، لأن السوق على وجه الخصوص جعلت الأمر مكلفاً في أن يبقي الناس تلك القائمة. إن التشجيع التجاري ـ حقيقة أن للأشخاص الذين يديرون المشاريع حافزاً في كسب أكبر قدر ممكن من المال ـ قد قام بحماية حرية الأفراد الذين تم إدراجهم على القائمة السوداء بمنحهم شكلاً بديلاً لتوظيفهم، وكذلك بمنح الناس حافزاً لتوظيفهم.

لو كانت هوليوود وصناعة الأفلام مشاريع حكومية، أو لو كانت مسألة التوظيف في بريطانيا من شأن هيئة الإذاعة البريطانية، لكان من الصعب تصديق أن العشرة الأوائل من كتّاب هوليوود أو أمثالهم قد وجدوا أماكن عمل لهم. وبشكل مماثل، من الصعب التصديق بأنه في ظل تلك الظروف لتمكن أشد أنصار الفردانية أو المشاريع الخاصة ـ أو في الحقيقة أشد أنصار أية رؤية جديدة غير الرؤية السائدة ـ من إيجاد وظائف يعملون فيها.

مثال آخر على دور السوق في حماية الحرية السياسية ظهر من خلال تجربتنا مع مذهب المكارثية؛ فبعيداً كلياً عمّا تضمنه من مواضيع جوهرية، ووقائع التهم التي نسبت إليه، ما الحماية التي نالها الأفراد، وعلى الأخص موظفو الدولة، في وجه التهم غير المسؤولة والتحقيقات في شؤونٍ كان الكشف عنها مخالفاً لالتزاماتهم؟ إن لجوءهم للتعديل الخامس كان مهزلة فارغة دون وجود بديل للتوظيف الحكومي لهم.

إن حمايتهم الأساسية كانت وجود اقتصاد السوق الخاصة التي استطاعوا من خلالها تحصيل عيشهم. وهنا أيضاً لم تكن الحماية مطلقة، فقد كان العديد من أصحاب العمل المحتملين من القطاع الخاص ـ سواء كانوا على خطأ أو صواب ـ غير راغبين في توظيف هؤلاء المُشهَّر بهم. وقد يكون السبب في ذلك أنه كان هناك تبرير قليل جداً للتكاليف المفروضة على العديد من الناس الذين لهم صلة بالموضوع أكثر منه للتكاليف المفروضة بشكل عام على الأشخاص الذين يؤيدون القضايا غير المرغوبة. لكن النقطة الأساسية هي أن التكاليف كانت محدودة غير أنها لم تكن ممنوعة، كما كان من الممكن أن تكون فيما لو كان التوظيف الحكومي هو الخيار الوحيد أمامهم.

من الجدير بالملاحظة أن جزءاً كبيراً بشكل غير متكافئ من الناس الذين لهم صلة بالموضوع قد توجهوا بوضوح إلى الأقسام الاقتصادية الأكثر تنافسية ـ مثل المشاريع الصغيرة، والتجارة، والزراعة ـ حيث إن السوق أقرب ما تكون إلى السوق الحرة المثالية. فلا أحد يشتري الخبز وهو يعلم فيما إذا كان القمح الذي صنع منه قد زرعه شيوعي أو جمهوري، أو من دستوري أو فاشي، أو ـ بقدر ما قد يكون له علاقة بالموضوع ـ أميركي من أصل أفريقي أو أميركي من أصل أوروبي. ويوضح هذا كيف تفصل السوق بطريقة موضوعية النشاطات الاقتصادية عن الآراء السياسية، وتحمي الأفراد من التمييز الجائر بينهم في نشاطاتهم الاقتصادية لأسباب لا علاقة لها بإنتاجيتهم، سواء كانت هذه الأسباب متعلقة بآرائهم أو لونهم.

وكما يقترح هذا المثال، فإن أكثر الجماعات في مجتمعنا التي يُراهن

عليها في حماية الرأسمالية التنافسية وتعزيزها هي تلك الجماعات الصغيرة التي قد تصبح بسهولة هدفاً للريبة والعداوة من جانب الأكثرية: مثل الأميركيين من أصول أفريقية، واليهود، والأجانب، في ذكر الحالات الأكثر وضوحاً فقط. ومع ذلك؛ وبشكل غريب، فإن خصوم السوق الحرة ـ الشيوعيين والاشتراكيين ـ قد تم تجنيدهم بطريقة غير متكافئة من بين تلك الجماعات؛ فبدلاً من إدراكهم أن وجود السوق الحرة قد قام بحمايتهم من مواقف الآخرين من أبناء بلدهم، ينسبون هذا التمييز المتخلف للسوق.

فريدريك إيه. هايك

نظام السوق أو عوامل تفاعلات السوق

يدرس هايك في هذا المثال من كتاب (القانون، والتشريع، والحرية ـ المجلد ٢) نوعاً معيناً من النظام التلقائي: عمليات السوق. وهو يميز هنا أيضاً بين النظام «المصنوع» ـ الذي يطلق عليه في إطار السوق «اقتصاد»، مثل أسرة، أو مؤسسة، أو منظمة أخرى ـ والنظام «المطبوع» الذي يفضل أن يسميه «عوامل تفاعلات السوق» (Catallaxy) بدلاً من اقتصاد.

وهو يؤكد على أن المجتمع العظيم مترابطٌ ـ أي أنه قد تم تمكين الناس من التعاون عبر مسافات كبيرة ـ عن طريق الاقتصاد والعلاقات، لكن ذلك لا يعني أن الأهداف الاقتصادية لها الأولوية على الأهداف الأخرى. «ليس هناك، في الملاذ الأخير، أهدافٌ اقتصادية». بل

الناس يستخدمون وسائل اقتصادية لتحقيق أهداف هي، في نهاية المطاف، غير اقتصادية. اتّباع قواعد السلوك العادل يوفر الفرصة لمزيد من الناس لتحقيق مزيد من الأهداف أكثر مما يمكن تحقيقه عن طريق أي نظامٍ آخر.

طبيعة نظام السوق

بحثنا في الجزء الثاني الملامح العامة لجميع الأنظمة التلقائية، ومن الضروري الآن أن نفحص بمزيد من الاستفاضة العوامل الخاصة التي يمتلكها نظام السوق وطبيعة المنافع التي ندين بها لها. هذا النظام يخدم أهدافنا ليس فقط مثل سائر الأنظمة، عن طريق توجيه تصرفاتنا وإيجاد علاقةٍ معينة بين توقعات مختلف الأشخاص، بل أيضاً، بمعنىً يتعين علينا الآن أن نوضحه بمزيد من الدقة، عن طريق زيادة إمكانات كل إنسان أو فرصه في تحقيق سيطرةٍ أكبر على مختلف السلع (أي السلع والخدمات) مما نستطيعه بأي طريقة أخرى. بيد أننا سنرى أن هذا الأسلوب في تنسيق التصرفات الفردية سيؤمن درجة كبيرة من تصادف التوقعات والاستخدام الفعال لمعارف ومهارات الأعضاء العديدين، فقط على حساب خيبة أمل دائمة لبعض التوقعات.

يتعين علينا، لكي نفهم تماماً طبيعة هذا النظام، أن نحرر أنفسنا من الربطِ المُضَلِّل الذي يوحي به وصفُهُ «كاقتصاد». الاقتصاد، بالمعنى الدقيق للكلمة، الذي يمكن أن نصف به إدارة منزل أو شركة أو مؤسسة استثمارية يتكون من نشاطات معقدة يتم من خلالها تخصيص مجموعة من الوسائل طبقاً لخطة موحدة بين الأهداف

المتنافسة وفقاً لأهميتها النسبية. نظام السوق لا يخدم نظاماً مفرداً للأهداف على هذا النحو. ما يطلق عليه عادة اقتصاد اجتماعي أو وطني هو بهذا المعنى ليس اقتصاداً مفرداً، بل شبكة من اقتصادات عديدة متداخلة. نظام اقتصادٍ كهذا يشترك، كما سنرى، مع الاقتصاد بمفهومه الصحيح في بعض الخواص الشكلية لكن ليس مع أهمها: نشاطاتُه ليست محكومة بطبقة واحدة أو سلسلة من الأهداف. الاعتقادُ بأن النشاطات الاقتصادية للأفراد في المجتمع هي أو ينبغي أن تكون جزءاً من اقتصادٍ واحد بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح، وأن ما يوصف عادة باعتباره اقتصاد بلدٍ أو مجتمع ينبغي أن يكون منظماً ومقاماً بنفس معايير اقتصاد صحيح، هو مصدر رئيسي للخطأ في هذا المجال. لكننا، عندما نتحدث عن اقتصادِ بلدٍ ما، أو العالم، فإننا نستخدم مصطلحاً يوحي بأن هذه الأنظمة ينبغي أن تكون إدارتها على أسس اشتراكية وأن يتم توجيهها وفقاً لخطة مفردة لكي تخدم نظاماً موحداً من الأهداف. وفيما الاقتصاد الصحيح هو مؤسسة بالمعنى الفني الذي عرَّفنا فيه ذلك المصطلح، أي ترتيبات مقصودة لاستخدام الوسائل المعروفة لجهة مفردة، فإن نظام السوق لا هو محكومٌ ولا يمكن حكمه بطبقةٍ مفردة من الأهداف كهذه؛ إنه يخدم تعددية أهدافٍ منفصلة وغير متكافئة لجميع أعضائه كلاً على حدة.

التشوش الذي نشأ عن غموض كلمة اقتصاد هو بدرجة من الخطورة بحيث يبدو من الضروري، بالنسبة لأغراضنا الحالية، أن نحصر استخدامها بشدة بالمعنى الأصلي الذي تصف فيه جملة من التصرفات المنسقة المدبرة مسبقاً لخدمة طبقة مفردة من الأهداف، وتبنّي مصطلح آخر لوصف نظام الاقتصادات المتداخلة العديدة التي تشكل نظام السوق. وحيث إن كلمة «تفاعلات» (Catallactics)

كانت قد طُرحت منذ زمن طويل لوصف العلم الذي يبحث في نظام السوق، وقد تم إحياء استخدام هذا المصطلح أخيراً، فإنه يبدو من المناسب تبني مصطلح مماثل لنظام السوق نفسه. كلمة (Catallactics) مشتقة من فعلٍ في اللغة اليونانية هو (Katallattein) أو (Katallassein) الذي يعني، بشكل خاص، ليس فقط «التبادل» بل أيضاً «القبول في المجتمع» و«التحول من عدو إلى صديق». ومن هذه الكلمة تم اشتقاق النعت (Catallactics) ليحل محل «اقتصادي» في وصف ذلك النوع من الظواهر الذي يتعامل به علم التفاعلات (Catallactics). لم يكن قدماء اليونان يعرفون هذا المصطلح كما لم تكن لديهم كلمة مشابهة؛ ولو كانوا قد كونوا كلمة من هذا القبيل فربما كانت ستكون (Katallaxia). من هنا، نستطيع نحت مصطلح بالإنكليزية (Catallaxy)، والذي سنستخدمه لوصف النظام الذي تشكل بفعل التعديلات المتبادلة لاقتصادات فردية متعددة في السوق. من هنا فإن عوامل تفاعلات السوق أو (Catallaxy) هي ذلك النوع الخاص من النظام التلقائي الذي تنتجه السوق من خلال أشخاص يتصرفون بموجب قواعد قانون الملكية والأضرار والتعاقدات.

المجتمع الحر هو مجتمع تعددي دون هرمية مشتركة لأهداف معينة

غالباً ما يوجّه اللوم للمجتمع الكبير ونظام السوق فيه لافتقاره لطبقات من الأهداف متفقٍ عليها. بيد أن هذه هي في الواقع ميزةٌ كبرى لهذا المجتمع تجعل الحرية الفردية وكل قيمها ممكنة. لقد نشأ المجتمع الكبير من خلال الاكتشاف أن بوسع البشر العيش معاً بسلام ومنافع متبادلة فيما بينهم دون الاتفاق على أهداف معينة

يسعون إليها بصورة منفصلة؛ اكتشافُ أن إحلال قواعدَ مجردةٍ للسلوك بدلاً من أهداف مادية إلزامية، جعل من الممكن التوسع في نظام السلام خارج المجموعات الصغيرة التي تسعى إلى الأهداف نفسها، لأنها مكنت كل فرد من الاستفادة من مهارات ومعارف آخرين ليس له حتى حاجةٌ بمعرفتهم والذين قد تكون أهدافهم مختلفة كلياً عن أهدافه.

الخطوة الحاسمة التي جعلت تعاوناً سلمياً كهذا ممكناً في غياب أهداف مشتركة ملموسة كانت تبني نظام المقايضة أو المبادلة. كانت هي الإدراك البسيط بأن الأشخاص المختلفين لهم استخداماتٌ مختلفة للأشياء نفسها، وأنه غالباً ما يستفيد كل فردٍ من اثنين إذا حصل على شيء موجود لدى الفرد الآخر مقابل أن يعطي ذلك الآخر شيئاً يحتاج له. كل ما هو ضروري لتحقيق ذلك هو الاعتراف بالقواعد التي تحدد ما يملكه كل فرد وكيفية نقل ملكية كهذه بقبول الأطراف المعنية. لم تكن هناك حاجة لموافقة الأطراف على الأهداف التي يخدمها هذا التعامل. الواقع أن من خواص تعاملات تبادلية كهذه أنها تخدم أهدافاً مختلفة ومستقلة لكل طرف في التعامل وأنها بالتالي تخدم جميع الأطراف كوسائل لأهداف مختلفة. الواقع أن الأطراف ستكون أكثر انتفاعاً على الأرجح من التبادلات كلما كانت أهدافها أكثر اختلافاً. وفيما الأعضاء المتعددون في مؤسسة ما يساعدون بعضهم بعضاً بقدر ما هم موجهون نحو هدف واحد، فإنهم في حالة تفاعلات السوق يجدون حافزاً للمساهمة في تلبية احتياجات الآخرين دون أن يكون لديهم اهتمام بهم أو حتى معرفة شيء عنهم.

في الحقيقة نحن جميعاً، في المجتمع الكبير، لا نسهم فقط بتلبية

احتياجات لا نعرف عنها شيئاً، بل نسهم أحياناً في تحقيق أهدافٍ ما كنا لنوافق عليها لو كنا نعرف عنها شيئاً. ليس بوسعنا فعل شيء إزاء ذلك لأننا لا نعلم ماهية الأغراض التي سيستفيد منها الآخرون من السلع والخدمات التي نزودهم بها. حقيقةُ أننا نساعد في تحقيق أهداف الآخرين دون أن نشارك فيها ودون حتى معرفتها بل فقط من أجل تحقيق أهدافنا نحن أنفسنا، هي مصدرُ قوة المجتمع الكبير. ما دام التعاونُ يفترض مسبقاً وجود أهداف مشتركة، فإن الناس الذين لهم أهداف مختلفة سيظلون بالضرورة أعداء بعضهم بعض وقد يقاتلون بعضهم بعضاً للأسباب نفسها؛ العمل بأسلوب المقايضة هو فقط الذي جعل من الممكن لأفراد مختلفين أن يكونوا مفيدين بعضهم بعض دون الاتفاق على الأهداف النهائية.

عندما تم لأول مرة وبوضوح الاعتراف بتأثير المقايضة على جعل الناس يستفيدون بعضهم من بعض دون أن تكون لديهم نية في ذلك، أصبح هناك كثير من التركيز على تقسيم العمل الذي نشأ نتيجة لذلك، وعلى حقيقة أن الأهداف «الأنانية» لمختلف الأفراد هي التي دفعتهم لتبادل الخدمات فيما بينهم. هذه وجهة نظر ضيقة للغاية لهذه المسألة. فتقسيم العمل معمول به أيضاً على نطاق واسع ضمن المؤسسات؛ وميزات النظام التلقائي لا تتوقف على كون الناس أنانيين بالمعنى المعتاد للكلمة. النقطة المهمة بشأن تفاعلات السوق هي أنها توفق بين معارف مختلفة وأهداف مختلفة والتي، سواء كان الأفراد أنانيين أم لا، ستختلف كثيراً بين شخص وآخر. لأن الناس في تفاعلات السوق، وفي الوقت الذي يسعون فيه لتحقيق مصالحهم الخاصة، سواء كانت بدوافع أنانية تماماً أو بدوافع إيثارية سامية، يساعدون في تحقيق أهداف آخرين كثيرين، معظمهم لن تتاح لهم الفرصة لمعرفتهم أبداً، فإنها، أي تفاعلات السوق، هي

نظامٌ عام أفضل بكثير من أي تنظيم مخطط؛ في المجتمع الكبير يستفيد مختلف الأفراد بعضهم من جهود بعض ليس فقط بالرغم من اختلاف أهدافهم بل غالباً بسبب اختلاف أهدافهم العديدة.

كثير من الناس يرون أن مما يدعو للإحباط أن لا يكون للمجتمع الكبير هدف ملموس محدد أو، كما قد نقول، أنه معني فقط بالوسائل لا بالغايات. الواقع أن الغاية الرئيسية العامة لجميع أفراد المجتمع الكبير هي بالفعل استخدامه فقط وسيلةً لتكوين نظام مجرد لا أهداف له محددة لكنه يعزز فرص الجميع في تحقيق أهدافهم المختلفة. التقليدُ الأخلاقي السائد، والذي لا يزال مشتقاً في غالبيته من المجتمع القبلي الملتزم بهدف، يجعل الناس غالباً يرون هذه الحال عيباً في المجتمع الكبير تجب معالجته. مع ذلك، فقد كان حصر الإكراه على الالتزام بالقواعد السلبية للسلوك القويم هو بالذات ما جعل من الممكن دمج أفراد ومجموعات يسعون لتحقيق أهداف مختلفة في نظام سلمي؛ وإن غياب أهداف مشتركة محددة هو ما يجعل مجتمعاً من الرجال الأحرار ما أصبح يعنيه بالنسبة لنا.

ورغم أن المفهوم القائل بأن سلسلة مشتركة من قيم معينة هي شيء جيد، يجب فرض تطبيقه عند اللزوم، هو مفهوم راسخ الجذور في تاريخ البشرية، فإن الدفاع الفكري للبشرية اليوم يرتكز أساساً على الإيمان الخاطئ بأن سلسلة أهداف مشتركةٍ كهذه هي ضرورية لدمج النشاطات الفردية ضمن نظام، وأنها شرط ضروري للسلام. بيد أن هذا الخطأ هو في الواقع العائق الأكبر لتحقيق هذه الأهداف بالذات. ليس لمجتمعٍ كبير علاقةٌ بِـ، ولا يمكنه في الواقع أن يتواءم مع، «التضامن» بالمعنى الحقيقي لوحدة المسعى نحو أهداف مشتركة

معروفة. إذا كنا جميعاً نشعر أحياناً بأن من دواعي الارتياح أن يكون لنا أهداف مشتركة مع رفاقنا، والاستمتاع بإحساس من السمو عندما نستطيع التصرف كأعضاء في مجموعة تسعى نحو أهداف مشتركة، فإن هذه غريزة ورثناها عن مجتمع قبلي، ولا تزال مفيدة لنا دون شك كلما كان من الضروري لنا أن نتصرف ضمن مجموعة صغيرة بصورة موحدة في مواجهة حال طارئة مفاجئة. الواقع أن هذه الناحية تتبدى بوضوح عندما يبدو حتى الإحساس باندلاع الحرب ملبياً لأشواق السعي لأهداف مشتركة؛ وتظهر بوضوح أشد في العصر الحديث في التهديدين الأكبر لحضارة حرة: القومية والاشتراكية.

معظم المعلومات التي نعتمد عليها في سعينا لتحقيق أهدافنا تأتي من المُنتج الجانبي غير المقصود لآخرين يستكشفون الدنيا في اتجاهات مختلفة عن تلك التي نسير نحن باتجاهها، لأنهم مدفوعون بأهداف مختلفة؛ وما كان لتلك المعلومات أن تتوفر لنا لو كان السعي يتم فقط لتحديد الأهداف التي نراها نحن مرغوبة. إذا كنا نشترط لقبول العضوية في مجتمع اتفقنا عليه ودعمناه بنيّة صادقة أن يلتزم العضو بالأهداف الملموسة التي يسعى لها بقية الأفراد في المجتمع، فإن ذلك يعني إلغاء العامل الرئيسي الذي يدفع إلى تقدم مجتمع كهذا. عندما يكون الاتفاق على أهداف ملموسة شرطاً ضرورياً للنظام والسلام، ويكون الاختلافُ خطراً على نظام المجتمع، وعندما يعتمد القبول والرفض على الأهداف الملموسة التي تخدمها تصرفات معينة، فإن قوى التقدم الفكري ستصبح محصورة إلى حد كبير. مهما كان وجود توافق حول الأهداف قد يساعد في حالات كثيرة على تصريف شؤون الحياة، فإن احتمال عدم التوافق، أو على الأقل عدم وجود إلزام بالتوافق على أهداف معينة، هو الأساس لنوع

الحضارة التي نشأت منذ أن طور اليونانيون الفكر المستقل للفرد باعتباره الأسلوب الأكثر فاعلية لتقدم العقل البشري.

المجتمع الكبير، رغم أنه لا يشكل اقتصاداً مفرداً، فإنه مترابط ببعضه بصورة رئيسية بما يطلق عليه باللغة الدارجة «علاقات اقتصادية»

الخطأ الشائع الذي مفاده أن نظام السوق هو اقتصادٌ بالمعنى الدقيق للكلمة، يترافق عادة مع إنكار أن المجتمع الكبير يرتبط بعضه ببعض بما يطلق عليه بشكل فضفاض علاقات اقتصادية. هاتان النظريتان المختلفتان غالباً ما يؤمن بهما الأشخاص ذاتهم لأن من المؤكد أن المنظمات القائمة على تصميم مسبق والتي يطلق عليها بحق اقتصادات، تستند فعلاً إلى اتفاقٍ على أهداف مشتركة هي بدورها غيرُ اقتصاديةٍ غالباً؛ فيما الميزة الكبرى للنظام الطبيعي للسوق هي أنه مترابط فقط بالوسائل، وأنه تبعاً لذلك، يجعل الاتفاق على الأهداف غير ضروري، والتوافق على غاياتٍ مختلفة ممكناً. ما يطلق عليه عادة علاقاتٌ اقتصادية هو في الواقع علاقاتٌ تقررها حقيقةُ أن استخدام جميع الوسائل يتأثرُ بالسعي لتلك الغايات المختلفة العديدة. بهذا المعنى الواسع لمصطلح «اقتصاد» يصبح الاعتماد المتبادل أو التماسك بين أجزاء المجتمع الكبير اقتصاداً محضاً.

القولُ بأن الروابط الوحيدة التي تحقق تماسك مجتمعٍ كبير في إطار هذا المعنى الواسع هي «اقتصادية» محضة (وبدقة أكبر تفاعلات سوق) يثير مقاومة عاطفية كبيرة. مع ذلك، فمن الصعب إنكار هذه الحقيقة؛ كذلك لا يمكن إنكار أن من الصعب أن يكون الأمر مختلفاً في حالة مجتمع بلدٍ أو مجتمع العالم بأبعادها

وتعقيداتها. معظم الناس ما زالوا يترددون في قبول حقيقة أنه ينبغي أن تكون «رابطة التعامل النقدي» المحتقرة هي التي تحافظ على تماسك المجتمع الكبير، وأن النموذج الرفيع لوحدة البشر ينبغي أن يعتمد في نهاية المطاف على العلاقات بين الأجزاء المحكومة بالسعي من أجل تلبية احتياجاتهم المادية بصورة أفضل.

صحيح بالطبع أن هناك ضمن الإطار العام للمجتمع الكبير شبكات عديدة من العلاقات الأخرى التي لا علاقة لها بالاقتصاد بأي شكل. لكن هذا لا يغير حقيقة أن نظام السوق هو الذي يجعل من الممكن قيام توافق سلمي بين الأهداف المختلفة ـ وأن يكون ممكناً من خلال عملية تزيد من الفائدة المتحققة للجميع. إن الاعتمادية المتبادلة بين البشر، والتي هي الآن على كل لسان، والتي تميل لجعل البشر عالماً واحداً، ليست هي فقط نتيجة لنظام السوق، بل ما كانت لتحصل بأي وسيلة أخرى. ما يربط اليوم حياة أي أوروبي أو أميركي بما يحدث في أستراليا أو اليابان أو زائير ليس إلا ارتدادات تبثها شبكة علاقات السوق. هذا يبدو بوضوح عندما نتأمل، على سبيل المثال، مدى ضآلة تأثير كل الإمكانات التكنولوجية للنقل والاتصالات لو كانت ظروف الإنتاج هي نفسها في جميع الأجزاء المختلفة من العالم.

الفائدة من المعلومات التي يمتلكها الآخرون، بما في ذلك التقدم العلمي، تصل إلينا من خلال قنوات توفرها وتوجهها آليات السوق. حتى مدى ما نستطيع به المشاركة في السعي من أجل القيم الجمالية أو الأخلاقية للبشر في أنحاء أخرى من العالم، فإنما ندين به للرابطة الاقتصادية. صحيح أن هذا الإعتماد إجمالاً من جانب كل إنسان على تصرفات آخرين كثيرين ليس اعتماداً مادياً بل ما يمكن أن نطلق

عليه حقيقة اقتصادية. لذلك، فإن من سوء الفهم، الناجم عن المصطلحات المضَلِّلة المستخدمة، أن يُتهم الاقتصاديون أحياناً بأنهم «مغرقون في الاقتصاد»، وأن لديهم ميلاً لرؤية كل شيء من زاوية اقتصادية، أو الأسوأ من ذلك، أنهم يريدون هيمنة «الغايات الاقتصادية» على كل الغايات الأخرى. الحقيقة هي أن تفاعلات السوق هي العلم الذي يصف النظام الإجمالي الوحيد الذي يستوعب كل البشر تقريباً، وأن للاقتصاديين الحق، تبعاً لذلك، في الإصرار على قبول ما يفضي إلى ذلك النظام باعتباره مقياساً يتم به الحكم على كل المؤسسات الهامة. بيد أن من سوء الفهم عرض هذا باعتباره جهداً لجعل «الأهداف الاقتصادية» تهيمن على غيرها من الأهداف. ليس هناك، في الملاذ الأخير، أهداف اقتصادية. فالجهود الاقتصادية للأفراد، إضافة للخدمات التي يقدمها نظام السوق، تتكون من تخصيصٍ للوسائل للغايات النهائية المتنافسة والتي هي دائماً ليست اقتصادية. مهمة كل نشاطٍ اقتصادي هي مواءمة الأهداف النهائية عن طريق تحديد أيها سيتم تخصيص الوسائل المحدودة لها. نظام السوق يوائم متطلبات الأهداف غير الاقتصادية المختلفة عن طريق العملية الوحيدة المعروفة المفيدة للجميع ــ لكن دون التأكد من أن الأهم يأتي قبل الأقل أهمية، للسبب البسيط المتمثل في أنه لا يمكن أن يوجد في نظام كهذا ترتيب مفرد للاحتياجات. ما يميل هذا النظام لإيجاده هو مجرد وضع لا يتم فيه تلبية حاجة معينة على حساب سحب كمية كبيرة من الوسائل المستخدمة في تلبية احتياجات أخرى أكثر مما هو ضروري لتلبية تلك الحاجة. السوق هو الأسلوب الوحيد المعروف الذي يمكن به تحقيق ذلك دون اتفاق على الأهمية النسبية على الأهداف النهائية المختلفة، بل فقط على أساس مبدأ من التبادلية التي يحتمل من خلالها أن تكون فرصُ إنسان ما أكبر مما قد تكون عليه بعكس ذلك.

هدف السياسة العامة في مجتمع بشري حر لا يمكن أن يكون أقصى قدر من النتائج المعروفة مسبقاً بل فقط نظاماً مجرداً

التفسير الخاطئ لتفاعلات السوق كاقتصادٍ بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة يؤدي غالباً إلى محاولة تقييم الفوائد التي نستمدها من هذه التفاعلات من حيث درجة تحقيقها لنظام معين من الأهداف. لكن إذا كانت أهمية المتطلبات المتنوعة تقاس بالسعر المعروض، فإن هذه المقاربة، كما أوضحنا في مرات لا حصر لها، من جانب نقاد نظام السوق، حتى أكثر بكثير مما هي من جانب المدافعين عنه، تُدخلنا في حلقة مفرغة: لأن القوة النسبية للطلب على مختلف السلع والخدمات والتي سيعمل السوق على تكييف إنتاجها تبعاً لذلك، يتم تقريرها بحد ذاتها عن طريق توزيع الدخول، والذي يتحدد بدوره عن طريق آلية السوق. لقد استنتج كتّابٌ عديدون من هذا أنه إذا كان من غير الممكن قبول هذا المقياس من الطلبات النسبية دون تبريرات غير مقنعة باعتباره المقياس المشترك للقيم، فإن من الضروري المطالبة بمقياس آخر للأهداف إذا كنا نريد الحكم على مدى فاعلية نظام السوق. إلا أن الاعتقاد بأنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة معقولة دون مقياس مشترك لأهداف ملموسة ينطوي على تفسير لتفاعلات السوق باعتبارها اقتصاداً صحيحاً، ولذلك فإنه سيكون مُضلِّلاً. لا حاجة لأن تسترشد السياسة العامة بالسعي لتحقيق نتائج معينة، بل يمكن توجيهها نحو تأمين نظام إجمالي مجرد ذي سماتٍ تجعله يؤمّن للأعضاء أفضل فرصة لتحقيق أهدافهم المحددة المختلفة وغير المعروفة إلى حد بعيد. هدفُ السياسة العامة في مجتمع كهذا ينبغي أن يكون: أن تزيد بدرجة متساوية فرص أي فردٍ غير معروف في المجتمع في السعي بنجاح لتحقيق

غاياته غير المعروفة بالدرجة نفسها، والحدّ من استخدام الإكراه (عدا جمع الضرائب) في تطبيق قواعد من شأنها، إذا طُبقت بصورة شاملة، أن تميل بهذا المعنى لتحسين الفرص للجميع.

من هنا فإن سياسةً عامة تستخدم قوى التنظيم التلقائي لا يمكن أن تهدف إلى حد أقصى من نتائج معينة، بل يجب أن تهدف إلى أن تزيد، بالنسبة لأي شخصٍ يتم اختياره عشوائياً، من الاحتمالات بأن تكون التأثيرات الإجمالية لكل التغيّرات التي يتطلبها ذلك النظام زيادةً لفرص تحقيق أهدافه. لقد رأينا أن الصالح العام بهذا المعنى ليس هو وضعاً معيناً للأشياء، بل يتكون من نظامٍ مجرد يجب، في مجتمع حر، أن يُبقى دون تحديد الدرجة التي يتم بها تلبية الاحتياجات المعينة العديدة. ويتعين أن يكون القصدُ نظاماً يزيد فرص كل الناس بقدر الإمكان ــ لا في كل لحظة، بل فقط «إجمالاً» وعلى المدى البعيد.

ونظراً لأن نتائج أي سياسة اقتصادية يجب أن تعتمد على استخدام عملية السوق من جانب أشخاص غير معروفين يسترشدون بمعرفتهم وبغاياتهم الخاصة، فإن هدف سياسةٍ كتلك يجب أن يكون توفير أداة متعددة الأغراض والتي يجب ألا تكون في أي لحظةٍ معينة هي الأداة الأفضل المعدّة للظروف المحددة، بل ستكون الأداة الأفضل لطائفة متنوعة كثيرة من الظروف التي قد تستجد. لو كنا نعرف تلك الظروف المحددة مسبقاً، فربما كنا سنكون على الأرجح أفضل استعداداً للتعامل معها؛ لكن حيث إننا لا نعرفها مسبقاً، فيجب أن نكتفي بأداة أقل تخصصاً تسمح لنا حتى بمواجهة أي أحداث غير محتملة.

أوامر معينة («تدخل») في تفاعلات السوق تخلق الفوضى ولا يمكن أن تكون عادلة

تخدم قاعدةٌ للسلوك العادل المواءمة بين الأغراض المختلفة للعديد من الأفراد. أما الأمر فهو يخدم تحقيق نتائج معينة، وهو، خلافاً للسلوك العادل، لا يحدد فقط مدى خيارات الأفراد (أو يقتضي منهم تحقيق توقعات خلقوها عمداً)، بل يأمرهم بالتصرف بطريقة معينة ليست مطلوبة من جانب أشخاصٍ آخرين.

ينطبق مصطلح «تدخل» بمعناه الصحيح فقط على مثل تلك الأوامر المحددة التي، خلافاً لقواعد السلوك العادل، لا تفيد فقط في تكوين نظامٍ طبيعي، بل تهدف لتحقيق نتائج محددة. بهذا المعنى فقط استخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون هذا المصطلح. وما كانوا ليطبقوه على إيجاد أو تحسين تلك القواعد العادية المطلوبة لعمل نظام السوق والتي يفترضونها بوضوح في تحليلاتهم.

حتى في اللغة العادية فإن كلمة «تدخّل» تتضمن معنى تشغيل عمليةٍ تعمل من تلقاء نفسها على أساس مبادئ معينة لأن أجزاءها تسير وفق قواعد معينة. ما كنا لنطلق كلمة «تدخل» على قيامنا بتزييت ساعة حائط، أو هيأنا بأي طريقة أخرى الظروف التي تتطلبها أجزاؤها الكلية لتعمل بصورة صحيحة. فقط إذا غيرنا وضع أي قطعة معينة بطريقة تختلف عن المبادئ العامة لتشغيلها، كأن نبدل وضع عقارب الساعة، يمكن اعتبار ذلك تدخلاً. تبعاً لذلك فإن هدف التدخل هو إحداث نتيجةٍ معينة تختلف عن تلك النتيجة التي كان من الممكن تحقيقها لو تم السماح للآلة بالعمل دون مساعدة وفقاً للمبادئ الموجودة فيها بحكم تكوينها. إذا تم تحديد القواعد التي يتم بها تشغيل هذه العملية مسبقاً، فإن النتائج التي

ستحدث في أي وقت ستكون مستقلة عن الرغبات الآنية للبشر.

النتائج المعينة التي يتم تحديدها عن طريق تغيير عمل جزء معين من النظام ستكون دائماً غير متسقةٍ مع النظام بمجمله: لو لم تكن كذلك، فقد كان من الممكن تحقيقها عن طريق تغيير القواعد التي سيسير عليها النظام بعد ذلك، لذلك فإن التدخل، إذا أردنا أن نستخدم هذا المصطلح استخداماً صحيحاً، هو بحكم تعريفه عمل إكراهي منعزل، يتم بغرض تحقيق نتيجة معينة، ودون التزام المرء بفعل الشيء نفسه في جميع الحالات التي تكون فيها الظروف المحددة وفقاً لقاعدة ما هي نفسُها. إنه إذن عمل غير عادل دائماً يتم فيه إكراه شخصٍ ما (عادة لصالح شخصٍ ثالث) في ظروفٍ لا يتم فيها إكراه شخصٍ آخر، ولأغراضٍ ليست هي أغراض الشخص الذي تم إكراهه.

إضافة لذلك، فإن التدخل عملٌ يربك دائماً النظام الإجمالي ويمنع التعديل المتبادل، الذي يقوم عليه النظام التلقائي، بين أجزائه. يتم ذلك عن طريق منع الأشخاص الذين يتم توجيه الأوامر المحددة لهم من تعديل أفعالهم وفقاً للظروف المعروفة لديهم وعن طريق جعلهم يعملون من أجل أهداف ليس مطلوباً من الآخرين العمل من أجلها، والتي سيتم تحقيقها على حساب نتائج أخرى لا يمكن التنبؤ بها. لذلك، فإن كل فعل تدخل يخلق امتيازاً من حيث سيؤمّن منافع للبعض على حساب البعض الآخر بطريقة لا يمكن تبريرها بمبادئ قابلة للتطبيق العام. ما يقتضيه تكوين نظام تلقائي بهذا الصدد هو ما يقتضيه أيضاً حصر كل أعمال الإكراه بتطبيق قواعد السلوك العادل: استخدامُ الإكراه فقط في الحالات التي تقتضيها قواعد عامة مطبقة بالتساوي على الجميع.

المجتمع السليم هو المجتمع الذي من المرجح أن تكون فيه فرص أي شخص يتم اختياره عشوائياً كبيرة لأقصى درجة ممكنة

الاستنتاج الذي يقودنا إليه هذا البحث إذن هو أنه ينبغي لنا اعتبار أن النظام الأفضل المرغوب للمجتمع هو ذلك الذي سنختاره لو كنا نعرف أن وضعنا الأصلي فيه سيتقرر بمحض الصدفة (مثل حقيقة ولادتنا في عائلة معينة). وحيث إن جاذبية فرصة كهذه بالنسبة لأي شخص بالغ ستعتمد على الأرجح على مهارات وقدرات وطبائع معينة يكون قد اكتسبها فعلاً، فربما كانت هناك طريقة أفضل في صوغ هذا الافتراض، وهي القول بأن المجتمع الأفضل هو ذلك الذي قد نفضل أن ينشأ أولادنا فيه لو علمنا أن وضعهم فيه سيتقرر بالقرعة. ربما لن يكون هناك الكثير من الناس في هذه الحالة الذين يفضلون نظام مساواةٍ صارماً. مع ذلك، فيما يمكن للمرء مثلاً اعتبار الحياة التي عاشها في الماضي الأرستقراطيون أصحاب الأراضي أفضل نوع من الحياة، وقد يختار مجتمعاً توجد فيه طبقةٌ كهذه إذا ضمن أنه أو أفراد عائلته سيكونون أعضاء في هذه الطبقة، فإن اختياره قد يكون مختلفاً إذا علم أن ذلك الوضع سيتقرر عن طريق سحب القرعة، وأنه تبعاً لذلك، سيكون من المرجح جداً أن يصبح عاملاً زراعياً. الأغلب أنه سيختار عندئذ ذلك النوع بالذات من المجتمع الصناعي الذي لا يوفر حلوى لذيذة للقلة، بل يوفر فرصاً أكبر للأغلبية العظمى.

رسيل روبرتس

إذا كنت ستدفع الحساب، فسأطلب شريحة (فيليه)

لقرونٍ طويلة عمل الليبراليون لإيجاد حكومات تستند إلى قبول المحكومين، لكنهم اختلفوا كثيراً حول الطريقة التي يمكن بها لحكومة ديموقراطية أو جمهورية تجنُّب مشاكل كل من الحاكم غير المقيَّد والأغلبية غير المقيَّدة. وقد أقنعت خبرةُ قرنين من التعايش مع القرارات الديموقراطية كثيراً من الليبرتاريين بأن للديموقراطيات ميلاً طبيعياً لإنتاج حكومات أكبر وأكثر تكلفة مما هو مناسب بمعايير الليبرتاريين أو مرغوب فيه لدى معظم المواطنين. بدأ استكشاف هذه المشكلة قبل ما يزيد على قرن من الزمان من جانب المنظِّرين الماليين في القطاع العام الإيطالي أمثال فيلفريد باريتو، وجيوفاني مونتيمارتيني، وآميلكير بوفياني، ولويجي إينودي، والأخير كان أول رئيس للجمهورية الإيطالية بعد الحرب العالمية الثانية. أما

في عصرنا الحالي فقد كانت هذه المشكلة هي نقطة التركيز الرئيسية لمدرسة الخيار العام في كتب مثل: (حسابات الإجماع) تأليف جيمس بيوكانن وغوردون تيوللوك، و(نظرية الخيار العام) تأليف بيوكانن وروبرت توليسون، و(البيروقراطية والحكومة التمثيلية) تأليف وليام نيسكانين، و(الدافع للاقتراع) تأليف تيوللوك. في هذا المقال القصير المأخوذ عن الـ(وول ستريت جورنال)، يشرح لنا رسيل روبرتس، مدير مركز الإدارة في جامعة واشنطن في سانت لويس، العملية التي يطالب فيها الأفراد كناخبين بمزيد من الخدمات الحكومية أكثر مما يمكن أياً منهم أن يكون مستعداً لدفع ثمنه مباشرة بصفته مستهلكاً.

في الوقت الذي يحاول فيه الكونغرس خفض الإنفاق، تعود بي الذاكرة إلى أمسية في الخريف الماضي في مسرح الريبرتوري في سانت لويس، وهو شركتنا المحلية. قبل رفع الستارة ظهر مدير الشركة على المسرح وشجعنا على التصويت ضد اقتراع مقترح لتحديد ضرائب الولاية. وكان يخشى أن اقتراحاً كهذا سيؤدي إلى خفض التمويل المخصص للشركة.

التفت إلى المرأة التي كانت تجلس بجانبي وسألتها فيما إذا كانت تشعر بالذنب لأن بطاقة الدخول التي معها كانت مدعومة من قبل مزارع ما في كعب ولاية ميزوري. أجابت: لا، فالأرجح أنه يحصل على شيءٍ ما أيضاً. كان يبدو أنها تعني أن الأمور توازن نفسها على نحوٍ ما.

تركتها وشأنها، لكني كنت أود أن أقول: كلا يا سيدتي، الأمور لا توازن نفسها. هذه هي مجمل الفكرة وراء معظم ما تفعله الحكومة. المتفرجةُ المدعومة في المسرح تعتقد أنها تحصل على صفقة جيدة، والمزارع يعتقد الشيء نفسه. إذا «توازن الأمر» بالنسبة لكل إنسان، فإن الأحوال ستكون باعثة على الاكتئاب حقاً: كل تلك الأموال التي يجري تداولها، وكل أولئك الناس العاملين في ضريبة الدخل، وكل تلك النسب من الضرائب الهامشية التي تثبط جهود العمل، فقط من أجل جعل كل شخص يحصل على الصفقة نفسها.

أخيراً، انتهينا هنا في سانت لويس من إنجاز شبكة (المترولينك)، وهو نظام نقلٍ بقطار خفيف بلغت تكلفة بنائه ٣٨٠ مليون دولار. نحن المحليين لم نساهم بشيء في هذه التكلفة من جيوبنا ما عدا الضرائب الفيدرالية المعتادة. أليس حرياً بنا أن نشعر بالذنب لأننا جعلنا مواطني ولاية كاليفورنيا يدفعون مقابل تكاليف رحلاتنا لحضور مباريات الهوكي في وسط البلد؟ المستفيدون يقولون لا، فنحن، في نهاية المطاف، ساهمنا في تكاليف شبكة (بارت) في سان فرانسيسكو و(مارتا) في أتلانتا، وكل أنظمة النقل الأخرى الباهظة التكاليف والقليلة الاستخدام التي تقل الفائدة منها كثيراً عن تكاليفها، ومن العدل أن نحصل على نصيبنا من الطبق.

هذا التبرير التدميري يذكرني بمطعم غريب للغاية.

عندما تتناول طعامك في ذلك المطعم تنفق عادة نحو ٦ دولارات تحصل مقابلها على ساندويش وبطاطا مقلية وشراب خفيف. بالطبع، بإمكانك الاستمتاع بطبق من الحلوى وشرابٍ إضافي،

لكن ذلك يكلفك ٤ دولارات أخرى. بالنسبة لك، لا يستحق الطعام الإضافي ٤ دولارات، وهكذا تكتفي بوجبة الست دولارات.

أحياناً تذهب إلى المطعم بصحبة ثلاثة أصدقاء، وتتقاسمون أنتم الأربعة الفاتورة بالتساوي. بعد فترة، تدرك أن طبق الحلوى والشراب الإضافي، اللذين يكلفان ٤ دولارات إضافية، سيكلفانك دولاراً واحداً لو طلبتهما، لأن مجموع الفاتورة سيقسم على أربعة. هل يجدر بك أن تطلب الحلوى والشراب الإضافي؟ إذا كنت إنساناً محترماً فقد يخطر لك أن توفر على أصدقائك دفع تكلفة نزوتك. ثم يخطر لك أنهم قد يطلبون أشياء إضافية سيتعين عليك المساهمة في دفعها من جيبك. لكنهم أصدقاؤك. لا يليق بكم أن تفعلوا ذلك فيما بينكم.

لكن تصور الآن أن الفاتورة لن تقسم على أربعة فقط، بل على ١٠٠ زبون يتناولون طعامهم في المطعم. الآن إذا أضفنا طبق الحلوى والشراب الإضافي فستكون التكلفة ٤ سنتات فقط. «الفشخرة» أصبحت مبررةً الآن. الواقع أنك لن تضيف حلوى وشراباً فقط، بل ستطلب تغيير شريحة اللحم إلى نوعٍ أفضل وتطلب زجاجةً من النبيذ.

افرض أنك وكل الموجودين في المطعم طلبتم ما قيمته ٤٠ دولاراً لكل منكم. ستبلغ الفاتورة للجميع ٤٠٠٠ دولار. بتقسيم هذا المبلغ على الموجودين، سيتعين عليك أن تدفع ٤٠ دولاراً. الآن ستحصل، مثل جارتي في المسرح، على «نصيبك العادل». لكن هذه النتيجة كارثة، فأنت عندما كنت تتناول الطعام وحدك، كنت تنفق

٦ دولارات. شريحة اللحم الأفضل والأشياء الأخرى التي طلبتها لا تستحق ٣٤ دولاراً. لكنك، في حمى التنافس مع الآخرين، اخترت وجبة تزيد كثيراً عن مستوى إنفاقك ومُتعتها أقل بكثير مما ستدفع.

بيد أنه ليس هناك من مكافأة على ضبط النفس. فلو أنك عدت لطلب الوجبة التي تبلغ قيمتها ٦ دولارات فقط آملاً توفير بعض النقود، فإن نصيبك في الفاتورة سيبقى في حدود ٤٠ دولاراً على أي حال، إلا إذا عاد الزبائن التسعة والتسعون الآخرون والتزموا بالوجبة الأساسية. المواطن الطيب سيشعر الآن بأنه مغفل.

وهكذا فنحن نقرأ عن عضو الكونغرس المبتدئ الذي يبدي حماسة لخفض جزء من النفقات الحكومية، غير أنه يواجه بمشاكل عندما يعود إلى دائرته الانتخابية لأن المشاريع المحلية ستتأثر بذلك الخفض. وبدلاً من أن يكون فخوراً بأن يكون في موقع القيادة، فإنه يأخذ بالصراع من أجل المشاريع لضمان حصول منطقته على «حصتها العادلة».

الأمور تغدو أسوأ بكثير عندما يكون هناك زبائن نهمون وسكارى في المطعم يتشاركون مع الآكلين وأولئك الذين لا يتناولون مشروبات روحية. قد تبلغ حصة الزبون في المطعم ٤٠ دولاراً، ولكن هناك من يتناولون ما قيمته ٨٠ دولاراً من الطعام والشراب بينما يكون آخرون عالقين بطبق من السلطة وشاي مثلج. ذوو الشهية المعتدلة يودون لو يفرون من المكان، لكن لنفرض أنه المطعم الوحيد في المدينة وأنت مرغم على تناول الطعام كل ليلة هناك. السخط والغضب يحدثان بسهولة، وحيث إنه المطعم الوحيد في المدينة، فبوسعك تخيل نوعية الخدمة.

مطعم كهذا يمكن أن يكون مكاناً سعيداً إذا استطاع الآكلون المعتدلون التسلي بمراقبة الآكلين الشرهين الذين يأكلون ويشربون بتلذذ واستمتاع. كثير من البرامج الحكومية تخلق أنواعاً مماثلة من الدعم، لكن كثيراً منها لا تفعل ذلك. كم من الأميركيين، عدا المزارعين، يستفيدون من دعم الزراعة؟ كم من الأميركيين، عدا ركاب القطارات، يستفيدون من دعم قطارات (آمتراك)؟ كم من الأميركيين خارج المسرح وزبائنه يستفيدون من دعم الفنون؟

الناس الذين يأكلون أكثر مما ينبغي على حساب الآخرين يجب أن يخجلوا من أنفسهم. الطريقةُ الوحيدة لتجنب سوءِ هضم وطني هي إغلاقُ المطعم الحكومي الذي يستفيد فيه قليلون علّى حساب الكثيرين.